الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

رقم التصنيف: ..... **جـــامعة محمد بوضيـــاف**

الرقم التسلسلي :..... **معهد تسيير التقنيات الحضرية**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير
شعبة تسيير المدينة

الموضـــوع :

التوسع العمراني و أثره على تسيير المدينة

دراسة - حـــالة مديـــنة بـوسعـــادة -

من إعـداد الطـالـب : **لمخلطـــي أحمـــد**

تحت إشراف الأستاذ : **خلف الله بوجمعة**

لجنـة المنـاقشـة :

- **د/ زرواتـــي رشيـد : استاذ التعليم العالي – جامعة المسيلة – رئيسا .**
- **د/ نويبـات ابراهيم : استاذ محاضـــــر – جامعة المسيلة – ممتحنا .**
- **د/ ديـــب بـــلقاســـم : استاذ محاضـــــر – جامعة باتنـــــة – ممتحنا .**
- **د/ خلف الله بوجمعة : استاذ محاضـــــر – جامعة المسيلة – مقررا .**

السنة الجامعية :**2008- 2009**

بســـم الله الرحمـــــن الرحيـــــم

الإهـــداء

إلى والدي العزيز رحمه الله الذي لم تشأ الأقدار أن يعيش معي فرحتي

في نيل الشهادة الجامعية .

ثم فرحتي في نيل شهادة الماجستير.

إلى الوالدة العزيزة التي علمتني كيف أشق طريق حياتي ...

الحاجـــــــــة خضـــــــــراء .

إلى أسرتـــي الصغيـــرة التي تحملت الكثيـــر من العنـــاء .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل .

لـــمخلطـــي أحـــمـــد

الثلاثـــاء : 2008/12/16

بســـم الله الرحمـــــن الرحيـــــم

شكـــر و إمتنـــان

مهما إستعملنا من كلمات و عبارات الإهداء و الشكر و الإمتنان لمن قدموا لنا يد العون و المساعدة فلن توف حق الفضل الكبير و الكبير جدا علينا من أجل الوصول إلى تكملة هذا البحث المتواضع من أجل نيل شـــهادة الماجستير .

و من بين هؤلاء الأستاذ المحترم الدكتور خلف الله بوجمعة الذي كان الأستاذ المشرف على التأطير و إعـــداد هذه المذكرة و الذي لم يبخل علينا بجهده ووقته كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، بالإضافة إلى التحفيـــز المستمـــر و التشجيع لنا من أجل إنهاء هذا العمل في أقرب وقت ممكن .

كما لا ننسا كذلك أصحاب الموقف الرجولي ، و الاستماتة القوية من أجل إعطاء كل ذي حق حقـــــــــه و أخص بالذكر الأستاذ ابراهيم نويبات و الأستاذة السيدة بوطبة ليندة .

كما نتقدم كذلك بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الذين بذلوا كل الجهود في سبيل تكويننا و ســـاعدونا علـــى إكتساب العلم و المعرفة ، و أخص بالذكر كل من الأساتذة الأفاضل :

الأستاذ مزوز السعيد ، فرحي عبد الله ، الديب بلقاسم ، بلال الطاهر ، تاشرافت ، جميلي و غيرهم من الأســـاتذة الأفاضل.

كما أخص كذلك بالشكر الجزيل و الإمتنان الكبير لصديقي و رفيقي في هـــذا الـــــــدرب الأخ الكـــريم طيباوي ساعد و الذي كان وجوده معي بالنسبة لي نعمة أنعم بها الله علي ، لأنه حقيقة سهل لي كل الصعاب مـــن أجل تكملة هذا العمل .

و في الأخير لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل الأصدقاء و الزملاء الذين ساعدوني من قريب أو بعيـــــــد ، و أخص بالذكر ساعد ملكي رئيس المجلس الشعـــبي البلدي لبلديـــة بوسعـــادة ، جعيط نور الدين الأمين العـــام للبلديـــة ،زنات مختار (ماجيستير بسويسرا) .

وكل الزملاء في الماجستير فرع تسيير المدينة و كل مسيري إدارة معهد تسيير التقنيات الحـــضريـــة و علـــى رأسهم الأستاذ علي أرجم .

لكل هؤلاء ألف شكر و تحية .

الـفـهـــرس

الفصل التمهيدي 08
مقـدمـــة 09
1- الإشكاليـة. 11
2- الفرضيات. 14
3- الأهـداف. 14
4- أسباب إختيار هذا الموضوع 14
5- المنهجية 15
6- عينة الدراسة 16
7- محتوى المذكرة 16

I - الفصل الأول: دراسة تحليلية للتوسع العمراني 18

مقـدمـــة 19
1- أسباب التوسع العمراني 20
1-1 المدينة مكان للنشاطات الجماعية. 20
2-1 النمو الديموغرافي. 21
1-2-1- زيادة المواليد عن الوفيات (النمو الطبيعي) 22
2-2-1- الهجرة من الريف إلى المدينة 23
3-2-1- الهجرة الداخلية 25
2- المدينة ووظائفهـــا 30
1-2 الوظيفة المنجمية 32
2-2 الوظيفة الصناعية 32
3-2 الوظيفة التجاريـة 32
4-2 وظيفـة النقـــــل 32
5-2 الوظيفة المـــالية 32
6-2 الوظيفة السياسية و الإدارية 33
7-2 الوظيفة الثقافيـــة و الدينيـة. 33
3- مراحل التوســـــــع العمـــراني 33
4- أشكـال التوســـــــع العمـــراني 36
1-4 المخططـــات الغير منتظمة 36
2-4 المخططـــات الإشعاعـية 38
3-4 المخططـــات المتعـــامدة 38
4-4 المخططـــات المركـــبة 39
5-4 التوسع العمراني العمودي 40
5- نتـائج التوســـــــع العمـــراني 42
1-5 تنظيم الوقت : horloge 42
1-1-5 ظهور الساعة الجدارية 42
2-1-5 تغير إيقاع الحياة اليومية:rythme 42
2-5 تقسيم المجال: le partage de l espace 42
3-5 ظهور الحركية المعممة: mobilité généralisée. 43
الخـــلاصـة. 45

II - الفصل الثاني : التوسع العمراني في الجزائر 46

مقـدمـــة 47
1- النواة الأولى للنسيج الحضري في الجزائر 49
1-1 المدن الرومانية 49
2-1 المدن الإسلامية 50
1-2-1- عصر قيام الدولة الإسلامية 50

1-2-2- عصر تفكك الدولة المركزية و بروز دول متعددة مستقلة 51
1-3 المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني 52
1-4 المدن الجزائرية في عهد الإستعمار الفرنسي..... 52
2- مراحل التوسع العمراني في الجزائر بعد الإحتلال سنة 1830..... 53
2-1 المرحـلة الأولـى 1830 – 1910..... 53
2-2 المرحلـة الثانيـة 1910 – 1954..... 54
2-3 المرحلـة الثالثـة 1954 – 1966..... 54
2-4 المرحلـة الرابعـة 1966 – 1977..... 55
2-5 المرحلة الخامسة 1977 – 2008..... 56
الخـــلاصـــة..... 58
III - الفصل الثـــالث: إنعكاسات التوسعات العمرانية على سير المدن..... 59
مقـدمـــة..... 60
1- الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية للتوسع العمراني..... 61
2- الإنعكاسات المجالية للتوسع العمراني..... 62
3- الإنعكاسات البيئية..... 65
3-1- النمو الديمغرافي 66
3-2- التلـــــــــوث 66
3-3- ازدياد النفـــايات 66
3-4- ازدياد استخدام الطاقة في المباني 67
4- الإنعكاسات على تسيير المدينة..... 68
4-1- السياسات العمرانية أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر..... 69
4-2- بداية العمران المخطط 1919-1948 69
4-3- السياسة العمرانية بعد الإستقلال 70
4-3-1- المخطط العمراني التوجيهي PUD..... 70
4-3-2- المخطط العمراني المؤقت PUP 70
4-3-2- المخطط التحديث العمراني PMU 70
4-3-4- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 71
4-3-5- مخطط شغل الأراضي 72
4-3-6- القانون التوجيهي للمدينة 73
الخـــلاصـــة..... 75
IV - الفصل الرابع: الدراســة التحليليــة لمدينــة بوسعـادة..... 77
- مقـــدمـــــة..... 78
1- الدراسة الطبيعية 79
1-1- الموقع..... 79
1-2-لمحة تاريخية عن المنطقة 81
1-3-المناخ 81
1-3-1-الحرارة 81
1-3-2-التساقط 83
1-3-3-الرطوبة 83
1-3-4-الرياح 83
1-4-الخصائص الجغرافية 84
1-4-1-السلاسل الجبلية 84
2- الدراسة الديمغرافية 85
2-1- النمو السكاني 85
2-2- توزيع السكان 87
2-3- التقدير المستقبلي للسكان 89
3- الدراسة الإجتماعية و الإقتصادية 95
3-1- الفلاحة 95
3-2- الصناعة و الأشغال العمومية 98
3-3- الخدمات و القطاعات الأخرى 98

3-4- السياحة 99
4- الدراسة العمرانية 99
4-1-العوامل المهيكلة للنسيج العمراني 100
4-2- تركيبة المجال البلدي 100
4-2-1- الأراضي المعمرة 101
4-2-2- الأراضي غير الصالحة للتعمير 103
4-2-3- الأراضي القابلة للتعمير 104
الخـــلاصـــة..... 105
V - الفصل الخامس: أثر التوسع العمراني على تسيير المدينة..... 106
مقـــدمـــــة..... 107
1- مراحل التوسع العمراني لمدينة بوسعـــــادة..... 107
1-1-لمحة تاريخية عن النمو العمراني للمدينة..... 108
1-1-1- مرحلة التأسيس 108
1-1-2- مرحلة الإستعمار..... 109
1-1-2-1- المرحلة الأولى 1849-1902 109
1-1-2-2- المرحلة الثانية 1903-1962 112
1-1-3- مدينة بوسعادة بعد الإستقلال..... 114
1-1-3-1- مرحلة الركود 1962-1974 114
1-1-3-2- مرحلة النمـــو 1974-1987 115
1-1-3-3- مرحـلـــــــــة 1987-2006 117
2- أشكـــال التوســع العمرانـــي بمدينة بوسعـادة..... 119
3-إنعكاسات التوسع العمراني على تسيير مدينة بوسعـادة..... 120
3-1-الأثر في ميدان العقار و إستهلاك المجال 120
3-1-1- الأثر على مخطط التعمير PUD 120
3-1-2- الأثر على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 1996..... 122
3-1-2-1- المنطقة المعمرة 122
3-1-2-2- المنطقة المخصصة للتعمير المستقبلي 123
3-1-3- الأثر على خطوط الطبيعة عند إستهلاك المجال 126
3-1-4- الأثر على المساحات الخضراء 127
3-2-الاثر حركة المرور و التنقل 128
3-3-الأثر على تسيير شبكات الكهرباء و الغاز..... 129
3-4-الأثر على شبكة التطهير..... 130
3-5-الأثر على شبكة المياه الصالحة للشرب 132
3-6-الأثر على المرافق العمومية 135
3-7-الأثر على السكن..... 135
3-8-الأثر على المحيط..... 136
الخـــلاصـــة..... 138
- الخـلاصـــة العـامـة..... 140
- النتائج المستخلصة..... 144
- التـــــوصيـــــات..... 149
- المـــــلخـــــص..... 152
- المـــراجـــــــع..... 155
- المـــلاحـــــــق..... 158

قـائـمـة الـصـور :

الرقـم	الصـــــــــورة	الصفحة
01	مدينة فاس	33
02	سكنات جماعية بباتنة	37
03	أبراج دبي	38
04	حركة المرور وسط المدينة	125
05	إعادة تجديد قنوات الصرف الصحي بوسط المدينة	127

قـائـمـة الأشكـــال:

الرقـم	الشكـــــــل	الصفحة
01	معامل النمو	23
02	التدرج العمراني	32
03	المدينة الإشعاعية	35
04	المدينة المتعامدة	35
05	الموقع الجغرافي لمدينة بوسعادة	77
06	مرحلة 1903-1962	108
07	مرحلة 1903-1962	110
08	توسع المدينة في مرحلة 1974-1987	114

قـائـمـة المخططات :

الرقـــم	الـمخـــطط	الصفحة
01	أجزاء من مدينة فاس	34
02	مدينة فارساي VERSAILE	36
03	مخططات شغل الأرض	115

قـائـمـة الجـــداول :

الرقـــم	الجـــــــــدول	الصفحة
01	السيارات في المدينة	24
02	الصحة في المدينة و الريف	26
03	سكان الأحياء غير المنتظمة	27
04	السكان الحضر و الريفيين في الجزائر منذ1886-1998	54
05	درجات الحرارة	79
06	تطور سكان بوسعادة مقارنة بسكان المسيلة	82
07	معدل النمو السكاني	83
08	توزيع السكان داخل إقليم البلدية	84
09	الآفاق المستقبلية	87
10	مقارنة بين ملخص التعداد العام للسكن و السكان سنة 1998-2008 ببوسعادة	88
11	تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة	89
12	تقدير السكان للآفاق المستقبلية	91
13	المساحة المخصصة للفلاحة	93
14	مخططات الشغل الأراضي حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	120
15	توزيع خزانات المياه الصالحة للشرب عبر احياء المدينة	130

الـــفـصـــل التـمـــــهيـــدي:

- مـقـــدمـــة .

1- الإشكـــاليـة.

2- الفـــرضيات.

3- الأهـــــداف.

4- أسباب إختيار هذا الموضوع .

5- المنـهجيـــــــة.

6- عينـة الدراسـة.

7- محتوى المذكرة.

- الخـلاصـــــة.

- مقدمـــــة :

يبدو أن الحياة في المدينة أخذت طريقها إلى التعميم ، ففي البلدان المتطورة اقتصاديا نجد نسبة كبيرة من السكان تعيش في المدينة ،فعلى سبيل المثال يشير PIERRE Merlin إلى أن "حوالـــي (4/3) من سكان فرنسا في المدن"[1].

و لقد كان للثورة الصناعية في أوروبا دور كبير في حدوث أهم نمو سكاني ، أمتد في القرن العشرين إلى البلدان الغير أوروبية (... ففي سنة (1800م) كـــــانت لندن تعتبر أهم مدينة بالنسبـــة للعالم الغربي بحـــوالي (1) مليون ســـاكن بمعية بكين التي بها نفس العدد من السكان، و يلي ذلك مدينة باريس بحوالي (600) ألف نسمة. وبالمقابل نجد أن المدن الأمريكية كانت لا تزيد عن(100) ألف نسمة ،أما بالنسبة لبلدان العالم الثالث فلم تعرف موجة التوسع العمراني إلا في القرن العشريـن أين بدأت تظهر للوجود.

و ينبغي أن نشير إلى أنه إلى غاية سنة (1950) كان سكان المدن لا يتعدون نسبة(30%)من إجمالي السكان أي ما يعادل (750) مليـــــون نسمة ، بينما وصـــلت هذه النسبة في سنة (2000) إلى حـــــوالي(48%) أي ما يعادل (2,9)مليار ساكن يعيشون في المجال الحضاري . و من المحتمل أن يفوق هذه النسبة (50%) في العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين .و حسب تقديرات الأمم المتحدة سيصل هذا العدد إلى (5) مليار نسمة سنة (2025) من مجموع (8)مليار نسمة في العالم ...)[2].

إن هذا التحدي الحضري يعتبر أحد المنعطفات الكبرى في المسار البشري في الزمان و المكان حيث دخلت الثورة الحضرية قاموس التاريخ ، بحيث اختلف الكثير من البـــــاحثين و الأخصـــائيين في العلوم الإنسانيـــــة –الجغرافيون –علماء الاجتماع –الاقتصاديون –المهندسون . في إيجاد تعريف شامل و واضح لمفهوم المدينة ، من خلال تباين نسبة سكان المدينة من بلد لآخر ، ففي فرنسا لا يمكننا اعتبار أي تجمع مدينة إلا إذا وصل عدد سكانها (2000) ساكن و (2500) ساكن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية و (30000) ساكن في اليابان .

[1-2] -PIERRE Merlin «que sais-je?» La croissance urbaine-imprimerie des presses universitaires de France-juillét 1990 - Page03.

و بالنسبة للعالم الثالث فقد عرف نموا سريعا لسكان المدن ، حيث (... يقدر الخبراء أنه في نهاية القرن الحالي ستشهد أمريكا اللاتينية المدارية و معظم القارة الآسيوية ماعدا الصين ضعف النمـــو أما أفريقيا فتزداد فيها النسبة إلى ثلاثة أضعاف...)[3].

ولقد لوحظ أن هذه الظاهرة صحبها إستهلاك مجالي كبير ليس فقط تبعا للنمو العام لنسبة السكان الحضر، ولكن أيضا لتغيرات و تحولات الحاجيات السكانية ، يضاف إلى ذلك تحسين التقنيات المستعملة في حياة الناس ، و هذا التزايد المستمر أصبح يعتبر خطرا على المساحة الزراعية و على البيئة بصفة عامة ، وفي هذا الشأن ذكر أحدهم أن : (...و على أي حال فإن المدن أسست ضمن مجال سهل العبور و القديمة منها أسست بجوار مصادر زراعية اعتبرت منذ القديم ضرورية لضمان حياة السكان المركزيين نضرا لبساطة و بطئ وسائل النقل. فكل نمو عمراني لهذه الظروف يدخل مباشرة في تنافس مع إستعمال الأرض الزراعية ...)[4] .

و هنا تجدر الإشارة أن جل الباحثين أشاروا في بحوثهم إلى أن المجال المستهلك للعمران يزداد مع البعد بالنسبة لنواة المدينة ، و يختلف أيضا باختلاف الفئة الاجتماعية و الوظيفة السائدة . و كل ما كان المستوى المعيشي للفرد عالي جدا كلما كان طلبه للمجال أوسع من غيره من ذوي الدخل المحدود ، و كلما كانت المدن صغيرة كلما كان إستهلاك المجال أكبر من المدن الكبيرة . و يختلف الإمتداد كذلك بالنسبة لنمط السكن حيث أن الإستغلال الفردي (السكن) يكون أضعف مما يستهلكه الإستغلال الجماعي (العمارات) ، و يلاحظ أيضا أن نسبة المجال الحضري تزداد كلما صغرت أبعاد الإقليم الوطني .

وفي الأخير نستخلص أنه لا يمكننا فهم التوسع العمراني من خلال عدد السكان فقط ، بل يأخذ شكل التوسع المجالي الذي هو نتاج علاقة متزايدة للنمو الديموغرافي و التكاثر في استغلال الفرد للمجال. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن طريقة العيش الحضرية أصبحت تفرض نفسها حتى خارج المدن و خاصة بالنسبة لمدن العالم المتطور، و هذا من خلال النشاطات ، ووتيرة الحياة ،

[3] -PIERRE Bloc-Duraffour«les villes dans le monde» A.Colin mars 2006. Page 5

[4]- جاكلين بوجو قارني – الجغرافية الحضرية- ترجمة حليمي عبد القادر - ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر جويلية 1989 - ص100 .

وعـــــادات المدينة... الخ . و حتى على مستوى المجال لا يمكننا التفريق بين عالم الريف و العالم الحضري إلا بصعوبة .

وتعد الجزائر تعد إحدى الدول التـــي سجلت معدل نمو حضري يتراوح ما بين (3 %)و(6%) في مختلف أحجام المدن ، ومما أفرز في بعض الأحيان مناطق من الإسكـان الحضـــري المتدهور والفوضـــوي و ما يعكسه من سلبيات كثيرة عن البنية الحضرية ، و صعوبة في التحكم في تسيير شؤون المدينة وبالتـــالي عجز السلطات العمومية في النهوض بالتنمية الشاملة . وفي هذا الصياق يأتي موضوع بحثنا لدراسة و محاولة فهم هذه الظاهرة في إحدى المدن الجزائرية المتوسطة وهي مدينة بوسعادة. وتقييم إنعكاسات التوسع العمراني عل تسيير المدينة .

1- الإشكـالية:

لقد كانت المدينة في العالم بصفة عامة صورة العصر الذي وجدت فيه ، تعكس درجة التقدم وتطور الإنسان في شتى المجالات ، أو إنحطاطه وتنافسه وصراعه مع أخيه الإنسان .حيث شيدت حسب أهدافه ورغباته وإحتياجاته الروحية والفيزيائية . كما عكست بوضوح على مستوى نسيجها العمراني النظم الإجتماعية ، القواعد ، القوانين والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع المديني .

وهـــي بذلك إنتقلت من المدينة القلعة التي تخدم الحـــاكم والمحكـــوم و أحيـــانا أشخاص مسيطرين ، بتنظيمات معينة ، كان من أهمها المبادئ والأسس التي تقـــوم عليهـــا المدينة الإغريقية ، التي أعطت المدينة الرمانية دفعا لها ، إلا المدينة التجارية المنفتحة على التجارة والتبادل في القرون الوسطى ، إلى المدينة الصناعية (الليبرالية) التي تعتمد على حرية المبادرة في سيرها وتنظيمها ، ثم جاءت المدينة ما بعد الليبرالية والحديثة لتصنعا أساس المدينة المعاصرة بميزاتها التي تختلف باختلاف مناطق تواجدها .

وعليه فإن الإنسان في كل العصور أوجد المدينة لأجله ولتحقيق رغباته وذاته . لأنها كانت مهد حضارته ومنطلق أفكاره ومنبع الاختراعات وتبلور العلوم والآداب ، من خلال الإطار الذي توفره

للتبادل والتفاعل بين بني البشر في محيطها العمراني ، الذي يعتبر كنسق إيكولوجي ، إذا تأثر عنصر من عناصره إنعكس ذلك على العناصر الأخرى .

وتأثر المحيط العمراني سلبا في الكثير من مدن العالم التي وصلت إلى حد الإختناق و خاصة في العالم الثالث ، لتمركز عديد كبير من السكان فيها حيث فاق طاقتها و إمكانياتها. نتج عن ذلك سوء الأحوال العامة للسكان، ووصوله في أغلب الأحيان إلى حالة يرثى لها ، لا تصح معها حياة و عيش مقبول للإنسان ، لمعاناته من مختلف الجوانب في هذا المحيط . و إنعكس ذلك سلبا على الوضعين الإقتصادي و الإجتماعي فيه ، بإعتباره مركبا و متداخلا أشد التداخل ، لذلك أتت التنمية المستديمة في شقها الخاص بالمدن كمفهوم يعنى بالإنسان في محيطه العمراني ، و الهادف إلى تحقيق مدينة مستديمة تضع في عين إعتبارها المحافظة على نظافة المحيط (الهواء ، التربة ، الماء) و تصنف سكانها أكثر ، واضعة إياها في محور تنميتها و تطور بمشاركتهم في ذلك .

ولعل المشهد الذي يسود العالم اليوم هو ندرة الهجرة الريفية في الدول المتقدمة و التحضر بها وصل إلى حد الإستقرار ،على عكس العالم الثالث حيث إزدياد عدد الذين يهاجرون من الريف إلى المدن و العواصم ، و خاصة في الدول العربية التي تشهد ظاهرة تحضر بشكل سريع و ملفت للإنتباه ، مولدة مشاكل عمرانية معقدة يصعب التحكم فيها .

و الجزائر هي إحدى هذه البلدان التي عرفت مدنها بعد الإستقلال مباشرة حركة هائلة للسكان تميزت بالنزوح الهائل من الريف إلى المدينة كما تميزت كذلك هذه الحركة بالنزوح من بعض المدن أو بعض البلديات المجاورة إلى أخرى ، حيث وجد المسيرون أنفسهم أمام مشاكل كبيرة و كثيرة يصعب التحكم فيها متمثلة في بروز التوسعات السكنية العشوائية في جل محيطات المدن مما أحدث ضغطا متزايدا على المرافق العمومية الموجودة ، منها الصحية و التربوية و التعليمية و الإدارية ...الخ .

و لقد لوحظ هذا على وجه الخصوص في المدن الكبرى الجزائرية مثل العاصمة و وهران و عنابة ، التي استقطبت أعداد كبيرة من السكان بحثا عن فرص عمل نظرا لوجود

المنشآت الصناعية الكبرى حيث ذابت هذه المنشآت وسط النسيج العمراني و أصبحت داخل نطاق المدن بسبب التوسع العمراني الهائل.

و مع أن مدينة بوسعـــادة تعد من بين المـدن التـي لا تتـوفر علـى منـشآت صنـــــاعية كبيـرة و ليست مقر ولاية إلا أنـها تتميز بتوسع عمراني متسارع نتيجة زيادات سكانية متنامية بفعل نزوح السكان إليها بحيث تضاعف عدد السكان في خلال العشرية الأولـــى من(26121)نسمة سنـــــة (1966) إلـــى (50369) في سنـــة (1977) و من (60920) نسمـــة سنة (1987) إلـــى (102245) نسمة سنة (1998) و أخيرا (123236) نسمة حسب التعـــداد السكانـــي الأخير (2008)[5].

و قد أدى هذا إلى عجز المسيرين في سد حاجيات السكان المقيمين في المدينة و سد حاجيات السكان النـازحين إليهـا مـن الخـارج (الريـف + البلـديات المجـاورة).ممـا أدى إلـى بـروز ظـواهر اجتمـــاعية عديـدة و مشاكـــل عمرانية معـقـــدة .

و نـاهيك عن الأثر البـالغ من الناحيـة العمرانيـة حيث تكونـت أحيـاء فوضوية فـي الضواحي لا تمت بصلة إلى المدينة . لا من حيث المنتوج العمرانـي ، و لا من حيث السلوكات الحضرية ، و لا من حيث قدرة هذه الأحياء على توفير الخدمات اللازمة لمواطنيها بل العكس ، فتموقعها و حجمها شكلا عائقا كبيرا في التوسع الطبيعي للمدينة معرضا مواردها الطبيعية للخطر حيث إنعكس كل هذا على المحيط البيئي و الصحي للمدينة ، و تلوث الهواء و انتشار النفايات في كل مكان ، و إنتشار الروائح الكريهة خاصة في الصيف ،و تدفق المياه القذرة في واد بوسعادة بحيث أصبح المجمع الرئيسي للصرف الصحـــي المار بالواد لا يحتمل كمية المياه القـــذرة لحـي سـيدي سليمـــــان و المدينـــة ككـــل .

و نتج عما سبق تدهور الشريط السياحي الذي كانت تمتاز به مدينة بوسعادة (الواحـــة- الـواد – طاحـونة فيـريرو) تاركـا المجـال لمحيط غير صـحي للعيش و للعطـاء ، معرضـا استدامة المدينـة

[5]- مكتب الإحصاء – بلدية بوسعادة .

للخطر كأداة للمعيشة الجماعية الطيبة ، و مشكلا عائقا في تسييرها تقنيا، بالإضافة إلى تشويه منظرها العام للمدينة.

ولا شك من أن هذا كانت له نتائج سلبية على التوسع العمراني في مدينة بوسعادة مما كان له الأثر البالغ في تعقيد و تسيير المدينة و التحكم في إستهلاك عقاراتها .

و عليه يحق لنا أن نتساءل : ما هي مظاهر التوسع العمراني لمدينة بوسعادة ؟

ما هي إنعكاسات ذلك على تسيير المدينة وعلى مجالها العمراني؟

2 – الفرضيات :

1- التوسع العمراني المتنامي لمدينة بوسعادة ، أثر سلبا على تسيير المجال ،الأمر الذي أدى إلى ظهور أحياء سكنية مخططة غابت فيها التهيئة العمرانية ، و أحياء سكنية غير مخططة شوهت النسيج العمراني الكلي للمدينة، وصعبت من عملية التحكم في توسعها .

2- وجود إختلالات في التخطيط العمراني وفق المشروع القائم (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير- مخطط شغل الأراضي - PDAU-POS)، الذي لم يساير النمو العمراني المتسارع للمدينة، الأمر الذي أدى إلى مراجعة هذا المشروع بعد مرور أقل من عشر سنوات فقط .

3 - الأهداف :

1- التعرف على مظاهر التوسع العمراني لمدينة بوسعادة و الأسس التي بني عليها ، و إبراز إنعكاسات ذلك على تسير المدينة .

2- دراسة مدى مواكبة أدوات التعمير التي طبقت و المطبقة حاليا لهذا التوسع العمراني .

4 - أسباب إختيار هذا الموضوع :

إن الوضعية الحالية التي وصلت إليها مدينة بوسعادة من توسع عمراني هائل ظهرت آثاره في نقص الوعاء العقاري و في بروز عدة أحياء فوضوية أعاقت النمو الطبيعي للمدينة مما أثقل كاهل

الجماعات المحلية في تسيير شؤون هذه المدينة ، الأمر الذي دفع إلى إعادة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في أقل من (10) سنوات .
و أمام هذا العبء الكبير المتمثل في النمو السكاني المتسارع (الطبيعي لسكان المدينة و الوافد من الأرياف و البلديات المجاورة)، و في ضل سوء تسيير الوعاء العقاري يأتي موضوع بحثنا كمحاولة للتعرف على مظاهر التوسع العمراني و انعكاساته على تسيير المدينة ، ملفتا إنتباه المسؤولين المحليين بخطورة الوضع على البيئة العامة للمدينة و على إمكانيات تحقيق تنمية حضرية مستدامة .

المنهجية :

للوصول إلى الأهداف التي رسمناها لهذا البحث بعد التحليل لمفاهيم الفرضيات ، رأينا أن هذا العمل يقوم أساسا على البحث على تلك العلاقة أثر الموجودة بين المتغير المستغل (التوسع العمراني) و المتغيرات المتعلقة به (تسيير المدينة بأبعاده مختلفة) ، و ذلك من خلال دراسة حالة مدينة بوسعادة ، وعليه فإن هذا العمل يقوم على المنهج الوصفي لتحقيق هذه الفرضيات ، التي تخص دراسة حالة مدينة بوسعادة ، كحالة من المدن الجزائرية التي يعاني تسييرها مشاكل عديدة من جراء هذا التوسع العمراني ببعديه الديمغرافي و المجالي .

و قد اعتمدنا في تحليلنا على الملاحظات الميدانية بإعتبار التوسع المجالي ظاهر للعيان و بالإضافة إلى التحليل المعمق و الدقيق للمؤشرات الخاصة بكل بعد أو ميدان من ميادين المجال الحضري التي تعد إنطلاقا من معطيات و إحصائيات كمية أكثر منها نوعية و لصعوبة الحصول على هذه المعطيات و الإحصائيات لجأنا إلى توزيع إستمارة إستبيان موجهة إلى عينة من سكان المدينة كوسيلة علمية للحصول على المعلومات أو إستبيان أمور خفية من خلال الأسئلة المطروحة فيها ، كما قمنا كذلك ببعض المقابلات مع من قاموا أو يقومون حاليا بتسيير شؤون هذه المدينة و هذا لفهم هذه الظاهرة و تأثيراتها و إنعكاساتها على تسيير هذه الأخيرة .

عـينــة الـــدراســـة:

إنه لمن الصعب مساءلة كل أفراد مدينة بوسعادة لما يتطلبه من إمكانيات و جهد كبيريـــن وعليه فإنه كان لزاما اللجوء إلى إختيار عينة من أفراد المجتمع ، لجمع المعطيات بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث الأصلي .

و نظرا لطبيعة الموضوع و منهجية البحث تم إختيار حي ميطر الذي تكون بطريقة فوضوية في السبعينات أين شهدت مدينة بوسعـادة أهم مراحل التوســع العمرانـي و تم أخـــذ (10 %) أي (700 حالة) من مجموع سكان هذا الحي و البالغ عددهم (7019 نسمة) .

محـتـــوى المـذكـــرة :

تتكون المذكرة من مقدمة عامة و جزئين (نظري و تحليلي) و خلاصة عامة ، المقدمة العامة تتضمن المقـدمة، الإشكاليـة ، الفرضيـات ، الأهـداف ، أسبـاب اختيـار الموضوع و المنهجيـة.

و يتكون الجزء النظري من ثلاثة فصول ، في الفصل الأول تطرقنا فيه لأسباب التوسع العمراني من خلال تاريخ تحضر الإنسان من ميلاد المدينة إلى بزوغ معالم الأزمة الحضريـة و مرورا بالمراحل التي عرفها هذا التوسع العمراني ، إلى الأشكال التي أخذهـا عبر الزمـن و وصولا إلى نتائجه بعد الثورة الصناعية .

الفصل الثاني تم التطرق إلى ظاهرة التوسع العمراني في الجزائر من خلال إستعراض مراحله عبر الحقب الزمنية التي عرفتها البلاد إلى يومنا ، أما الفصل الثالث فكان لا بد لنا من توضيح بعض الإنعكاسات التي تؤثر على تسيير المدن إقتصاديا و إجتماعيا و مجاليا و بيئيـا أما الجزء التحليلي فهو يتعلق بدراسة حالة مدينة بوسعادة و هو يتكون من فصلين الأول يتعلق بالدراسـة الطبيعيـة و الديمغرافية و الإقتصادية و الإجتماعية و العمرانية للمدينة ، و الفصل الثاني يتعلق بدراسة أثر التوسع العمراني على تسيير المدينة من خلال المراحل التي مر بهـا و الأشكال التي أخذها ووصولا إلى إبراز انعكاساته على تسيير هذه الاخيرة .

و في الأخير تم إستعراض نتائج الدراسة مع إنهاء هذا البحث بخلاصة عامة تتضمن بعض توصيات .

الجـــزء النظـــري

الـــفـصـل الأول:

دراســـة تحليليـــة للتوســـع العمرانـــي

- مـقـدمـــة.

1- أسباب التوسع العمرانـــي.

2-المدينـــــة ووظـــائفهـــا.

3- مراحل التوســع العمـراني.

4-أشكـال التوســع العمـراني.

5- نتـائج التوســـــع العمـــراني.

- الخـلاصـــة.

- مقـدمـــة :

إن الحـديث عـن التوسـع العمرانـي يقودنـا إلـى الوقـوف عنـد كلمـة "العمـران " هـذه الكلمـة التـي دخلـت قـاموس المـصطلحات خاصـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة ، أي بعـد نـشأة المدينـة الـصناعية و بـروز مـشاكلها المعقـدة ، بالإضـافة إلـى تـأثر المدينـة القديمـة (التقليديـة) بهـذا التحول الصناعي الكبير .

فكانت أولى محاولات التحسين أو التنظيم الحضري التي عرفتها المدن فيما بعد و التي أطلقت عليها إسم عمليات عمرانية ،و أهمها التي عرفتها مدينة باريس تحت إشراف: أوسمـــان (Hau ssman) و هـذا في القرن التاســع عشــر ، و تلك التي قام بها كـذلك

المهندس سردا(cerda) علـى مدينـة برشلونا ، و التـي كانـت نتـاج أولـى عمليـات التنظيم فـي ميدان العمران و هذا سنة (1867)، حيث يرى هذا الأخير بأن العمران يجب ان يصحح أخطـاء التـي خلفتهـا الثورة الصناعية و التي تسببت في مرض المدينة و تشويه نسيجها العمراني الأمر الذي ولد عدة مفاهيم بفعل التدخل العمراني من بينها ما يسمى بـ :" La tabula rasa" و التي طـبقـت على عـــدة مـــدن أوربيــة خاصة بعد الحرب العالمية الثانيـــة .

و التوسع العمراني لا يفهم منه تلك الزيادة في تعداد السكان فقط بل يأخذ شكل التوسع المجـالي المرتبط أساسا بالنمو الديمغرافي و الزيادة في إستغلال المجال بالنسبـــة للفــرد ، وهذا مـا يدفعنا إلـى فهمـــه و التطرق إليه في هذا الفصل .

1- أسباب التوسع العمراني :

التطرق إلى أسباب التوسع العمراني للمدن يقودنا إلى السؤال عن تكوين المدينة و ما هي المدينة لنصل فيما بعد إلى ما نستطيع به حصر الأسباب و المتمثلة فيما يلي :

1-1 المدينة مكان للنشاطات الجماعية :

تعتبر المدينة مركز الإشعاع العلمي و الثقافي و الخبرة و المعرفة كما تعتبر المجال الجغرافي الحضري المميز للتنمية الصناعية و الثورة المعلوماتية و الإنتاج التكنولوجي لخدمة الإنسان و نشاطه الإنتاجي المتطور و انطلاقا من تعاظم دور المدينة برزت أهمية الدراسات العمرانية التي احتلت حيزا واسعا في ميدان التخطيط. و بقدر ما نمت المدن و تطورت زادت معها صعوبة إطار الحياة. و تعقدت إمكانيات تنظيم المجال و تلبية احتياجات سكانها من السكن و النقل و الخدمات و الراحة .

و هذا ما أشارت إليه جاكلين بوجو قارني بقولها (... فالمدينة التي أخذ دورها كمقر للمعلومات ، و بوتقة الإبتكارات و محرك للتنمية يتعاظم شيئا فشيئا ، صارت موضوعا لأبحاث متعددة التخصصات و قد أصبحت الدراسات العمرانية شديدة التشعب لدرجة أن غزت كل شيء .و كان التركيز في ميدان التخطيط بصفة خاصة على المشاكل العمرانية بشكل لم يعد معه مسألة التطور الريفي سوى نتيجة سلبية لصورة التوسع المعمم للتعمير، فبقدر ما كان عدد سكان الحضر يتضاعف و تنمو نسبتهم من مجموع سكان المعمورة بقدر ما كان وجه المدن و ضواحيها يتغير و أنماطها تتعدد لدرجة ضياع جل عوامل التشابه التي كانت تربطها فيما مضى و كانت أحجامها تكبر و المشاكل الناجمة تزداد تعقيدا و تنوعا.....)[6].

[6]- جاكلين بوجو قارني – الجغرافية الحضرية- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر جويلية 1989- ص 3 .

ومـن هنا نفهم أن النشاطات الجماعية هي من أسباب جذب الإنسان الذي يحتاج إلى مجال من أجل تلبية هذه النشاطات و مجالات أخرى من أجل السكن و غيرها ، مما يدفع للبحث عن عقارات جديدة تكون وعـــاءا لما يريده من أهـــداف . و هكذا يتوسع المجال القائم شيئا فشيئا و فـــق الاحتيـــاج .

و من هنـــــا بدأت محـــاولات البـــاحثين و المؤلفين ،للمســـاهمة في وضع الأسس النظريـــة و الفكرية التي يمكن أن تشكل حلولا لمشكلات المدن و إطار الحياة الحضرية لسكانها مما يدفعنا إلى ضرورة سرد بعض المفاهيم للمدينة حيث عرفتها(BEAUJEU GARNIER.J.) (...بأنها ذلك المجال الذي يجمع بين أشيـــاء عديدة متبـــاينـــة موقعا و حجما و هندسة معمارية و تنظيمـــا و تؤدي دورا إقليميا و وطنيا...)[7].

و حول تنظيم المجال في المدينة يقول (LE CORBUSIER) (... لابد أن تضمن عمليات التعمير أربع وظائف أساسية هي : - السكن – العمل- الراحة في أوقات الفراغ – الحركة...)[8].

أما بالنسبة لـ (PIERRE MERLIN) فإنه يعرف المدينة قائلا :(..... المدينة هي تجمع رجال في مكان لائق للقيام بنشاطات جماعية و مكان تبادل الأشخاص الحاجيات ، رؤوس الأموال والأفكار و المعلومات في إطار محرك و جامع للنشاطات الإنسانية ...)[9].

2-1 النمو الديموغرافي:

إن التطرق إلى التوسع العمراني لا يمكن أن يكون بمنىء عن التعرض للنمو السكـــاني داخل المدن و ما جاورها مع ارتفاع استغلال الفرد للمجال .

ففي جميع البـــلدان أو المنـــاطق، يتزايـــد نمو السكـــان بفعل الحركة الطبيعيـــة (المواليـــد و الوفيات) و بفعل الهجرة من الـريـــف إلـــى المدينـــة ممـــا يـــؤدي فعلا إلـــى تزايـــد سريـــع للسكان داخـــل هذا الأخيرة على حساب الريف.

---

[7] أبو دقة فوزي – النمو و التسيير العمراني في مدينة الجزائر – الواقع و الآفاق – رسالة ماجستير – معهد علوم الأرض – قسم الجغرافية و التهيئة العمرانية – جامعة العلوم و التكنولوجية – هواري بومدين – جوان 1995 – ص4 .

[8] أبودقة فوزي –نفس المرجع –ص4.

[9]- PIERRE Merlin «que sais-je?» La croissance urbaine-imprimerie des presses universitaires de France- juillet 1994. - page 7.

وعليه الزيادة السكانيـة تتم من خلال المصـادر التـاليــة :

1- 2 – 1 زيادة المواليد عن الوفيات (النمو الطبيعي) :

حتى نهاية القرن(18 م) كان الوضع طبيعيا في النمو الديمقرافي (الوفيات مرتفعة ، الخصوبة مرتفعة) لكن التقدم الطبي ، وتحسين المعيشة ، وتطور العادات وغيرها ، سمح من جهة بمقاومة فعالة ضد الأمراض ، والأوبئة والحد من الوفيات ،و من جهة أخرى التحكم في معدل الخصوبة ، إلا أن رغم هذا كله لوحظ ازدياد ديمغرافي مدهش .

و عليه فإن الثورة الصناعية و التحول الديمغرافي غيرا جذريا التوازن الجيوسياسي للعالم ، فقد اعطى لقارة أوربا الوسائل التكنولوجيــة و الــديناميكيـة الديمغرافيــة التي تسمح لها بالسيطرة على العالم ، حيث إنتقل سكان أوربا بما فيها الإتحاد السوفياتي سابقا من(145)مليون نسمة إلى(573) مليون نسمة و هذا خلال قرنين (1750-1950) .

فلقـد كـان للتقـدم الطبـــي لمقاومــة الأوبئــة و الأمــراض المعــديــة ، فأخطـار العــدوى بـات متحكـم فـيها (اكتشاف التلقيح عن طريق (JENNER) في(1798)، اكتشاف باستور...)الأمر الذي أدى ليس فقط إلى اختفاء الأزمات الحادة للوفيات (خاصة عند الأطفال) ، و إنما أدى إلى تحسين شروط الحياة .أما العالم الثالث و باقي دول العالم ، فكان فعل استعمار منعكسا في مرحلته النهائية على الشعوب الإفريقية و الأمريكية ، فمع القرن العشرين عرفت إفريقيا إيقاعا إيجابيا متزايدا للنمو مماثل لما هو بآسيا الذي لم يعرف إنخفاظا تماما.بينما القارة الأمريكية شهدت نموا كبيرا بسبب الهجرة الكبيرة الأوربية .

إلا أنه لـوحظ بعد سنــة (1950)و خاصـة بعد تصفية الاستعمار أن العالم الثالث شـهد نمو سكاني كبير ، حيث فاق معدل الأطفال لدى المرأة الواحدة الستة و أحيانا الثمانية ، بالإضافة إلى الإنخفاض السريع للوفيات عند الأطفال خاصة ، و المحافظة على الخصوبة العالية ، مما نتج عنه تدعيم بحداثـــة الأعمــار عند هذه الشعـــوب ، و ارتفـــاع مذهـل لمعــدل الزيــادة الطبيعيـــة

ما بيـــن(1965-1970)، فمعدل الولادات بدول العالم الثالث فاق (4%) ما عدا بعض دول آسيا الشرقية كالصين التي يقل فيها معدل الولادات.

وبهذه الزيادة الطبيعية المرتفعة التي عرفها العالم في هذه السنوات حيث وصلت إلى(3.1%) في أمريكا الوسطى ، و تعدت(3%) في دول مثل (المكسيك ، فنزويلا ، نيجيريا ، ساحل العاج ، زيمبابوي ، الجزائر ، إيران ...) و مقارنة مع أوربا مجملا التي لم يتعدى (1,5 %) ، هذا الإيقاع السريع للعالم الثالث جعل عدد سكان العالم ينتقل من حوالي (2,5) مليار نسمة سنة (1950) ليصل في عام (1970) إلى (3,7) مليارنسمة و يقفز إلى (5.628) مليار نسمة سنة (1994) و في عام (2000) إلى (6,158) مليار نسمة ،حيث من المتوقع أن يصل في عام (2025) إلى (8,5) مليار نسمة (ONU-2000)[10].

1-2-2 - الهجرة من الريف إلى المدينة :

الهجرة ظاهرة إجتماعية وجدت و ما زالت توجد وفي كل زمان و مكان .

و هي الإرتحال من موطن و تركه إلى غيره مدة من الزمن قد تقصر أو تطول و بمعنى آخر تعني إنتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم ، وهذا للبحث عن ظروف اقتصادية مواتية من فرص عمل ملائمة للكسب ، و رفع لمستوى المعيشي ، و التعليمي للأسرة .و عليه فالمؤكد أن فيه أسباب دفعت إلى هذه الهجرة و التي يمكننا تقسيمها على قسمين :

أولا - الأسباب الطاردة :

لقد ظل الإنسان دائما في ترحال متواصل بحثا عن مكان يستطيع أن يجد فيه المأكل و المشرب له و لعياله و حتى لماشيته إن وجدت في ظل ظروف آمنة ، ومع تطور الزمن تعدت حاجة الإنسان إلى التعليم و الصحة والرفاهية وإلى غيرها من مستلزمات الحياة الحضرية ، كما يمكن ذكر بعض الأسباب التي تدفع الإنسان إلى ترك الريف و هي كالتالي :

1-إرتفاع عدد سكان المناطق الريفية و تظاؤل الفرص التي تسمح بالحصول على الأرض التي يمكن الاسترزاق منها و العيش فيها.

[10]- بن يحي رابح –مذكرة لنيل شهادة الماجستر –اثر النمو الحضري على المحيط العمراني – شعبة التعمير – جامعة منتوري قسنطينة – قسم الهندسة المعمارية – سنة 2005/2004 ص22 .

2- الزراعة الموسمية و التي عادة تنطوي على فترة فراغ بين زراعة المحصولات و حصدها مما يدفع للهجرة إلى المدينة لحين وقت الحصاد او الجني .

3- انهيار النظام الإقطاعي و تحرر الفلاحين من رق الأرض مما وفر له الحرية إلى التنقل إلى حيث يريدون .

4-العوامل الطبيعية القاهرة التي تؤدي في الغالب إلى كوارث طبيعية كالجفاف، الفياضانات ....إلخ.

5- رغبة بعض شباب الريف في الهروب من سيطرة الوالدين و محاولة تغير نمط حياتهم .

6- الظروف الأمنية : فعندما يحس الإنسان بانعدام الأمن فانه يلجأ إلى حيث الأمان .

ثانيا- الأسباب الجاذبة :

في ظل الظروف التي يعيش فيها ابن الريف ، و بفضل ضعف السياسات التنموية المتبعة في الكثير من الدول و خاصة دول العالم الثالث في المناطق الريفية ، وبقاء ظروف العيش في الريف متردية في شتى ميادين الحياة ، عكس ما آلت إليه ظروف الحياة في المدينة من تطور و إغراءات كان لزاما على ساكن الريف أن يتأثر و يتجه إلى المدينة للأسباب التالية :

1- إن مطالب الحياة الباهضة الثمن ترغم إبن الريف إلى البحث عن عمل داخل المدن لرفع معدل أجره .

2- تمركز الجامعات و المدارس في المدن يساعد على هجرة إبن الريف للتعلم داخل هاته المدن و بالتالي التعود على العيش و البقاء فيها .

3- الدعاية الإعلامية ، و بعض مناهج التعليم التي روجت بالوظائف الحكومية ومظاهر الإدارة و الأبهة ، و التي إحتقرت في نفس الوقت العمل في الزراعة و العاملين في هذا الميدان .

4- تمتع المدن بحياة الطرف و مظاهر التحظر المختلفة .

5- لعبت الخدمة الوطنية أو الجندية كما يسميها البعض إلى خروج إبن الريف من محيطه إلى إكتشاف المدن و بالتالي تعلق و مكث في المدينة .

6-توفر وسائل النقل السريعة التي تمكن إبن الريف من التنقل بسهولة إلى المدينة لقضاء حاجياته.

3-2-1 – الهجرة الداخلية :

مع نمو عمليات التنمية الإقتصادية ، و ما يرافقها من إنتشار التعليم و الحضرية ، وتقلص نفوذ القرابة في المدينة ، وظهور المسؤولية الفردية ، و العلاقات الرسمية و التعاقدية و تغير النمط التقليدي للأسرة ، و طغيان نموذج الأسرة الزواجية الصغيرة (الإنشطارية) التي تتألف من الزوج و الزوجة و الأبناء الصغار أحيانا و بالتالي يصبح اللجوء إلى توسع مجالي في المكان نفسه أم مكان آخر ضرورة حتمية للإحساس بالإستقرار و المسؤولية الجديدة للأسرة .

و ما يترتب عن ما سبق وجود أحياء بها نسبة الشيخوخة كبيرة ، و أحياء جديدة عبارة عن توسعات عمرانية بها نسبة الشباب مرتفعة جدا .كما انه يلاحظ كذلك و في ظل غياب إستيراتيجية لتنمية الإقليمية و التركيز على تنمية غير متزنة ، أن الكثير من سكان المدن المجاورة يظطرون للهجرة إلى مدن أخرى أين تتمركز التنمية بحثا عن فرص إقتصادية و إجتماعية وثقافية متوفرة هنا و هناك.

مما ينتج عنه تكوين أحياء عشوائية في محيطات هاته المدن ، لا تمت بأي صلة لا من حيث المنتوج المعماري و لا من حيث العادات و التقاليد ، مما سبب تعطل التنمية الطبيعية لهذه المدن .
وهنا فلا بد من إعتبار المدينة كنسق مرتبط في عوامل قيامه و نموه بالمناطق المحيطة به و المعتمدة عليه و التي تمده بحاجاتها و ليست ظاهرة قائمة بذاتها .

كما أن التوسع العمراني مرتبط كذلك بمستوى المعيشي للسكان فكلما ارتفع هذا الأخير توسع الإطار المعيشي (السكن) ، كما أن ارتفاع المداخيل ينتج عنه استعمال كبير للسيارة، و بالتالي استغلال كبير للمجال (طرق مواقف)، هذا بالإضافة إلى الحاجة للمنشآت العمومية ، و أماكن الترفيه و الرياضة و المساحات الخضراء ، كما يبدو في الجدول رقم(1)، وكذا في الشكل رقم(1).

الشكل رقم 1: معـامــل نمــو المــدن

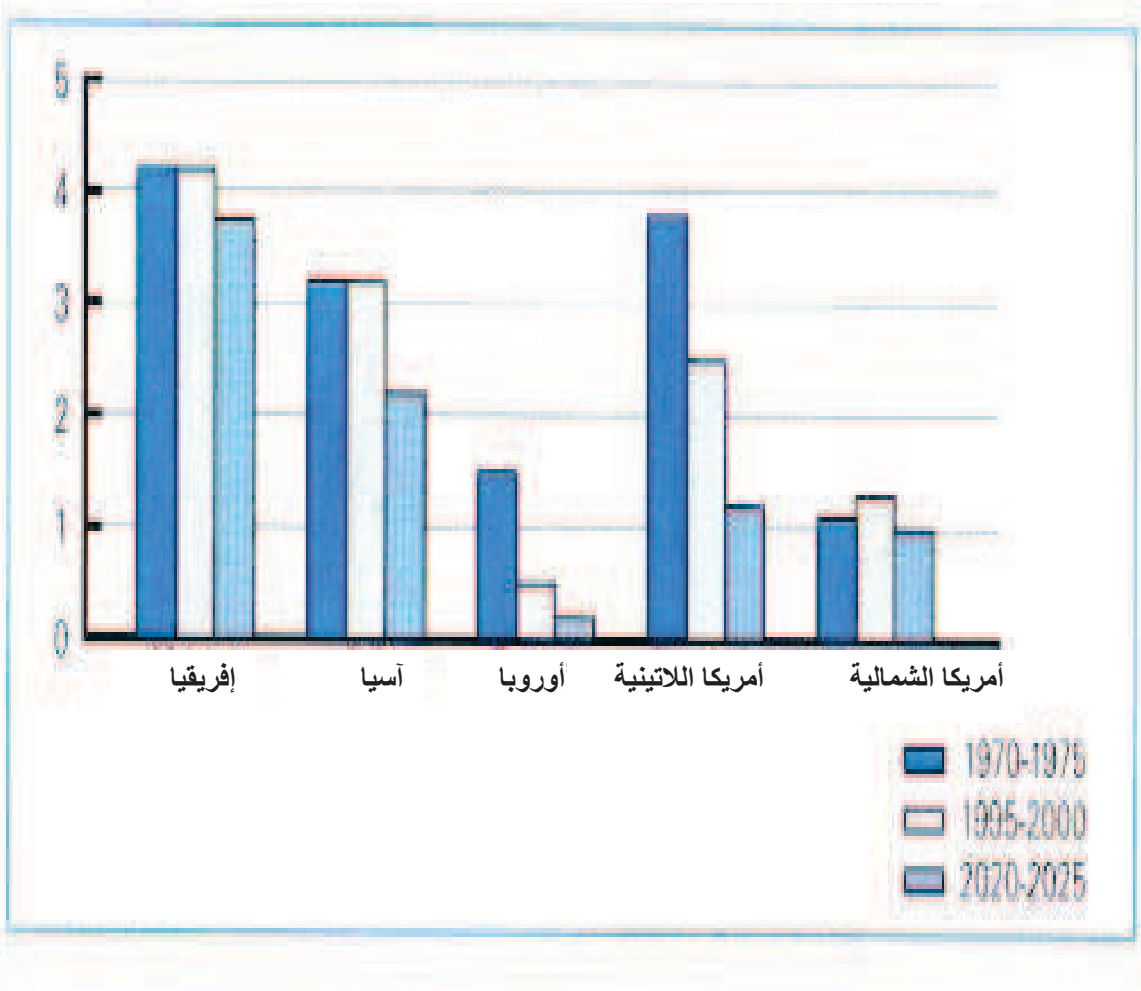

المصدر: Pierre Bloc- Duraffour- les villes dans le monde - Armand Colin-mars2006 p 13.

الجدول رقم 1:

السيارة في المدينة السيارات الخاصة إلى غاية 2000/01/01		
البلدان	**عدد السيارات بالآلاف en millier**	**عدد السكان/ السيارة**
المغرب	1035	27.8
جنوب إفريقيا	4060	10.7
الولايات المتحدة الأمريكية	13300	2.1
المكسيك	900	11.1
البرازيل	15300	11.1
الصين	3500	36.1
الهند	4700	213
اليابان	51160	2.5
ألمانيا	42420	1.9
فرنسا	26930	2.2
إيطاليا	32200	1.8
روسيا	16000	9.1
أستراليا	9700	2
العالم	522585	11.6

المصد: Pierre Bloc - Duraffour - les villes dans le monde - Armand Colin-mars2006 p 67

و كما هو ملاحظ في هذا الجدول ، الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و فرنسا و اليابان بها عدد كبير من السيارات ، و أن نسبة عدد السكان بالنسبة للسيارة هو عدد ضئيل مقارنة بما هو عليه في دول عالم الثالث مثل الصين و الهند و المغرب حيث هناك نسبة عدد السكان / بالنسبة للسيارة مرتفع جدا .

و يلاحظ كذلك أن ما يميز مدن البلدان المتقدمة هو التركيبة الديموغرافية و الاجتماعية لسكان المدن حيث أنها نشطة و ذات أكثرية شبابية و سكانها الفئة المهاجرة مقارنة بالريف و الملاحظ أيضا وجود فوارق داخل تجمعات بحيث نجد مراكز يسكنها كبار السن

نشاط أقل رأس مال كبير المستوى المعيشي مرتفع جدا مقارنة بالريف مع وجود فرص كبيرة للاستفادة من المنشآت الجماعية و الخدمات العمومية .

أما بالنسبة للبلدان الفقيرة فنجد مدن بخصائص ديموغرافية مختلفة بالنسبة للريف بنسبة كبيرة من الرجال لأنهم السباقون للهجرة نحو المدن ،و نسبة ضئيلة من الشيوخ و نسبة عالية من الشباب .

إن نسبة الوفيات في الحضر نصف ما هي عليه في الريف لإكتضاض التأطير الصحي وتراجع في الوفيات في صفوف المواليد للمتابعة المستمرة لعملية تلقيح كما نلاحظ أن نسبة الإنجاب في انخفاض مستمر بسبب ضغوط ضر وف الحياة داخل المدن ، من عدم توفر سكن لائق ، و نقص الرعاية بالنسبة للعائلة الكبيرة في المدينة كما في الريف مع وجود فوارق اجتماعية كبيرة جدا و خاصة في المدن الكبيرة التي تضم أغلبية الطبقات الاجتماعية المحضوضة بحيث نستطيع القول بان الوضعية الإقتصادية و الإجتماعية في تطور على العموم ، و هذا راجع للقطاع الغير منتظم كما يظهر في الجدولين(02) و(03).

الجدول رقم 02 : الصحة في المدينة و الريف

الـــفتـــــــرة 1991-1994	السينيغال		بوليفيا		بنغلاداش	
	المدينة	الريف	المدينة	الريف	المدينة	الريف
نسبة الوفيات من الأطفال أقل من 05 سنوات بالآلاف	102	184	104	162	114	153
نسبة الأطفال من 12 إلى 23 شهر ملقحين	65	40	44	28	70	57
نسبة الإنجاب	5.1	6.7	3.8	6.3	2.7	3.5

المصدر: Pierre Bloc - Duraffour - les villes dans le monde - Armand Colin-mars2006 p 23

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن نسبة الوفيات في الريف تفوق بأكثر من(50 %)مما هي عليه المدينة ، و أن نسبة التلقيح في المدينة أكثر مما هي عليه كذلك في الريف عكس نسبة الإنجاب حيث يلاحظ بان هذه النسبة أقل مقارنة بالريف .و هذا يبين بأن المدينة تتوفر على إمكانيات و عناية صحية أكثر من الريف، و هذا مما يدفع إلى النزوح الريفي نحو المـــدن .

الجدول رقم 03 : سكان الأحياء غير المنظمة informels

المـــدن	النسبة (%)	عدد السكان بالآلاف
أديسابابا	85	1940
دار السلام	60	1940
بوكوتا	59	5000
تونس	45	1430
ريو دجانيرو	40	10.000
ليما	40	6400

المصدر: Pierre Bloc - Duraffour - les villes dans le monde - Armand Colin-mars2006 p 23

الملاحظ هنا أن هذه المدن من دول العالم الثالث ، و أن نسبة الأحياء غير المنظمة مرتفع جدا ، و هذا ما يفسر غياب كل من الدولة كمسير و متحكم في إستغلال المجال ، و غياب تصور إستيراتيجي للتنمية الإقليمية بهذه الدول بحيث تساعد على عدم الإكتظاظ و عدم اللجوء إلى تكوين مثل هذه الأحياء.

2- المدينة ووظائفها :

لقد أدرك كثير من الفلاسفة في العصور القديمة ان المدينة تختلف كثيرا عن الريف المحيط بها بكثير من وجوه النشاط الإقتصادي والإجتماعي. فلقد تناول المفكر العربي عبد الرحمان بن خلدون بقوله ، (... أن المدينة التي تتكون من عشرة أفراد تفتقد الى الإكتفاء الذاتي ، ولا تستطيع أن تحكم نفسها حكما صائبا ...)[11].

[11]- الدكتور حسين عبد الحميد أحمد رشوان – المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري– المكتب الجامعي الحديث- الطبعة السادسة –ص38-

فمنذ القرن السابع عشر أصبحت المدينة موضع إهتمام كثير من التخصصات مثل علم الإحصاء والسكان، الإقتصاد ، الإدارة والتخطيط ، علم الإجتماع ... إلخ، وراح كل إختصاص ينظر للمدينة من وجهة نظره، فالأخلاقي يعتبر المدينة مجرد مجموعة من القيم تجعلها مكانا مرغوبا فيه أو مرغوبا عنه، فهي مكان الوجود الإنساني.

أما بالنسبة للسياسي فيعتبر المدينة وحدة من القوانين أو شكلا من أشكال الحكومات،إهتمامهم الوحيد تنمية وتخطيط المدينة من وجهة سياسية ، أما المؤرخون فقد إهتموا بالمدينة من زاوية تاريخها ، وإلقاء الضوء على فترة زمنية من سلسلة تاريخها.

ولقد اهتمت كثيرا جغرافيا المدن أو الجغرافيا الحضرية بموضوع الوظائف الحضارية إلا أن هذا المفهوم قل ما نجده معرفا بدقة ، حيث يعرفه جورج شابو (GEORGE CHABOT) « أي بصورة أخرى وظيفة المدينة ، سبب وجودها» [12].
و من جهة أخرى يقول جورج بيار(GEORGE-PIERRE) (...تطبيق النشاطات الحضرية في إطار مجالي مرتبط بمساحة تأثير المدينة...)[13].

و هكذا نرى تجاوب كل مدينة مع سلسلة من الضروريات التي تبرز نشأتها و نموها الأصلي ثم إزدهارها الحضري المستمر أو المتقطع بفترات ركود إلى مظهرها الحالي،فالمدينة نشأت أول مرة كقلعة عسكرية و دفاعية لإستراتجية المكان التي هي عليه هذا بالإضافة إلى وظائف أخرى و عليه فإنه ليس من السهل تحرير قائمة للوظائف الحضرية بالرغم من الدراسات الكثيرة التي تناولت تحليل وظائف المدن إلا أن جلها لا تختلف كثيرا عما سنسرده فيما يلي :

[12]-[13] -PIERRE Merlin «que sais-je?» La croissance urbaine- imprimerie des presses universitaires de France - jeuillet 1994 - page .18

2-1 الوظيفــة المنجميــة:

و هــي تلــك المــدن التــي نــشأت مــن أجـــل اســتغلال مــنجم مــا بحيــث تتــأثر المدينـــة بالموقـــع و النــشاط و المنــشآت المنجــزة و الــسكن، و حتــى مــستوى الحيــاة و المحــيط مثــل مــدن النحاس في الزائير و مدن الذهب في جنوب أفريقيا .

2-2 الوظيفـــة الصناعيــة :

لقد كـان للتطـور الـصناعي الكبيـر فـي القـرن التاسـع عـشر دورا كبيـرا فـي ظهـور المـدن الــصناعية ثــم تمركــزت حــول المنــشآت الــصناعية الكبيــرة مثلمــا هــو الحــال فــي الإتحــاد الــسوفياتي ســابقا مثــل مدينـــة (Togliati) ،التــي بنيــت حــول مــصنع الــسيارات ، و كمــا هــو الحال في العديد من المدن الأوروبية .

3-2 الوظيفــة التجاريــة :

تعـد أهـم خاصـية للمـدن ، بحيـث أنهـا ميـزت نـشأة المـدن فـي الكثيـر مـن الحقبـات الزمنيـة الــسابقة . و قــد أعتبــرت بعــض الـــمدن أنـــذاك ، مــدن خاصــة بتجــارة الجملــة،مثل مدينــة فنيــز (venise) ، في حين أن تجارة التفصيل (détails) كانت ميزة جل المدن .

4-2 وظيفــة النقـــل :

لهــا ارتبــاط كبيــر بالنــشاط التجــاري و هــي تخــص المــوانئ مثــل مــوانئ الــشرق الأوســط بالنـــسبة للبتـــرول و مـــوانئ نـــــقل لمـــسافريـــن مثـــل هامبـــورغ HAMBOURG أو بـــرام BREME ...الخ.

5-2 الوظيفة المالية :

و هــي المــدن التــي تتمركــز فيهــا الهياكــل الخاصــة بــسلطة القــرار المــالي حيــث توجــد بهــا البنوك و التأمينات و هي غالبا المدن الكبيرة مثل لندن ، نيويورك، طوكيو ...الخ.

6-2 الوظيفة السياسية و الإدارية :

غالبا ما تكون هذه الوظيفة مرتبطة بالوظائف الأخرى إلا أنه قد وجدت مدن بغرض سياسي أو إداري بحتة مثلما هو الحال في مدينة برازيليا في البرازيل...الخ.

7-2 الوظيفة الثقافية و الدينية :

المدينة الدينية هي التي تنبت حول مكان مقدس مثلما هو الحال بمدينة مكة القدس ...الخ.

أما المدينة الثقافية فهي التي تحتوي على مراكز إشعاع ثقافي كبير مثل الأقطاب الجامعية مثل أكسفوردOXFORD و كمبريدج CAMBRIDGE (انجلترا) ...الخ.

3- مراحل التوسع العمراني :

لم يكن التوسع العمراني في يوم من الأيام هاجسا مخيفا للمسيرين في المدينة إلا بعد الثورة الصناعية لتي عرفها العالم مع بداية القرن التاسع عشر للميلاد .

حيث تميزت هذه الفترة بـ :

- استعمال الكبير للمواد الأولية .
- استعمال وسائل النقل العسيرة و ذات المدى الطويل (النقل لبحري – السكة الحديدية – السيارة و الطائرة فيما بعد القرن العشرين).
- عولمة أسواق المنتجات الفلاحية مع الإمكانيات الحديثة للنقل .
- استقطاب الصناعة لليد العاملة بأحجام كبيرة و خاصة في المراكز الخاصة بالمناجم و في التجمعات السكنية أين توجد المنشآت الصناعية الكبرى .

و لم تكن المدينة القديمة مهيأة أمام التوسعات العمرانية التي أفرزتها الثورة الصناعية حيث ظهرت المصانع ، و مناطق التخزين و السكنات الخاصة بالطبقة العاملة التي تتموقع بصورة غير منتظمة تارة في الوسط العمراني القديم ، و تارة أخرى في الضواحي خارج أسوار المدينة مما نتج عنه استحواذ كبير للمساحات الشاسعة فاقت أحيانا حجم المدينة و مما ترتب عنه كذلك مفهوم جديد و هو الفصل بين العمل و السكن ،

و توسع حجم الفوبورغ (les Faubourgs) مما استلزم اللجوء إلى النقل الحضري و بذلك تكونت الضواحي الصناعية، و الضواحي الخاصة بالتجزئات الترابية و التجمعات الكبرى(HLM) .

و لمواجهة التوسعات العمرانية للمدن الكبرى و الحد من الإكتضاض ، تم اللجوء إلى سياسات المدن الجديدة في كثير من دول العالم منها بريطانيا ابتداء من سنة(1946)، فرنسا في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لناحية باريس المعد في(22)جوان(1965). و مفهوم التحول العمراني هذا مستمد من التحول الديموغرافي بصفة عامة حيث يشهد التوسع العمراني للمدن المراحل التالية :

- **المرحلة الأولى:**

نشأة المدن تبدأ دائما بنواة صغيرة و سرعان ما تأخذ شكلا من أشكال التوسع العمراني و هذا بفعل بعض الخصائص التي تستقطب سكان الأرياف .

- **المرحلة الثانية:**

انطلاق عملية التحضر، ثم تسارع في نسبة التحضر و هدا بفعل النزوح الريفي .

- **المرحلة الثالثة :**

نسبة التحضر تصل إلى ذروتها عندما يتجمع عامل النزوح الريفي و عامل كثرة المواليد و قلة الوفيات .

- **المرحلة الرابعة :**

المدن تنمو ببطىء ، ولكن بكثافة عالية للسكان.

(...و تطبق هذه المراحل على جميع الدول ولكن بتفاوت زمني ، حاليا لا يوجد أي بلد في المرحلة الأولى، الصين و بعض دول آسيا و كثير من قارة أفريقيا هم في المرحلة الثانية أو في حالة مرور للمرحلة الثالثة،أما بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية فهم في المرحلة الثالثة أما المرحلة الرابعة فنجد البلدان المصنعة ...)[14]. **(أنظر الشكل رقم 02)**.

الشكل رقم 02 :التـــدرج العمـــراني

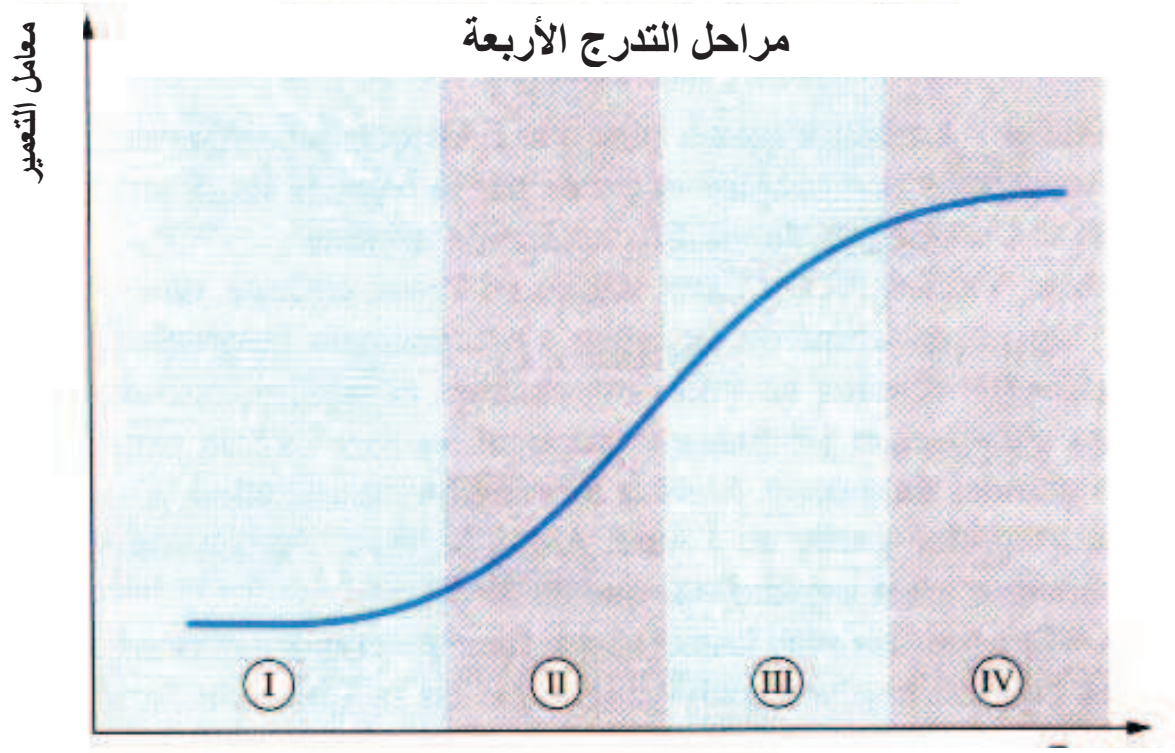

المصدر: Pierre Bloc - Duraffour - les villes dans le monde - Armand Colin-mars2006 p 17

[14]-PIERRE Bloc-Duraffour«les villes dans le monde» A.Colin mars 2006- Page 17.

4- أشكال التوسع العمراني :

للمدينة حياة بالنسبة لإستعمال المجال ، تولد في موقع أصلي ، ثم تنموا و تكبر و أحيانا ينسى هذا الموقع الأول بفعل تدخلات الإنسان عليه و تارة أخرى يصبح عائقا أمام توسعها فنشأة المدن أخذت مواقع مختلفة عبر العصور فمنها من اختارت مفترقات الطرق و المجاري المائية الكبيرة كما هو الحال بالنسبة لمدينة باريس و منها من اختارت سهولة الوصول إلى المواد الأولية مثل المدن الصناعية و منها من كانت نشأتها مع التقاء اليابسة بالبحر مثل الجزائر العاصمة ...الخ ، و منها التي نمت في الداخل (الأحواض) لخاصية معينة مثل المدن المنجمية ، المدن السياحية ، مدن الحج...الخ

هذا كله كان له دور كبير في تحديد شكل مخطط المدينة و توسعها حيث نلاحظ المخططات التالية :

1-4 المخططات غير المنتظمة (plans désordonnés):

و هي تخص مدن الحقبة المتوسطة (moyen-age) مثل مدن ما قبل الإستعمار (القصبة وغرداية بالجزائر، مدينة فاس بالمغرب ، مدينة تونس و دلهي القديمة).**(كما هو موضح في الصورة رقم 01 و المخطط رقم01)**

الصورة رقم 01 : مدينة فاس

المصدر : google earth 2007

المخطط رقم 01 : اجزاء من مدينة فاس – المغرب -

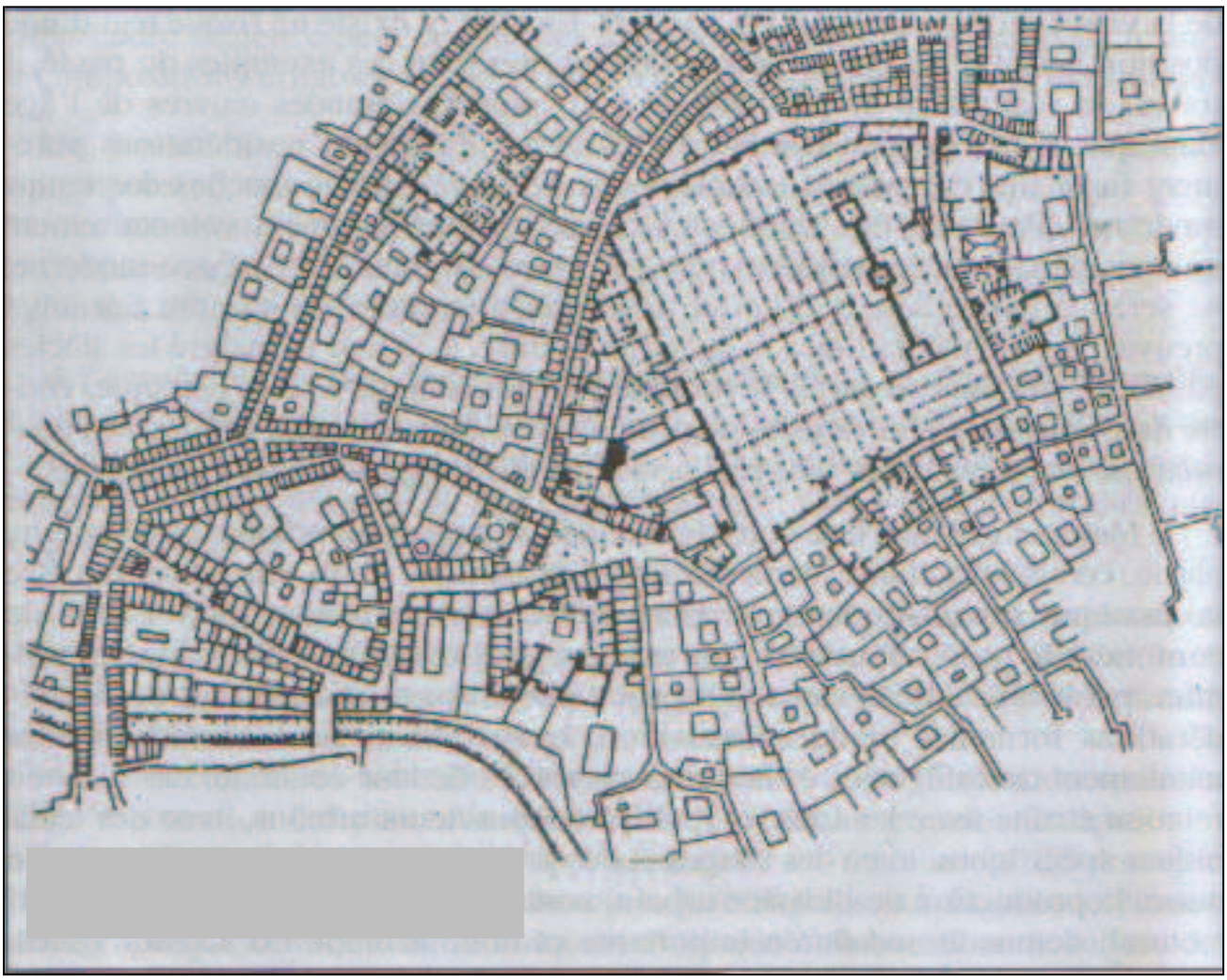

المصـــدر : Maouia saidouni- les éléments d'introduction à l'urbanisme -casbah éditions imprimé en Algérie 2001-page 64

2-4 المخططات الإشعاعية(plans Radioconcentriques):

مثل مدينة موسكو – ميلانو. **(أنظر الشكل رقم 01).**

3-4 المخططات المتعامدة (plans quadrillés):

وهم الأكثر حيث نجد هذا في المدن الصينية (بيكين) و المدن الرومانية (روما) شيكاغو تيمقاد (أنظر الشكل رقم 02) و في المدن الحديثة مثل نيويورك بوانس ارس ...الخ .

و في مدن حقبة الاستعمار مثل داكار – تونس – الدار البيضاء .

الشكل رقم 03 : المدينة الإشعاعية

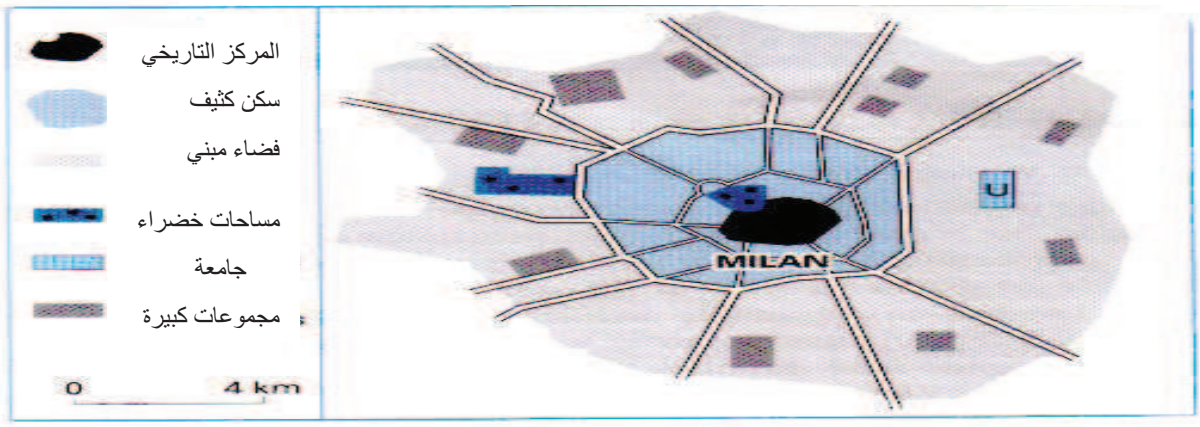

الشكل رقم 04 : المدينة المتعامدة

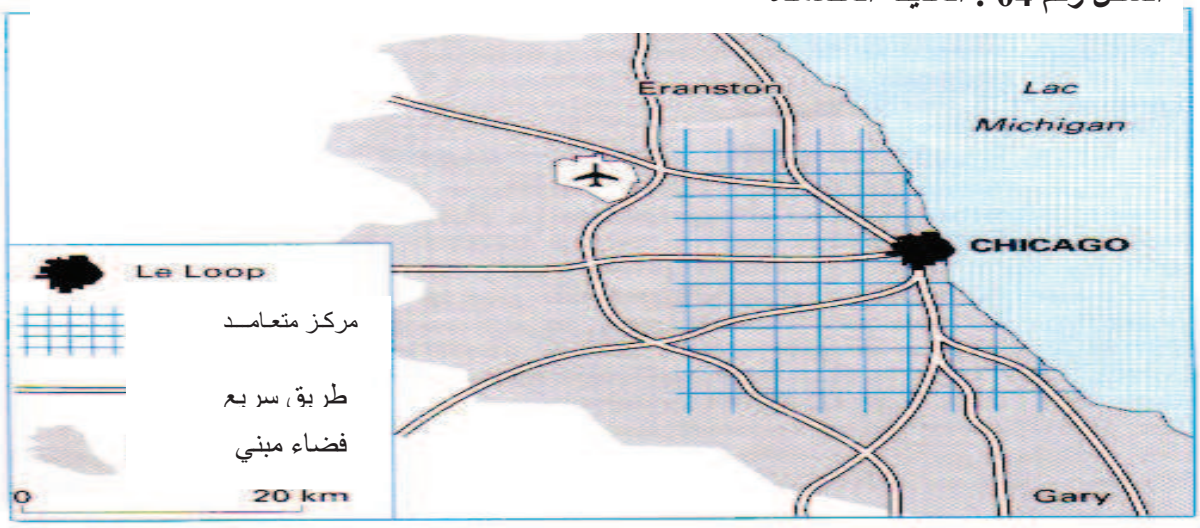

المصدر : Pierre Bloc - Duraffour - les villes dans le monde - Armand Colin-mars2006 p 27.

4-4 المخططات المركبة :

و هي الأقل وجود مثل مدينة فارساي (versaille) ...الخ **(انظر المخطط رقم 02).**

المخطط رقم 02:

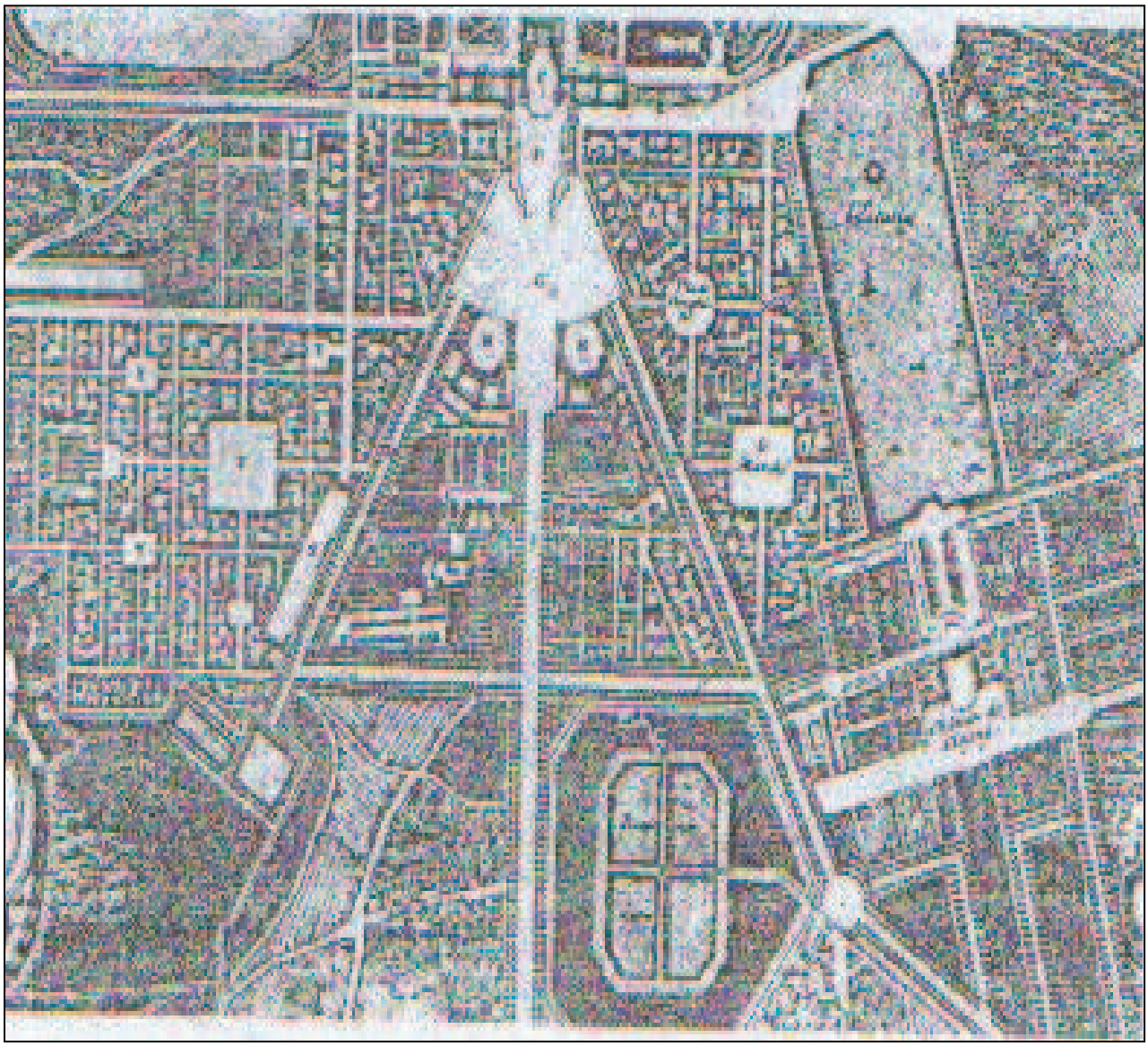

المصدر : Pierre merlin que sais- je ? la croissance urbaine imprimerie des presses universitaire de France juillet 1994 p 51.

5-4 التوسع العمراني العمودي:

لقد كان للتطور العلمي و التكنولوجي ، و تطور الفكر البشري ، إنعكاســات كبيرة على تطور النظم الإنشائية و الوسائل الفنية المستعملة في ميدان العمارة و التعمير .هذا بالإضافة إلى الحاجة الملحة في ميدان الإيواء و خصوصا بعد إنتشار الإنفجار الحضري و إرتفـاع معدلات التحضر في جميع أنحاء العالم و خاصة دول العالم الثالث التي نالت الكثير منها إستقلالهـــا مع نهاية النصف الأول من القرن الماضي . الأمر الذي دفع بالحكومات إلى اللجوء إلى إستيراد نمط من العمران هو في الأصل غريب عن عــادات و تقاليد هذه المجتمعــات ظنــا منهم أنه الحل السريع بغية تحسين الظروف الصحيـــة و المعيشية لشرائح كثيرة من السكان و هذا بأدنى النفقات و أرخص التكاليف.

الصورة رقم 02: سكنات جماعية بباتنة

المصدر: Bulletin d'information du Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme N°2 JUIN 2007

و من المعلوم أن هذا النمط من العمران ساد القارتين الأوروبية و الأمريكية منذ بداية القرن العشـــرين و هذا للتكفل بالأعداد الهائلة من اليد العاملة التي جذبتها الأقطاب الصناعية بفعل الإقلاع الصناعي مع بداية القرن التاسع عشر. و لقد تم اللجوء إلى هذا النمط من التوسع العمراني أي العمـــودي لما له من إيجابيات تتمحـــور في الإستثمار الأمثل للأرض ، موازاة مع الإقتصاد في التكالـــيف ، بحيث يعتمد هذا النـوع على فكرة الإنتاج بالجملة و التوحيد القياسي.

ولا يفوتنا الإشارة إلى سلبياته بحيث تكون الكثافة السكانية عالية جدا في مساحة صغيـرة ، مما تنتج آثار سلبية على الإنسان فردا و جماعة ، ناهيك عن تلوث الهواء حيث (... بينت الأبحاث أن تلاصق الأبراج العالية و عدم وجود مسافات بينها مناسبة لارتفاعاتها في معظم الأحيـان مع تراصها على جانبي الطريق الذي تكثر فيه عادة كثافة السيارات التي تطلق أبخرة من عوادمها ... مما يفضي إلى ركود الهواء، فنشوء جيوب هوائية بسبب الكتل الضخمة للمباني ومن ثم تلوث الهواء...)[15].

(... و إحتباسه بين تلك الأبراج ، و يشير الباحثون إلى أن المدن المزدحمة هي الأوفر حظا في هذا التلوث كمدينة لوس أنجلس الأمريكية ...)[16].

كما أنه لا يمكننا بهذا الصدد نسيان ظاهرة التلوث البصري الذي ساهم فيه إلى حد كبير هذا النمـوذج من العمران (كأبراج الزجاج و الألمنيوم في المناطق الشمسية).

الصورة رقم 03 : أبراج دبي

المصدر : www. Burjdubaiskyscraper.com

[15] [14]- الدكتور ديب بلقاسم – أثر الخلل الإجتماعي على المجال العمراني – رسالة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في الهندسة المعمارية – شعبة العمران – 2001/ 62/TE – ص 224.

5 - نتائج التوسع العمراني :

يبدو أن للتحضر الهائل الذي شهده العالم و التوسع العمراني الذي مس جل مدن العالم كان له تأثير كبير على الحياة اليومية للسكان من خلال تنظيم الوقت اليومي ، التنافس على المجال و الحركة اليومية ، الوقت الضائع في النقل ...الخ.

5-1- تنظيم الوقت:

5-1-1- ظهور الساعة الجدارية(horloge) :

لقد كان لظهور الساعة الجدارية في القرن الواحد و العشرين في العالم الغربي دورا كبيرا في حساب و تنظيم أوقات العمل بعدما كانت وتيرة النشاطات تحسب عن طريق النهار و الليل و عن طريق الفصول و مواسم الحرث و الحصاد ، و مع ظهور الساعة اليدوية ضبطت و نظمت الحياة اليومية و ضبطت بدقة أوقات العمل التي عممت فيما بعد مع الثورة الصناعية .

5-1-2 تغيير إيقاع الحياة اليومية (rythme):

لقد حدد توقيت العمل مع بداية الثورة الصناعية بأربعة عشر ساعة و مع الثورات العمالية المتكررة المطالبة بتقليص هذه المدة تم إعتماد التوقيت العادي (8-12 ، 14-18) تتخلله إستراحة قصيرة و هذا سنة(1919)، و إعتماد أربعون ساعة في الأسبوع سنة(1936).
هذا التوقيت أثر على مجريات الحياة اليومية للسكان من خلال التنقلات من مكان العمل إلى مقر السكن حيث تأثر كذلك مجال النقل بإعتماد وضبط أوقات إنطلاق و وصول وسائل النقل حسب الحاجة التي يمليها التوقيت الجديد مع زيادة حظائر و سائل النقل.

5-2 - تقسيم المجال (le partage de l’espace):

إن وجود فرقات اجتماعية يفرض استغلال معين للفضاء ، فالطبقات الأرستقراطية كانت تجلب إليها الخدم و أصحاب الخدمات مما يستدعي استغلال مجال سواء كان عمودي أو أفقي ، و مع ظهور الثورة الصناعية و التحول الهائل في وسائل النقل و الحاجة الكبيرة التي كانت تحتاجها

الثـــورة الصناعية من يد عاملة . ظهرت للوجود حدة الفروقات الإجتماعية الإقتصادية ، ظهور أحياء خاصة للفئات العاملة في مجال الصناعة (الضواحي) مع بقاء الأغنياء و أرباب الأعمال يسكنون الأحياء الراقية من المدينة مما زاد في حدة التفاوت في سعر المجال من منطقة إلى أخرى.

3-5 – ظهور الحركية المعممة (mobilité généralisée):

هذا التنظيم اليومي و تقسيم الفضائي الجديدان لم يكن بإمكانهم التطبيق إلا بظهور النقل الحضري الذي ما أنفك يتطور بفضل المجهودات التقنية التي ميزت الثورة الصناعية .

هذه الحركية التي تميزت بعدة مستويات و هي كالتالي:

- على مستوى الوقت:

- إيقاع يومي: الحركة العادية للسكان ، التنقلات المدرسية ، قضاء الحوائج اليومية
- إيقاع أسبوعي : حركة لشراء بعض الحاجيات التي تخص المناسبـات ، التنقل للترفيـــه (رحلة – الرياضة –إقامة مؤقتة).
- إيقاع سنوي : و يخص التنقل لقضـاء عطلة السنـــة ، أو مناسبـــات العـــام الدراسي أو الجامعي.

- على مستوى المجال :

- على مستو ى الحي: لقضاء الحاجيات اليومية ، المدرسية ، و بعض العلاقات.
- على مستوى المدينة: لقضاء الحاجيات التي تخص المناسبات ، العلاقات العائلية الراحة و الترفيه.

- على مستوى الإقليم:

- و هي تلك التنقلات الغير مضبوطة من أجل إقامة ثانوية – أو تنقل للقيام بمهام معينة .

- على المستوى الوطني :

- و هي تلك التنقلات التي تخص العطل السنوية أو من أجل الحضور إلى الملتقيات أو المؤتمرات الدولية أو الوطنية.

و لا يفوتنا الإشارة إلى أنه من بين نتائج التوسع العمراني للمدينة هو الزيادة في حجم المنشآت القاعدية من توسع شبكات الصرف الصحي و شبكات المياه الصالحة للشرب ، و شبكات الكهرباء و الغاز و خطوط الهاتف ...الخ و كذلك زيادة في التجهيزات العمومية من مؤسسات تعليمية مستشفيات ، مراكز علاج ، مكتبات ، مراكز ترفيهية ، ساحات اللعب ، عمارات للسكن إدارات ... الخ.

- الخـــلاصـــــة:

إن المتصفح لتاريخ المدن يلاحظ أنها تميزت بتنظيم محكم قائم على أساس هندسي تتحكم فيه عناصر متعددة يهيمن عليها البعدين العسكري و الديني وهذا بالإضافة إلى ما وصلت إليه المستوطنة البشرية من تقدم في إنجاز المنشآت العمرانية و تركيبتها داخل المدينة و كذا أنظمة صرف و جلب المياه و التحكم فيها. و مع امتزاج الحضارات المتتالية ،و رغم التجارب تحولت المدينة من المدينة الزراعية الصغيرة إلى المدينة الكبيرة متأثرتا بهذه الحضارات ، حيث اهتم اليونانيون بمواقع المدن التي تسمح بالدفاع ، و شيدوها على الموانئ مستغلين بذلك الأراضي الخصبة المجاورة لها .في حين أن الرومان إهتموا بشييد الطرق ، و إقامة القنوات و المجاري و اهتموا كذلك بجمال مدنهم .

و بينما قامت مدن العصور الوسطى على أساس العمل و التجارة ، و كان يسيطر على هذه المدن قوي روحية خالصة ، فالكاتدرائية و القصر ، و القلعة كانت أسسا جوهرية في بناء المدن .

و لقد كان النشاط الديني و السياسي يمثل الصدارة في الأساس الوظيفي للمدينة في تلك العصور.

أما المراكز الحضرية في عصر النهضة فقد شهدت (عصر الإنسانية) ، بحيث برزت إكتشافات جديدة ، و ظهرت الفنون و العلوم ، بحيث تأثر شكل المدن و المباني فكانت مدن عصر الباروك (Baroque) أنذاك .

و مع إنطلاق القرن الثامن عشر و ما ميزه من تقدم صناعي و تقني ، أدى إلى تحولات كبيرة على كافة المستويات أدت بدورها إلى تفاقم الكثير من الظواهر المتعلقة بالنظافة و التلوث و الأمراض الاجتماعية ، كتكريس للفردانية و الأنانية و تحول المردود الإجتماعي إلى مردود مادي أفضى لتكريس مفهوم الطبقية بصورة جديدة ، وطغيان المظهر الإستهلاكي للإنسان داخل المدن .

الـفـصــل الـثـانـــي :

التوســع العمرانـــي في الجــزائـــر

- مقــدمـــة.

1- النواة الأولى للنسيج الحضري في الجزائر.

2- مراحــل التوسع العمرانـــي في الجزائـــر بعد الإحتلال سنة 1830.

- الخـــلاصــة.

- مقـــدمـــة :

(...يعتبـر القـرن العـشرين عـصر حركـة و إنتقـال حـضر واسـع ، وتظهـر المرحلـة الأخيـرة منهـا فـي البلـدان الناميـة خـلال الـستينات والثمانينـات (1960 – 1980) حيـث تجـاوز خلالهـا عـدد سـكان الحـضريين ضـعف معدلاتـه عمـا كـان سابقـــا بإرتفاعـه مـن (460) إلـــى (966)مليـون نـسمة بنـسبة زيـادة تقـدر بــ(4,5 ٪)سـنويا ، كمـا شـارت تقـارير الأمـم المتحـدة إلى أن هذه النسبة وصلت إلى(4 ٪)في إفريقيا خلال العقد الأخير من القــرن الماضــي .

وتــشير الإســقاطات إلــى أن عــدد الــسكان الحــضر وصــل إلــى ملياري نــسمة مــع نهايــة التــسعينات ، ومــع نهايــة القــرن العــشرين يقطــن مــا يقــارب النــصف مــن عــدد ســكان العــالم النامي في المدن سواء منها الكبيرة أو الصغيرة ...)[17].

ولعلـى مـا ميـز هـذا التـدفق الهائـل نحـو المـدن هـو تلـك الفئـة الفقيـرة التـي دفعتهـا الظـروف القاسـية التـي كانـت تعـيش فيهـا الأريـاف نحـو المـدن، للبحـث عـن فـرص العـيش ورفـع مـستوى معيـشتهم فـي ظـل غيـاب كلـي لـسياسات توازنيـة للإقلـيم فـي هـذه البلـدان، التـي راحـت تـسارع فــي إعتمــاد صــناعة جديــدة، وهــي بنــاء المــساكن وتأجيرهــا دون المراعــاة لخــصوصيات مجتمعاتهـا، حيـث تـم إسـتراد أنمـاط لا تمـت بـصلة لعـادات و تقاليـد هـذه المجتمعـات ممـا نـتج عنـه أحيـاء غريبـة فـي الـشكل و المـضمون، ممـا زاد فـي تـشويه الـــــمنظر العـام للمـــــدن و ظهور الآفات الإجتماعية.

ولـم يقتـصر الأمـر عنـد هـــذا الحـد بـل تعـداه إلـى الناحيـــة الـصحية للإنـســـان (فقـدان الإحتياطــات الــصحية و أســباب الراحــة) فــضلا عــن تآكــل المــساحت الزراعيــة الخــضراء المجاورة للمدينة.

[17]- الدكتور ديب بلقاسم – أثر الخلل الإجتماعي على المجال العمراني – رسالة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في الهندسة المعمارية – شعبة العمران –2001/ 62/TE – ص 102.

و لعلى وجود الجزائر في جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي تميز بظهور عدة حضارات سابقة كان له الأثر الكبير في تعرض هذا البلد للأهداف التوسعية لتلك الدول التي ساهمت في ظهور النواة الأولى للنسيج العمراني، التي لم يبقى منها سوى الأطلال أو المدن التي تمت و تطورت و لم تندثر مع الزمن.

و الجزائر كذلك من بين الدول العربية التي عانت من الإستعمار حيث كان السبب المباشر في تهجير سكان الريف إلى التجمعات الحضرية بغية محاصرة الثورة وكسر شوكة المجاهدين وخاصة بعد إندلاع ثورة التحرير سنة(1954) .(... ولذلك أثر بالغ الأهمية على الهياكل المحلية للمدينة ، وخصوصا بعد جلاء المحتلين مما طبع المدينة آنذاك بطابعين متناقصين للحياة ، طابع مديني تمثله الطبقة التي شكلها المحتل للعمل في إدارته ومؤسساته، وتحمل عادة الذهنية الإستعمارية (سلوكا ولغة وثقافة) وطابع ريفي تمثله الشريحة المهجرة من قبل المحتل لأغراض عسكرية محضة ، والمهاجرة من الريف بحثا عن حياة أفضل نظرا للخدمات الحضرية التي توفرها المدينة من فرص عمل وتعليم وصحة وما إلى ذلك من مزايا ...)[18].

[18]- الدكتور ديب بلقاسم – أثر الخلل الإجتماعي على المجال العمراني – رسالة لنيل درجة الدكتوراه الدولة في الهندسة المعمارية – شعبة العمران –2001/ 62/TE – ص 108.

1- النواة الأولى للنسيج الحضري في الجزائر :

1-1- المـــــدن الرومـــــانية :

لقد كان للاجتياح الروماني في الأراضي الجزائرية الأثر الكبير في رسم الأنسجة الحضرية الأولى في شتى أنحاء الجزائر ، حيث كانت الأهداف الأولى لتوسع الرومان أهداف عسكرية ، مما نتج عنه تشييد قلاع ومراكز حصينة للجنود الرومان لحمايتهم من حملات المقاومة التي واجهتهم من طرف الأهالي ، ولخصوصيات الوسط الجزائري أعجب الرومان به ، فبنوا عدة مـدن لا تـزال آثـارهـا موجودة حتى الآن متميزة بخصائصها العمرانية والحضرية التي تعكس التحضر الذي وصلت إليه الإمبراطورية الرومـــانية من هندسة عمـرانية و تخطيط مدني ، و إقـامة الهيـــاكـــل و المرافـــق و الخدمات الأساسية العمرانية ، كبقايا المعابد و الكنائس مثل مدينة تيمقاد ، كما أن الجانب الثقافي كان موجودا ، فأقيمت المسارح و المكتبات ، و أشهر المسارح مسرح جميلة و قالمة و تيبـــــازة كما أن الجانب الرياضي و الترفيهي لم يهمل حيث أقيمت كذلك المدرجات و الملاعب و الحدائق الجميلة .

(... و تدل تصاميم المدن الرومانية على الذوق الرفيع لسكان هذه المدن من حيث اختيار نمط بيوتهم و حدائقها ، طراز تصنيف هذه البيوت من الداخل . كمـا أن الحـرف و المهن تركت بصمـــاتها واضحـــة في هذه الآثار الرومانيـــة و ذلك لكثـــرة ورشـــاتها كمعـاصر الزيـــوت و المطاحن، و معامل الأواني الفخارية و غيرها . و تنتشر بقايا المدن الرومانية في الجزائر على طول الساحل و في المناطق الداخلية شمال المناطق السهبية (الهضاب العليا) وعادة ما نجدها تنتشر بحواف الأنهار التي تصب في البحر الأبيض المتوسط .

و يعود أصل بعض المستوطنات خاصة الساحلية منها إلى الاجتياح الفينيقي لسواحل شمال إفريقيـا(لأغراض تجارية) قبل الميلاد مثل هيبون (عنابة) و تيبازة.

(... إلا أن أهميتها كانت أقل مما أصبحت عليه خلال الاحتلال الروماني ما بين(42) ق م إلى غاية (429 م) ثم الغزو الوندالي إلى ما بين(429 م)إلى حدود(534 م)، فالإحتلال البيزنطي الذي دام حتى القرن السابع الميلادي لينتهي مع وصول الفتوحات العربية الإسلامية إلى شمال إفريقيا...)[19] .

1-2- المدن الإسلامية :

يمكن تصنيف تاريخ المدن الإسلامية إلى عصرين حسب الوضع السياسي آنذاك :

1-2-1- عصر قيام الدولة الإسلامية :

بقيادة الرسول عليه الصلاة و السلام ثم تلاه الخلفاء الراشدون حيث كانت الأقاليم الإسلامية تابعة إلى حكومة مركزية عاصمتها المدينة المنورة أين نشأت بذاك مدن إقليمية و أمصار لعبت دور العواصم الإقليمية، ثم عصر الحكم الأموي و عاصمته دمشق و عصر الحكم العباسي و عاصمته بغداد. وأهم ما نتج عن هذا هو سيادة نمط أو طراز فن موجود في كل الأقاليم الإسلامية في كل مرحلة من مراحل هذا العصر، أي ساد النمط المدني في البداية ثم ساد النمط الأموي ثم النمط العباسي .(...فساد طراز المسجد المدني في البداية في الكوفة والبصرة و الفسطاط ثم ساد طراز المسجد الأموي العريض لبلاطاته الموازية لحائط القبلة و الفاصل بين قسميها جناح مركزي في محور اتجاه القبلة متعامد مع حائطها أكثر ارتفاعا و عرضا من البلاطات الأخرى . كما يتسم كذلك هذا الطراز باستعمال القبة المركزية في نقطة التقاء البلاطة الوسطى بالجناح المركزي كما تشكل كذلك المآذن المربعة إحدى سماته ، وقد ساد هذا الطراز في مصر و المغرب و في قسم من العراق . أما طراز المسجد العباسي: الكثير الاتساع و الذي يزيد عمقه على عرضه ذا بلاطات متعامدة مع حائط القبلة مع وجود الجناح المركزي و الجناح الموازي لحائط القبلة اللذان يزيد عرضاهما على عرض البلاطات الأخرى فيشكلان بذلك شكل T " مسجد أبودلاف "....)[20].

[19]- الدكتور بشير تيجاني – التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – ص 11

[20]- الدكتور إبراهيم بن يوسف – إشكالية العمران و المشروع الإسلامي – مطبعة أبو داود في 1992/02/03 – ص 74.

1-2-2- عصر تفكك الدولة المركزية و بروز دول متعددة مستقلة :

حسب تعدد الأقاليم حيث نمت بذلك حركة عمرانية مرتبطة بهذه الظاهرة منها المدن المغربية و الأندلسية في عهود الدول المحلية المتعاقبة في الزمن و المدن المصرية و المدن الإيرانية و الهندية و التركيبة.

(... و أهم ما نتج عن هذا بروز التأثيرات المحلية من تقاليد قديمة مع أوضاع مناخية و ثقافة محلية ...الخ). التي امتزجت بالعمارة الإسلامية فنمت بذلك أنماط عمارة إسلامية ذات طابـــع إقليمي شكلت في حد ذاتها مدارس،نتج عنها ظهور المدرسة المغربية الأندلسية و المدرسة المصريـــــة و المدرســـة الإيرانـــيـــة(مساجد الإيوان و المدرسة الهندية و العثمانية ...)[21] .

(...و قد تزايد عدد المدن ذات النشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر ، و انتقال عواصـــم الحكم و الإدارة من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب ، أرتبط إنشاؤها في بادئ الأمر بقواعد عسكرية أقيمت في النقاط الإستراتجية ولكن سرعان ما إرتفعت إلى مرتبة مدن تتجلى فيها السمات الأساسية للمدينة العربية الإسلامية .

و قد ســـاهم في تشييد هذه المدن و تهيئة مرافقهـــا في الجزائر كلا من الرستميـــــــن و الأغـــالبـــة و الصنهاجيين ، و الحماديين و المرابطين ، و الموحدين و المرينين و الزيانيين بالإضافة إلى المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان ، و من بين المدن العديدة ذات النشأة العربية الإسلامية نذكر مدينة تيهرت و القلعة و تلمســـان و المنصورة و بجـــاية و المسيلـــة و تنـــــس و الجزائر الخ...) [22].

[21]- الدكتور إبراهيم بن يوسف – إشكالية العمران و المشروع الإسلامي – مطبعة أبو داود في 1992/02/03 – ص 74.
[22]-- الدكتور بشير تيجاني – التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – ص 13.

1- 3- المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني :

لقد كان لهجرة العرب المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة، في يد الإسبان المساهمة الكبيرة في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية خاصة الساحلية منها، أو القريبة من الساحل.

(... وبذاك أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي المدن في العالم آنذاك مثل مدينة تلمسان في الغـــرب، و قسنطينة في الشرق اللتين كان عدد سكان كل منهما في هذه الفترة لا يقل عن(50.000) نسمـــــة، بالإضافة إلى مدينة الجزائر و البليدة في الوسط ، المدية في منطقة التيتري و بجاية في الشرق ووهران ومعسكر في الغرب و غيرهما من المدن الجزائرية المهمة في ذاك الوقت .

وكانت هذه المدن بالإضافة إلى الوظائف الحضرية، و الإقليمية التي تؤديها في مجالاتها و أقاليمها تقوم في نفس الوقت بأدوار مهمة في المجالين الإداري و العسكري ، فمدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقر للداي في حين قسمت البلاد إلى أقاليم إدارية تابعة للعاصمة يدير شؤونها البايات المعينون من طرف الداي ...) [23].

1- 4 - المدن الجزائرية في عهد الإستعمار الفرنسي:

بقدوم الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 و إحتلاله لباقي المدن الجزائرية سواء الساحلية أو الداخلية تراجع عدد سكان المدن لإعتماد سياسة التقتيل الجماعي من طرف المستعمر للأهالي الذي قاوموا المحتل أو سيـــاســـة الطرد أو النفي ممـــا دفـــع سكـــان المدن إلى الإعتصـــام بالأرياف و الجبال أو الهجرة إلى البلدان المجاورة و المشرق العربي .

[23]- الدكتور بشير تيجاني – التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – ص 14.

و بما أن المستعمر كان همه الوحيد هو دعم اقتصاده فعمد إلى توجيه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي و الطبيعي لخدمة الإقتصاد الفرنسي. (... و ذاك بربط أهم المدن الجزائرية و أقاليمهـــا بواسطة شبكة من السكك الحديدية و أقيمت سيولوهات خزن الحبوب على إمتداد هذه الشبكة ثم أنشأت الموانئ بالمدن الساحلية مثل ميناء الجزائر و ميناء وهران و عنابـــة و بجايـــة و مستغـــانم وبني إنصاف و الغــزوات و سكيكدة و غيرها لنقل المنتوج الزراعي والثروات المعدنية لفرنسا...)[24] .

2- مراحل التوسع العمراني في الجزائر بعد الإحتلال سنة 1830 :

2- 1 المرحلة الأولى 1830 – 1910:

إن تراجع الجزائريين إلى الأراضي الجبلية الوعرة الأقل خصوبة و التي أصبحت فيما بعد غير قادرة على تشغيلهم و توفير التغذية و العناية اللازمتان للأعداد المتزايدة منهم . وهذا راجع للسياسات التي إعتمدها المستعمر كما ذكرنا سابقا وإلى تجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعيـــة و توزيعها بأثمان بخسة على المستوطنين الفرنسيين خصوصا و للأوروبيين عمـومـا وتـوجـيـــــه

الإستثمارات إلى المدن الساحلية و السهول القريبة منها كسهول متيجة ووهران و عنابة أين وفرت الشروط اللا زمة لتوطين الأوروبيين مع الإهمال الكلي للأوساط الريفية ، مما دفع في الأخير إلى توافد أعداد كبيرة نحوى المراكز العمرانية طلبا للرزق و العمل في ورشات البناء و الأشغـــــال العمومية و الموانئ و غيرها مما نتج عنه تفوق عددي للجزائريين على الأوروبيين في المـــــــدن و المراكز الحضرية .

[24]- الدكتور بشير تيجاني – التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – ص 15.

2- 2 - المرحلة الثانية 1910 -1954:

لقد كان للحربين العالميتين الأولى و الثانية التأثير الكبير في نزوح أعداد كبيرة من سكان الأرياف إلى المدن و هذا بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم آنذاك، و التي انعكست سلبا على الأوضاع الإجتماعية للجزائريين، و حيث كذلك تناقص الإنتاج الزراعي بفرنسا التي أصبحت تحول كل المنتوج الجزائري في مجال الحبوب إليها و هذا للتعويض على النقص الغذائي بها، مما ترتب عنه تزايد إنتشار الفقر و المجاعات بين سكان الأريـــاف ، الأمــر الذي دفع إلى الهجرة القرويـــة و الريفية المكثفة نحو المراكز العمرانية بالجزائر و باتجاه فرنسا، حيث نتج عن ذاك ظهور الأحياء القصديرية بشكل بارز خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى و المتوسطة ، كما خصصت مساحات معينة لإسكان الجزائريين و هذا لعزلهم و إبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية .

2- 3- المرحلة الثالثة 1954-1966:

لا شك أن السياسة التي إعتمدها الإستعمار الفرنسي لخنق ثورة التحرير الوطني و قطع أي تموين أو صلة بالمجاهدين ، كان لهذا التـــأثير الكبير في النزوح الريفي نحـو المدن و المراكز العمرانيـــة و هذا من خلال الوحشية المستمرة من طرف المستعمر بإتجاه الأرياف بعد نسف بيوتهم و قــراهم حوالي (3،5)مليون نسمة من سكان الأرياف مستهم هذه العملية و حيث لجأ المستعمر إلى إقامة حوالي (1000) محتشد كلها محاطة بالأسلاك الشائكة التي تحولت إلى قرى صغيرة توسعت و نمت فيما بعد و طبع عليها طابع الحياة الحضرية فيما بعد .

و بعد الإستقلال مباشرة و مع مغادرة الأوروبيين الجزائر وجد سكان هذه المحتشدات و الوافدين من المهاجرين الجزائريين في الدول المجاورة المأوى و المسكن في المدن ، حيث المنـازل شـــــاغرة و جاهزة للسكن و نتيجة لهذه الظروف وصل معدل النمو الحضري إلى (10.2%).
و بـــذاك (... أصبحت الجزائر كدولة مستقلة يحتل سكانها الحضريون نسبة (30%)من مجموع السكان) ، أما النسبة الباقية(70%) فكانت لا تزال تقطن الأرياف و تمتهن المهن الريفية و الفلاحية بصفة عامة.

و لأن لعبة الأحداث التاريخية و السياسية دورها في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الإستقلال فإن مرحلة ما بعد الإستقلال شهدت بدورها نزوحـا ريفيـا مكثف نحو المدن ، لعبت السيـاسة دورا مهمـا في تحريكه ...)[25] .

و لقد كان لإنتهاج الدولة الجزائريـة لسياسـات تسيير إشتراكيـة و تطبيقها في المجالات الإقتصادية دون مراعات خصوصيات و تركيبة المجتمع الجزائري، دورا كبيرا في تدهور القطاع الفلاحي التقليدي (القطاع الخاص).

2- 4 - المرحلة الرابعة 1966-1977:

لقد كان لإنتهاج الجزائر لسياسات التنظيم الإقتصادي الموجه ، بحيث تم إستعمال التخطيط المركزي (الخطة الإقتصادية الثلاثية الإنتقالية 1967 – 1969) ، و إنتهاج سياسات المخططـات الرباعيـة (1970 – 1973) و (1974- 1977) على التوالي ، الأثر الكبير في إحداث تغييرات جذريـة على الخريطة الصناعية بالجزائر و ذلك بإضافة سلسلة جديدة من الوحـدات الصناعيـة و مناطق أقطاب صناعية مهمة ، كما شيدت عشرات القرى الفلاحية في الأوساط الريفية ، و توسيع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة و توسيع شبكة الطرق البرية و إنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء الوطن .

و يبدو أن سرعة التحضر في هذه المرحلة على عدة عوامل سياسية وإقتصادية من بينها ما يلي :

- الثورة الزراعية و تأميم الأراضي الفلاحية .
- سياسة التصنيع التي إنتهجتها الجزائر .

و قد رافق عملية التصنيع هذه في هذه المدن الكبرى الساحلية ، تركيز في إستخدام الأراضي و التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أحيانا بشكل نظامي و قانوني كتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع و الهياكل الأساسية الضرورية لها ، و بناء مناطق و أحياء سكنية جديدة لها لتغطية الطلب المتـزايد على السكن، و تارة بشكل فوضوي .

[25]- الدكتور بشير تيجاني – التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – بن عكنون – ص 21.

و نتج عن هذا كله الأحياء القصديرية بالحراش (العاصمة) و حي بوحمرة (عنـــابة)، و أحياء أخرى مماثلة بوهـــــران و بقسنطينة و هذا بسبب النمو الديموغرافي المرتفع الذي شهدته الجزائر في هذه المرحلة ، و لهفت ابن الريف لدخول هذا النوع من المدن للحصول على منصب عمل يخرجه من الوضعية المزرية التي أصبح يعيشها في منطقته الأصلية .

2- 5 - المرحلة الخامسة 1977- 2008 :

لقد كان للسياســات التـــي إنتهجتها الدولـــة الجزائرية من أجل النهــوض بالتنمية الشامـــلة في البـــلاد ، و تجاهلها لظاهرة التوسع العمراني الذي كان الميزة الغالبة في مدننا آنذاك ، الأثر الكبير حيث ظهر عجز ملاحظ و عدم كفاية على مستو ى الهياكل ، و التجهيزات العمومية الضرورية لتلبية حاجيات السكان من سكن – علاج – تعليم- تكوين ....الخ .

فالدارس لسكان الجزائر اليوم يلاحظ أن عدد السكان ما بين (1987– 1998) إرتفع بحوالـــي (06) ملايين فقط أي من (23) مليون إلى (29) مليون ، نظرا لانخفاض معدل الزيادة الطبيعية حيث إنتقل من (3.08 %) في الفترة (1977 –1987) و إلى (2.16 %) في الفتـــرة (1987 – 1998) كما يلاحظ أن ظاهرة التوسع العمراني مازالت الهاجس الكبير الذي يخيف المسيرين المحليين من تلبية حاجيات سكـان مدنهـم ، أمـام غيـاب واضح لتنميـة شـاملـة تـحـد مـن ظـاهـرة الـنزوح الـريـفي نـحـو الـمـدن.(كما هو واضح في الجدول رقم 04) .

الجدول رقم 04 : السكان الحضر و الريفيين في الجزائر منذ 1886 إلى غاية 1998

السنة	السكان الحضر	السكان الريفيين	المجموع	نسبة التحضر
1886	532.431	3.228.600	3.761.037	%13.9
1906	783.090	3.937.884	4.720.974	%16.6
1926	1.100.143	4.344.218	5.444.361	%20.1
1931	1.247.731	4.654.288	5.902.019	%21.1
1936	1.431.513	5.948.939	7.787.091	%22
1948	1.838.152	5.948.939	7.787.091	%23.6
1954	2.157.938	6.456.766	8.614.704	%25
1966	3.778.482	8.243.518	12.022.000	%31.4
1977	6.686.785	10.261.215	16.948.000	%40
1987	11.444.249	11.594.693	23.038.942	%49.7
1998	16.966.937	12.133.916	29.100.863	%58.3

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000.

و الملاحظ من خلا هذا الجدول ان المجتمع الجزائري رغم فترة الإستعمار و المضايقات التي كان يعاني منها إلا أنه بقي متمسكا بأرضه و ريفيته إلى غاية سنة (1966) اين بدأت تتجسد ظاهرة النزوح الريفي بسبب سياسة التصنيع التي ميزت تلك الفترة و غياب تنمية حقيقية في الريف ، حيث تساوى سكان المدن مع سكان الريف بعد سنة (1987) و بعدها بدأت نسبة التحضر في إرتفاع مستمر إلى غاية اليوم .

و ما يفسـر ظاهـرة التحضر هذه ، هو دخول الجزائر منذ التسعينيات في حالة اللأمـن و إنخفاض مستوى المعيشة خاصة في المناطق الريفية المعزولة، و كذلك إنتهاج سياسة إقتصاد السوق، حيث بدأت هيمنة القطاع الخاص ، و محدودية استثمارات القطاع العام مع الظروف الدولية من عولمة الإقتصاد و حرية التجارة و الإنفتاح على العالم ، التي جعلت فكرة التجمع الذي قام بالمدن أو المراكز الحضرية ظاهرة حتمية و مطلب و غاية أغلب الجزائريين حاليا و مستقبلا، حيث تبلورت هذه الظاهـرة في إزديـاد الوحـدات الحضريـة (les unités urbaines) و التجمعات الحضرية الكبـرى (les grandes agglomérations urbaines) ، و إندثار السكان المبعثرين الذي كان من ميزات الريف الجزائري .

- الخلاصـــة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن حصر عملية التوسع العمراني الذي شهدته الجــزائر في مرحلتين :

- مرحلة إستكمــال الغـزو الفرنسي للجزائــر و توسيع عملية الاستيطان الأوروبي على حساب الأراضي الفلاحية و أراضي العروش المتواجـــدة في السهول الساحلية الخصبة و الأحواض الداخلية ، و إقامة المستوطنات الأوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة.

و لما كان الهدف الأول هو ربط الجزائر بفرنسا فإنه كان لابد من إقامة هياكل أساسية من طرق برية و سكك حديدية ، أنجزت بأيادي جزائرية جيء بها من الأرياف و هذا بغية تصدير خيرات البلاد إلى فرنسا .في حين ضلت الأغلبية الساحقة من الجزائريين في هذه المرحلة تعيش في الأرياف بأوضاعها المزرية و المتدهورة في جميع المجالات، الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة نحو حواف المدن للإقامة في بيوت قصديرية لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة و هذا بغية إيجاد منصب عمل .

و قد زادت معاناة الجزائريين بإندلاع ثورة التحرير الوطني سنة 1954 بسبب السياسة التي إنتهجها الجيش الفرنسي من التشريد و الطرد و التقتيل الجماعي و إقامة المحتشدات هدفها عزل سكان الأرياف عن المجاهدين .

- مرحلة ما بعد الإستقلال تميزت بعودة اللاجئين الجزائريين من البلدان المجاورة و إستقرارهم في المدن ، كما أن حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين دفع بالكثير من سكان الأرياف إلى التسابق نحو المدن .

في حين أنه كان للسياسات التي إنتهجتها الجزائر في ميدان التخطيط الإقتصادي و سياسة التصنيع الدور الكبير في هجرة الأرياف و التوجه إلى المدن ، مما نتج عنه وسع كبير للمدن بدأت إنعكاساته تظهر للوجود من خلال عجز السلطات العمومية في التحكم في التسيير و النهوض بالتنمية الشاملة للمدن .

الـفــصــل الـثــالــث :

انعكاسات التوسعات العمرانية على سير المدن

- مقــدمـــة.

1- الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية.

2- الإنعكاسات المجالية.

3- الإنعكاسات البيئيـــة.

4- الإنعكاسات على تسييـــر المـــدينـة.

- الخـــلاصـة.

- مقـدمــة :

لقد كان لنظام التبادل التجاري آفاق جديدة في العمران ، حيث إنعكس أســـــاسا على التوجه الجديد للمدن ، فبعدما كانت هذه الأخيرة تستمد مواردها و قوتها من الريف إتجهت نحو نظام التبادل فاستقلت عن الريف بمواردهـا الخاصة و باقتصادها ، كمـــا أن الريـــف تحرر من هيمنة المدينـــة و سيطرتها ، و بقــي المورد الغذائــي فقط.

و هذا ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم بن يوسف بقولــه (... فجاء أهم إنعكاس لهذا الوضع الجديد هو تحرير المدينة من الموارد الريفية المحدودة و الراكدة و تحرير الريف من هيمنة و ضغط المدينة. كما إزدهرت خطوط الإتصال و الروابط بين الأقاليم على أساس أنها البنية الأساسية للإقتصاد الجديد علاوة على كل الإنعكاسات الإجابية للتبادل على مستوى الثقافة و المعارف التي بدأت تشهد نوعا من الإزدهار ...)[26] .

و هكذا تتحرر المدينة بإعتمادها على إقتصاد حركي سجل إزدهارا عمرانيا منطلقا في مسيرة لم تنقطع آثارها، حيث تزامن الإزدهار الإقتصادي مع الإزدهار العلمي و الثقافي لدفع عجلة الحضارة العمرانية ، حيث نتج عنه إزدهار للمدن و بالتالي إزدهار عمارتها و فنونها و صناعتها ، كما كانت سببا في إستقطاب أفواج متتالية و متزايدة لم تنقطع من البشر الذين وجدو في الإزدهار المديني خير سبيل لترقية إجتماعية و إقتصادية و ثقافية مجسدة بهجرات كثيفة من الأرياف إلى المدن.

إلا أن لهذا التوسع العمراني له إنعكاسات سلبية مست جميع الأصعدة ، الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و المجالية ...إلخ ، فعلى الصعيد الاجتماعي و الثقافي يلاحظ فقدان المدينة بهويتها و شخصيتها بسبب قدوم خليط من العادات والتقاليد هي اكثر قريبة للبداوة من الحضر

[26]- الدكتور إبراهيم بن يوسف- إشكالية العمران والمشروع الإسلامي – مطبعة أبو داود 1992/02/03- ص20.

بالاضافة الى تكوين احياء تأصرت فيها القوى الاجتماعية الاساسية مثل : التفرقة والطبقية وظهور الافات الاجتماعية مثل : السرقة، المخدرات وأطفال الشوارع ... إلخ.

أما على الصعيد الاقتصادي فالمدينة اصبحت لا تعرف الاكتفاء الذاتي بل اصبح شعاع تأثيرها يمتد اقليميا وحتى وطنيا وتعددت الاسواق بها وغاب فيها مفهوم بما يعرف مركز المدينة.

أما مجاليا فالاثر واضح جدا حيث تلاحمت المدن بعضها ببعض وظهرت مشاكل الاحدود على مستوى الهيكلة السياسية والادارية ، وتساوت المدن في الطريقة التي يتم بها استخدام الارض والمشاكل المنجرة عن ذلك، مثل الازدحام والتلوث وانعدام المساحات الزراعية المحيطة بالمدن بالاضافة الى التمدد السرطاني للبناء الغير شرعي ، وبالتالي تشويه المنظر العام للمدن.

بيئيا ، فالأمر اخطر حيث أصبحت حياة الناس مهددة في هذا العالم بسبب تلوث الهواء، تلوث المياه في المحيطات والبحار، ظاهرة الاحتباس الحراري ، ... الخ.

وأمام هذا التوسع العمراني الهائل، اصبحت ادوات التسيير العمراني غير قادرة على مواكبة هذا النمو، وعاجزة عن تقديم حلول دائمة للمشاكل المنجرة عن هذا الأخير.

1-الانعكاسات الإقتصـادية و الاجتماعية للتوسع العمراني :

إن الوضعية التي أصبحت عليها المدن في العالم من تطور في جميع المجالات كان لها الأثر البالغ على المستوى الإجتماعي حيث إنتقلت التركيبة الإجتماعية للمدن من التركيبة البسيطة المبنية على العلاقات الأولية أي القرابة إلى تركيبة معقدة تجاوزت تلك الهيكلة ، بحيث أصبحت تضم فئات متنوعة و متعددة قاسمها المشترك هو وحدة المجال. (...و هكذا ترتسم الأسس الأولى لهيكلة مجتمع أكثر تعقيدا بدأ يتحرر من العلاقات البسيطة و الأولية و يتجه نحو استيعاب علاقات أكثر تعقيدا و هو ما يسمى بالعلاقات الثانوية...)[27].

[27]- الدكتور إبراهيم بن يوسف- إشكالية العمران والمشروع الإسلامي – مطبعة أبو داود 1992/02/03- ص21.

و لا ننسى أن ظهور الإسلام بتصوره الإنساني العالمي ، كان له أثرا كبيرا في تحول المدينة الأولى إلى المدينة الحرة أو من الركود إلى الازدهار العمراني ، بحيث تفجرت الأوضاع القديمة الراكدة و القائمة على الهيمنة و السيطرة ، و تحرر المجتمع البشري و تجسد ذلك في المشروع الحضاري الإسلامي .

و لقد ساعد الاحتكاك بالحضارة الإسلامية على نقل العلوم و المعارف و تفجير الوضع في المدن الغربية .

كما يلاحظ كذلك أن من أعمق مشاكل التوسع العمراني متأصلة في القوى الإجتماعية الأساسية مثل التفرقة العرقية و الطبقية في الكثير من مدن العالم ، بحيث أن إستخدام الأراضي في المدن و الضواحي هو أيضا عامل فعال .(... فالعزل الجغرافي يعزز الحرمان بحرمان الفقراء من الخدمات التي يمكنهم بها تحسين حياتهم ، فهو يعزل مجموعات كاملة عن الفرص الإقتصادية و التعليمية التي يمكن أن تساعدهم على الخروج من فقرهم ...)[28].

02 - الإنعكاسات المجالية للتوسع العمراني :

لقد كان لهذا التمدد الحضري الكبير على الإنسان الأثر البالغ إقتصاديا ، و إجتماعيا و ثقافيا وحتى على المستوى العمراني ، حيث وصل هذا الأخير إلى درجة تلاحم المدن ببعضها البعض مشكلة بذلك هياكل مبنية معقدة ، فتقلصت الأقاليم الريفية بتوسع المدن ، و بالتالي غاب النقيض و هو الريف و غابت كذلك معه المدينة وحلت الثنائية (المركز و الإطار)محل الثنائية (المدينة والريف)، مما زاد في حيرة المختصين و اللغويين في إيجاد مصطلحات جديدة للتجمعات الكبرى بأحجامها الكبيرة من مصطلح المدينة إلى المجمع الحضري إلى (الميقالوبول).

---

[28]- مارسياد .لاو- تخطيط المدن:الأبعاد البيئية والإنسانية-1991 – ترجمة إيناس عفت- الدار الدولية للنشر والتوزيع-مصر – 1994- ص 58.

و كنتيجة لهذه التوسعات الكبيرة، ظهرت مشاكل الحدود و الروابط و المقاييس التي تنعكس كذلك على مستوى الهيكلة السياسية و الإدارية .هذا بالإضافة إلى بروز المخاطر الكثيرة أمام الطريقة التي يتم بها استخدام الأرض في المناطق الحضرية ، فنجد جميع المدن تشترك في بعض الهموم المتصلة بالأرض ، مثل الإزدحام ، و التلوث من السيارات ، نفاذ المساحات الزراعية المحيطة بالمدن ، نقص المساكن التي هي في متناول البسطاء ، و النمو السرطاني للمناطق المتدهورة (البنـــــاء الغير شرعي) ، و بالطبع لا تصلح وصفات الإرتقاء بالتخطيط الحضري هي نفسها لجميع أنحاء العالم .

فاليوم جميع المدن ، سواء التي تحيط بها ضواحي غنية أو مدن أكواخ مؤقتة ، لابد لها من تخطيط استخدام الأرض تخطيطا أدق مما كان يحدث في الماضي ، و ذلك قبل أن تتحول أزمات الحضر في العالم النامي إلى كوارث و قبل أن تصبح مشاكل العالم الصناعي مسائل بقاء.

و في هذه الحالة فإن الإفتقار إلى التخطيط الفعال يشجع على الإمتداد العشوائي في الضـــواحي كما هو عامل هام في تدهور المدن الداخلية ، مما دفع بالكثير من الدول و خاصة الغربية إلى تدمير الكثير من الأحياء المجاورة للضواحي الحضرية تدميرا تـــاما من أجل بناء طرق جديدة للنقـل الســـريع و هي مسارات تستنزف الحياة من المدن القديمة لكي تصبها في الضواحي ، مما يفسح الطريق إلى الجريمة في ضواحي المدن التي تلاشت منها الحياة الاقتصادية .

و بالنسبة لدول العالم الثالث فقد قامت بعض الحكومات وخاصة في الستينيات والسبعينيات بمحاولات تخطيط لمدنها ، نتج عنها إعداد برامج من أجل إخلاء وتنظيف الأحياء الفقيرة فكانت من بين أسوء حالات التخطيط الرديء والتي قام بها المخططون من أجل هدم المناطق السكنية المكتظة بالفقراء بمحاولة منهم لتحسين مظهر المكان والقضاء على الأحياء الفقيرة والنتيجة كانت مجرد طرد أو ترحيل الأسر الفقيرة إلي ظروف معيشية أسوء في أماكن أخرى.

وعلـى الـرغم مـن أن تخطـيط واسـتخدام الأرض فـي هـذه المـدن الـضخمة كـان ربمـا يتميـز بالبراعة في محاولة لرفع النقائص الملاحظـة مـع مـرور الوقت ، إلا أن فاعليتـه كانـت محدودة بـدون حدوث انواع أخرى من التغيير .وأحد أسباب ذلك هو أن معظم النمو المادي يحـدث فـي أراضـي غير

قــانونية أخذت بوضــع اليد وبدون تخطيط ، الأمر الذي جعل آليــات توجيه استخــدام الأراضي عديمة الجدوى (...و أطلقت عدة أسماء على هذه المجتمعات المحلية الغير قانونيـــة(... منهــا (فافلاس) في البرازيل (بيدونفيل) في غرب أفريقيـــا النـــاطق بالفرنسيــة و (عشش) في الشـــرق الأوســط ، (الكامبونج) في أندونسيا ، وهي تضم ما بين(30 %) إلى(60 %)من سكان الكثير من مدن العالم الثالث ...)[29].

ولمعالجة هذه الظروف الغير صحية في هذه التجمعات السكنية معالجة تامة هي إجراء إصلاحات اقتصادية و اجتماعية شاملة تقضي على أسباب الفقر الجذري ليس في المدن فقط بل تتعداها إلى سكان الريف الذي كان سببا مباشرا في الوصول إلى هذه الوضعية بحثا عن فرص اقتصادية.

وهنـــاك بعض المدن التي كانت نماذج رائعة في اتخاذ استخدام الأراضي إستراتيجية للنقل بحيث لا تدين فقط بنجاحها إلى النمو الذي وجه بعناية . بل أيضا إلى الاستثمارات النظامية المنسقة في النقل العام و استخدام الدراجات والمشي، وأحد الأمثلة على ذلك مدينة بورتلاند بأوريجون التي تقع في غرب الولايات المتحدة والتي لم تستسلم للاعتماد على السيارة ولا للامتداد العشوائي حيث أحاطت نفسها (بحد للنمو الحضري) وهو خط خفي شبيه بأحزمة انجلترا الخضراء ، لا يسمح بمشروعات التنمية وراءه .

ولقد نجحت فعلا هذه المدينة في درء الأمتداد العشوائي واسترجعت مساحة كبيرة من الأرض كانت تستغلها السيارة مثل حديقة (توم مكول وترفرنت) العامة التي كانت في وقت ما طريقا للنقـــل السريـــع وميـــدان (بيونيركورتهاوس) الذي كان فيمـــا مضى مكـــان لانتظار السيارات.

كما أنه لا يفوتنا لإشارة أن للتوسع العمراني انعكاسات على النقل بحيث أن استخدام أراضي المدينة يحدد نظام النقل فيها اكثر مما يستطيع أن يخططه أي مهندس للمرور .

[29]- مارسياد .لاو- تخطيط المدن:الأبعاد البيئية والإنسانية-1991 – ترجمة إيناس عفت- الدار الدولية للنشر والتوزيع-مصر – 1994- ص 20.

ويملي نمط النمو العمراني ما إذا كان الناس يستطيعون الذهاب سيرا على الأقدام أو باستخدام الدرجات أو يضطرون إلى السفر عشرات الكيلومترات باستعمال السيارة الخاصة أو الوسائل الجماعية الأخرى. وهكذا وجدت الكثير من المدن نفسها مثقلة بازدحام المرور والحوادث القاتلة والضوضاء والضباب الدخاني .

ولقد أدت بعض سياسات النقل التي اتبعتها بعض الدول من المبالغة في مقدار الحيز الذي يخصص لانتظار السيارات الذي أوجد مساحات شاسعة مخصصة لموقف للسيارات مما أغرى الكثير من السائقين لاستعمال السيارات الخاصة وبالتالي تفاقم أزمت النقل وخاصة في المدن الكبيرة الأمر الذي دفع إلى إتباع بعض التحفيزات وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل ركوب المجاني للموظفين في المواصلات العامة ، وفرض بعض القيود مثل رفع ثمن انتظار السيـــارات في بعـض المدن الأوروبية ، ومنع الانتظـــار في جميع شوارع وســـط المدينـــة كما هو الحـــال في (كو بنهاجن) .

3 - الإنعكاســـــات البيئيـــة:

بعد التوسع العمراني الكبير الذي عرفته مدن العالم ، كذلك سوء الوضعية التي باتت عليها جل التجمعات العمرانية ، بدأت تتجه أنظـار أصحاب النظريات العمرانية لدراســة الآثار السيئة التي لحقت بالبيئة العمرانية ، و تصـــــور المدينة من منطلق بيئي متكامـل من خلال بـروز العوامـــل البيئية ، و إحتلالها لمساحات كبيرة في الدراسات العمرانية على كافة المستويات ، بغية الوصول إلى مدينة ذات بيئة صحية تراعي في تكوينها الإنسان كعنصر إجتماعي متفاعل مع البيئة المحيطة به .

و علم البيئة هذا حسب بعض الباحثين هو (مجموعة العوامل الطبيعية التي تؤثر على الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة أيكولوجية مترابطة). و في هذا السياق عرفها مؤتمرا ستوكهولم عام 1972 و مؤتمر تبليس عام 1978 (بأنها مجموعة من النظم الطبيعية و الإجتماعية و الثقافية التي يعيش فيها الإنسان و الكائنات الأخرى) و لإختلال التوازن البيئي في العالم كان حديث كل

المؤتمرات العالمية الأخيرة حول ضرورة إحترام البيئة و حل مشكلاتها بدراسة مسبباتها من نمو ديموغرافي ، و التلوث البيئي ، و ازدياد للنفايات و زيادة في استخدام الطاقة :

1-3 النمو الديمغرافي:

إن التزايد الآخذ في التصاعد لسكان العالم وخاصة العالم الثالث هي إحدى المشكلات الكبرى التي كان لها تأثير كبير على البيئة الطبيعية ، حيث ضعف معدلات الإنتاج و عدم تناسبها مع معدلات الإستهلاك الضخمة ، بالإضافة إلى ما خلقته الثورة الصناعية التي عرفها العالم من تلوث للهواء بالأبخرة و الدخان ، و الغازات السامة ، و تلوث المياه في المحيطات و البحار و الأنهار ،و إرتفاع درجات الحرارة ، و إزدياد الإزدحام و التلوث بالضجيج ، و إستنزاف للموارد الطبيعية ، و إرتفاع معدلات تجريف الغابات و إتساع دائرة التصحر.

2-3 التلـــوث:

إن جشع الإنســـان و محاولة سيطرته على أخيه الإنسان و الذي كـــانت نتائجـــه الحروب العالمية و السباق نحو التسلح و التقدم الصناعي...الخ ، هو السبب الرئيسي و الأساسي في إحداث عملية التلوث في البيئـــة ، و التـــي مست الغذاء عن طريق المخصبـــات الزراعيـة و المبيـــدات و الهواء عن طريـــق مخلفات الصرف الصحي و النفايـــات والمخلفات الصناعية ، والنفط ومشتقاته والمواد المشعـــة ، هذا بالإضافـــة إلى التلوث المائي مثل تلوث ماء المطر بماء تطلقه المصـــانع من أبخرة و غازات ، و نتيجة لذلك نشأ ما يسمى اليوم بالمطر الحمضي ، دون أن ننسى ما يسمى كذلك بالتلوث الإشعاعي و ذلك باستخدام المواد المشعة في إنتاج أخطر القنـــابـل النوويـة و الهيدروجينيـة و ظاهرة الاحتباس الحراري .

3-3 – إزديـاد النفـايـات:

تكون النفايات على شكل أبخرة و غازات أو تأخذ أشكالا صلبة أو سائلة ، و تظهر خطورتها في نتائجها السلبية بسبب عدم معالجتها و تحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئية و كنتيجة لذلك ظهرت مشكلة ما يطلق عليه ثقب الأوزون و ظاهرة تلوث مياه الأنهار و البحار و المحيطات .

4-3 – زيـــادة استخدام الطاقة في المباني :

إن احتياجات الطاقة في المناطـــق الحضريـــــة تفرض عبء ضخمـــــا على الإقتصـــــاد و البيئة.(...فالمبـــاني في البلاد الصنـــاعية تبدد نموذجيا من(35%)إلى (50%) من ميزانـــيـات الطـــاقة القوميـة، معظمها لتدفئة و تبريد الأماكن و تسخين المياه و التبريد و الإضاءة و الطهي...)[30]

.

أما في العالم الثالث فالطهي وحده يستهلك كمية كبيرة من الطاقة أكثر من أي نشاط آخر ، فالاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة كالزيوت و الفحم و الغاز الطبيعي و خشب الوقود و الكهرباء يستنزف الإقتصاديات المحلية و تكون فواتير الوقود مكلفة جدا بالإضافة إلى ما تسببه من دمار بيئي داخل المدينة و ما جاورها .

و يمكن مواجهة كل هذه المشاكل عن طريق جعل المباني تستخدم الطاقة بصورة أكثـر فعالية و عن طريق استغلال ضوء الشمس. فالتكنولوجيات المتاحة اليوم يمكنها أن تخفض تخفيضا كبيرا من احتياجات المباني التجارية للطاقة بشكل كبير . فعلى سبيل المثال نلاحظ أن السخانات الشمسية على أسطح المنازل توفر المياه الساخنة لبيوت كثيرة . (... كما أن مواقد الطهي الشمسية التجريبية في الهند و جواتيمالا، و بوليفيا خفضت من استخدام وقود الطهي المرتفع الثمن و المسبب للتلوث...)[31] .

ويمكن لتخطيط إستخدام الأرض التخفيض في احتياجات الطاقة في المباني و ذلك عن طريق تعزيز نضم توصيل الطاقة الفعالة عن طريق التنمية الحضرية المتضامة .

كما أن إستخدام الأشجار و النباتات الأخرى في المدن يمكن من التقليل من الكميات الهائلة من الطاقة الشمسية التي تمتصها المباني و الأرصفة و التي تحول المدن إلى (جزر حرارية).

وعـلاوة على هذا فـإن لإستخـــدام مـواد البنـــاء و أنـــواع الطلاء تأثير كبير على إستخدام الطاقة . (... فالمكاسب من الأسطح الفاتحة اللون في الصيف أكثر بكثير من الخسائر المماثلة في الشتاء ، لأن كمية الإشعاع الشمسي في الشتاء أقل بكثير ، وقد قدرت أكادمية العلوم القومية بالولايـــات المتحدة

---

[30]-[31]- مارسياد .لاو- تخطيط المدن:الأبعاد البيئية والإنسانية-1991 – ترجمة إيناس عفت- الدار الدولية للنشر والتوزيع-مصر – 1994- ص 43.

أن الإستخـــدام الإستراتيجي للأسطح البيضـــاء ، و النباتات يمكن أن يوفر(2.6) بليون دولار سنويا من تكاليف الطاقة...)[32].

4- انعكاســـات التوسع العمراني على تسييـــر المدينـــة:

يبدو أن المدينة الحديثة باتت تشكل نسقا قويا و معقدا يصعب قراءته و فهمه بالإضافة إلى إحساس بعدم الإنتظام . و بالتالي جاء مفهوم العمران (l'urbanisme) على كل عملية تنظيم للمجال داخل و خارج المدينة ، و ذلك عن طريق تنظيم العلاقات ما بين أنواع المتدخلين .

و الحفاظ على المصلحة العامة ، وتقنين إستغلال الأراضي ، وتثبيت و تحديد أنواع البناءات بالاضافة الى برمجة العمران المستقبلي ، و هذا على جميع المستويات إبتداءا من مستوى السكـــن (échelle architecturale) إلى مستوى تهيئة الإقليـــــم و التخطيط الإقتصادي . وفي هذا الشأن (... ظهرت أولى وثائـــق التعميـر (documents d'urbanisme) في البلدان الأوروبية مع بداية القرن التاسع عشر (في هولندا سنة 1901 - ثم فرنسا سنة 1919)[33] .

ولما كانت الجزائر إحدى المستعمرات التابعة لفرنسا ، فلقد حاول المستعمر تطبيق كل النصوص التي كانت تصدر في هذا الشأن إعتقادا منه تنظيم المجال وخدمة لمصالحه إلا أن المجال في الجزائر كانت تحكمه بعض النظم المرتبطة بثقافة وعادات هذا الشعب (حق الشفعة،حق الارتفاق الوقف، مكلية العرش...إلخ). ولفهم تطور السياسة العمرانية في الجزائر، والتعرف على المشاكل التي حالت دون التطبيق الحسن لها لا بد أن نسرد مراحل تطور ادوات التعمير كما يلي :

[32]- مارسياد .لاو- نفس المرجع- ص 48.

[33] -PIERRE Merlin «que sais-je?» La croissance urbaine -imprimerie des presses universitaires de France- jeuillet 1994 - page 84.

4-1- السياسات العمرانية أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر:

منذ بداية الإحتلال بدأت تتجسد السياسة الإستعمارية بإدخال النمط الغربي في هيكلـــة المدن الجزائرية و ذلك من خلال تدخل السلطة العسكريـــة في أمـــور العمـران و هذا إلى غاية بدايـــة القـرن العشـرين.

(... عموما ، قبل (1919) الوسيلة الرئيسية لتنمية المدن كانت، كما هو الحال هنـاك ، مخطط التـراصـف و الإحتياطات موجهة من طرف لجنة التراصف و الإحتياطات ،هذا المخطط الذي يضبط التراصفات و عرض الشوارع الجديدة التي ستفتح ، ساحات عمومية ، الإحتياطات المخصصة للمؤسسات العمومية، و التماثيل ،وخصوصا العواتق العسكرية و المساحات الخضراء هذه الوسيلة التي تسمح بتلاحم على مراحل عديدة للمجال الحضري ،على كل تجزئات متتالية...)[34].

4-2- بداية العمران المخطط من 1919 إلى 1948 :

بعد الحرب العالمية الأولى بدأت فرنسا تشهد تخطيط عمراني و خاصة بعد صدور قانون كورنيدي(Cornudet) (1919-1924) الذي أسس مخططات التراصف و التوسع العمراني حيث أصبح مخطط تعمير وسيلة ضرورية من أجل تسيير أي مدينة أو توسع عمراني جديد .

الأمر الذي إنعكس على المستعمرات الفرنسية حيث بدأ العمل بهذه المخططات في الجزائر طبقا للمرسوم المؤرخ في : (01/05/ 1922) ، وبه استفادت الجزائر العاصمة بمخططها سنة (1931) ثم عرفت الجزائر بما يسمى مخطط قسنطينة (1958-1959) و تواصل العمل بهذه المخططات الى غاية خروج الاحتلال من الجزائر سنة 1962.

[34] -MAOUIA Saidouni- «les éléments d'introduction à l'urbanisme » casbah éditions-Alger-2001 - page 201 .

4- 3 - السياسة العمرانية بعد الاستقلال :

لقد كان لسياسة الحزب الواحد أنذاك إنعكاسا كبيرا في تسيير شؤون البلاد على جميع المستويات السياسي و الإقتصادي و حتى التنمية المحلية، حيث سادت مركزية القرار رغم وجود عدة وسائل لتنظيم المجال العمراني بالإضافة إلى ممثلي المصالح الحكومية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة و تسيير المجال الحضري و التصرف فيه على المستوى المحلي . حيث تميزت هذه المرحلة بإعتماد عدة ادوات لتسيير المدينة تقنيا اهمها :

4- 3-1- المخطط العمراني التوجيهي P.U.D:

لقد كان عبارة عن آداة قانونية تنظم إستخدام المجال داخل النسيج العمراني ، و هذا بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة المعنية و هو وسيلة تقنية ترسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدن و خاصة الكبيرة و المتوسطة منها ، حيث يرسم حدودها آخذا بعين الإعتبار التوسع العمراني مستقبلا و على المدى المتوسط ، كما يحدد إستخدام الأرض مستقبلا حسب الإحتياجات الضرورية للتجمع السكاني.

4- 3-2- المخطط العمراني المؤقت P.U.P:

مخطط العمراني المؤقت هو شبيه بمخطط العمران الموجه في أبعاده للتهيئة العمرانية و أهدافها ، إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية ، و هو يتميز بقصر المدة الزمنية ، كما أنه لا يخضع للمصادقة الوزارية بل تكفي مصادقة الوصاية على المستوى المحلي مثل (الولاية) .

4- 3-3- مخطط التحديث العمراني P.M.U :

إن لجوء الدولة إلى مثل هذه المخططات التي بدأ العمل بها إبتداءا من سنة 1974 و التي هي عبارة عن مخطط ملحق بإعتماد مالي مخصص للمدن و بالأخص المدن الكبرى و المتوسطة الحجم

بهدف ترقية و صيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق و الأرصفة ، و المساحات الخضراء وبعض التجهيزات العمومية .

هذا بالإضافة إلى المخطط البلدي للتنمية (PCD) و الذي يخصص كذلك للمدن الأقل أهمية .

و هنا يتبين لنا بوضوح عجز أدوات التعمير آنذاك (PUD) في النهوض بالتطور العمراني لمواكبة النمو الديمغرافي الهائل التي تميزت به مدننا في ذلك الوقت ، و الوقوف على صيانة التراث المعماري و الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة و مراكز المدن الجزائرية .

الأمر الذي دفع كذلك بالسلطات إلى إنتهاج سياسة مناطق السكن الحضري الجديدة (ZHUN) وهذا لتلبية حاجيات السكان في ميدان السكن هذا إلى غاية(1990) .

4- 3-4- مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير :

لقد لاحظ المهتمون بشؤون تسيير المدن أن أدوات التعمير السابقة (PUD) أصبحت غير قادرة على مواكبة تسيير شؤون المدن و الإستجابة لما تمليه متطلبات المدينة حاليا حيث تطور تصور تأثير المدينة من تجمع حضري منفصل عن أوساطه المجاورة إلى كيان يتأثر و يؤثر محليا و إقليميا و حتى وطنيا ، و لهذا جاء المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ليملأ الفجوات و يرد للمدينة دورها على مختلف الأصعدة الوطنية و الإقليمية و المحلية فهو (... لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي و البيئوي ، و ينظم العلاقات بينه و بين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي و الإقليمي ويراعي جوانب الإنسجام و التناسق بينها و بين جميع المراكز الحضرية المجاورة ...)[35].

و حسب ما جاء في قانون 29/90 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق لأول ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو أداة للتخطيط

[35]- بشير تيجاني- التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر ص66 .

المجالي و التسيير الحضري ، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي . وهو بالتالي يرسم التوجيهات التي تحددها الصورة الاجمالية للتهيئـــة أو مخطط التنمية بالنسبة الى تراب البلدية وهذا حسب برنامج زمني لاستغلال المجال المحدد كما يلي :

- القطاعات المعمرة
- القطاعات القابلة للتعمير
- القطاعات المخصصة للتعمير في المستقبل
- القطاعات الغير قابلة للتعمير (ذات الصبغة الطبيعية والثقافية... الخ).

و هو يتكون من تقرير تقني و خرائط و رسوم بيانية و إحصائيات من خلالها يمكن دراسة وتحليل الوضع السائد في البلدية مع دراسة تقديرية و مستقبليـــة للتهيئة في المجال التنموي و الإقتصـــادي و الديمغرافي.

4- 3-5- مخـــطط شغـــل الأراضـــي :

مخطط شغل الأراضي هو مخطط إلزامي لكل بلدية عبر التراب الجزائري ، و هو ينظم إستخدام الأرض أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

و هـــو يتطـــرق بدقة لتحديـــد المناطـــق العمرانيـــة ســـواءا المناطق السكنية ، مناطق الخدمات و التجارة ، المناطق الصناعية ، و التخزين ، المناطق الطبيعية و الغابات ، المساحـــات الخضـراء و الأراضي الفلاحية و الفضاءات و أماكن الراحة و الترفيه ...الخ.

كما يحدد مخطط شبكة الطرق و المواصلات و يحدد مواصفاتها ، و يحدد كذلك باقي شبكات الهياكل الأساسية كالميـاه الـصالحة للـشرب ، الغـاز الطبيعـي ، الـصرف الـصحي وأمـاكن الـتخلص مـن النفايات....الخ .

4- 3-6- القانون التوجيهي للمدينة :

بعد مرور أكثر من أربيعن سنة عن إستقلال الجزائر ، تجلت الأعيان فيما بعد رداءة السياسات العمرانية التي إتبعتها الدولة الجزائرية في تسييرها للمدن حيث كانت النتيجة مدن عبارة عن ورشات مفتوحة من الشرق إلى الغرب و من الشمال إلى الجنوب و مشاريع كبرى متوقفة ، غياب كلي للمساحات الخضراء ، غياب التهيئة العمرانية في الأحياء المخططة و إهمال تام للأحياء غير المخططة (...كل هذا يشكل منظرا بشعا و مشوها لمدننا عكس بدوره جوا من الفشل و الخمول و حتى العنف أحيانا ...) [36].

و من هنا تفطنت الدولــة الجزائرية إلى ضـــــرورة إصلاح هذه الأوضاع و هذا بالمشاركة الفعلية و الفعالة للمواطــن بالإضافـــة إلى القيام بدراسات عميقة للمدن إجتماعيا و إقتصاديا و عمرانيا ...الخ ، بغية إيجاد حلول و النهوض بالمدن الجزائرية لتواكب مثيلاتها في العالم.

فكانت النتيجة إستحداث الوزارة المنتدبة المكلفة بالمدينة ، و هذا دليل في حد ذاته على الإرادة السياسية لأعلى مستوى الدولة في البلاد التي أعطت أهمية قصوى للمدينة كحلقة قوية للشبكة الإنسانية لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة .

و إدراج هذا القطاع ضمن وزارة الإقليم و البيئة، وهذا يبرز الإرادة السياسية لإدراج المدينة ضمن سياق إدماج أفقي للنشاط الإجتماعي ، و الإقتصادي لبلادنا .

وكخطـوة أولى في هذا الإتجاه كان لزاما وضع قانون توجيهي للمدينة من أجل تحديد قواعد تسييـر و تنمية تحكيم راشد ، يرتكز على المشاورة و المساهمة الفعلية للمواطن لحماية و الدفاع عن إقليم مدينته ، و هو متكون من (06) فصول ، أهمها الفصل الأول الذي يحتوي على المبادئ العامة لسياسة المدينة و المتمثلة في :

- التنسيق و التشاور من أجل تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة و منسجمة وناجعة.

- اللاتمركز: و الهدف منه إعطاء صلاحيات إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي .

- اللامركزية : التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة و صلاحيات و مهام بحكم القانون.

[36] -Revue bimestrielle « aménagement et histoire » - Amenhis –N° 06 Septembre –Octobre 2005.

- التسيير الجواري : و الهدف منه وضع آليات إشتراك المواطنين بصفة مباشرة عن طريق الحركات الجمعاوية ، في تسيير البرامج و الأنشطة التي تتعلق بمحيطهم المعيشي .

- التنمية البشرية : و هو إعتبار الإنسان المصدر الأساسي للثروة و الغاية من كل تنمية .

- التنمية المستدامة : و هو رسم سياسة للمدينة بحيث تتكفل بتلبية الحاجيات الآنية دون نسيان ما تحتاجه الأجيال القادمة .

- الحكم الراشد : و هو الإهتمام بإنشغالات المواطنين و تفعيل ما هو متاح على أحسن وجه و شفافية تامة .

- الإعـلام : و هو تمكيـن المواطنين بصفة دائمة على معلومـات حول وضعية مدينتهـم و تطورها وأفاقها .

- الثقافة : و هو جعل المدينة فضاءا للإبداع ، و التعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية .

- الإنـصاف الإجتمـاعي : و هذا مـن أجـل الوصـول إلـى مدينـة منـسجمة ومتـضامة ومتماسكة إجتماعيا .

- خـــلاصـــة :

لقد كان لتحول المدينة من نواة صغيرة مهيكلة حسب العلاقات الإجتماعية البسيطة المبينة على القرابة و ماشابه ذلك إلى مدينة كبيرة تضم فئات متنوعة و متعددة متضامة في مكان واحد ، الاثر الكبير في إحداث تغيرات كبيرة على عدة مستويات منها الإجتماعي و الإقتصادي و المجالي و البيئي ....الخ . مما دفع بالمهتمين بأمور الناس آنذاك إلى التفكير في كيفية تسيير شؤون هذه التجمعات .

و لقد كان لظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، الأثر الكبير في إيجاد وضع جديد سيماته تحرير المدينة من الموارد الريفية المحدودة و الراكدة و تحرير الريف من هيمنة و ضغط المدينة فكان للفتوحات الإسلامية دور كبير في الإزدهار الإقتصادي و العلمي و الثقافي مما دفع بعجلة الحضـــارة العمرانيـــة آنـــذاك . ثم تلتهـــا الحروب الصليبية فيما بعد أين تم نقل الخيرات و العلوم و المعارف ، وبـــها شهـــد العالـــم الغربـــي نقلة نوعية في جميع الميادين خاصة الصناعية منها و الإكتشافات العليمة ، مما نتج عنه حركة عمرانية هائلة ، وصلت إلى حد تلاحم المدن ببعضها البعض مكونة بذلك مخاطر كبيرة على مستوى الطريقة التي تم بها إستخدام الأراضي ، أو على المستوى البيئي حيث تدهورت البيئة و بدأ العالم يعاني من مشاكل بيئية برزت آثارها بما يسمى اليوم التلوث الإشعاعي و ثقب طبقة الأوزون - و الإحتباس الحراري – و إتساع دائرة التصحر .

وبهذا كله يلاحظ أن التوسع العمراني كانت له إنعكاسات سلبية تمحورت آثارها ، بفقدان بيئة صحية لسكان العالم و في وجود مخاطر تهدد حتى الحياة في هذا الكون. الأمر الذي دفع بالكثير من المهتمين بتسيير شؤون البلدان إلى الإنعقاد في عدة مؤتمرات دولية لدق ناقوس الخطر ، و تبادل الخبرات في مجال تسيير هذه التوسعات العمرانية الضخمة ، و محاولـــة تشخيص المشاكل التـــي إنجـرت عنها ، و دفع القائمين عليها إلى ضرورة التكفل بها في إطار بما يسمى بالتنمية المستدامة .

الـجـزء الـتحليلـي

الـــفـصـــل الـــرابـــع

الدراســـة التحليلية لمدينة بوسعـــادة

- مقـــدمـــة.

1- الدراسة الطبيعيـــة.

2- الدراسة الديمغرافيـة .

3- الدراسة الإجتماعية و الإقتصادية.

4- الدراسة العمرانيـــة.

- الخـــلاصـة.

- مقدمـــــــة:

يبدو أن ظاهرة التوسع العمراني كما رأينا في الجزء النظري ، ظاهـرة عـــامة مست العـــالم كله و خاصة العالم الثالث حيث تفاقمت و زادت خطورتها بسبب نقص الإمكانيات المادية و عجز المسيرين في رسم إستراتيجيات المعيشة في هذه البلدان .

و الجزائر إحدى هذه الدول التي شهدت توسعا عمرانيا كبيرا مس جل مدنها ، و ان توحدت الأسباب و تشابهت ، إلا أنه تم بطرق و أشكال مختلفة باختلاف العوامل التي تدفعه لذلك ، و خصوصية الإقليم الذي تتم فيه .

و دراسة إقليم ولاية المسيلة المفروض من طرف التقسيم الإداري للمجال الفيزيائي الجزائري كجزء من كل أو كوحدة تتفاعل مع مثيلاتها في هذا المجال، لكفيل .بأن يعطينا نظـــرة شاملـــــة و واضحة تجعلنا قريبين من التحليل الدقيق المركز على منطقة محلية كعنصر من وحدة شاملة.

تعتبر ولاية المسيلة من الولايات التي أنشأت بموجب القانون المتضمن التقسيم الإداري للولايـة سنـة (1974)، و هي تتكون من(15)دائرة و (47) بلدية ، و تتربع على مساحة(18.646 كلم2).

و بلغ عدد سكانها (938931) نسمة سنة (2008) حسب التعداد العام للسكان و السكن ،و هي ذات موقع إستراتيجي هام حيث يحدها شمالا ولايـة برج بوعريريج و من الشمال الشرقـي ولايـة سطيـف و الشمال الغربي ولاية البويرة ، و يحدها شرقا ولاية باتنة و غربا ولاية المدية ، و من الجنوب الشرقي ولاية بسكرة ، و الجنوب الغربي ولاية الجلفة و بهذا فمساحتها تمتد من جبال الأطلس التلي إلى الأطلس الصحراوي الأمر الذي أكسبنا تنوعا و تمايز في المناطق الطبيعية ، بحيث تضم تضاريسها سلاسل جبلية مغطاة في معظمها بأشجار غابية و منطقة الحضنة ذات السهول الغنية التربة و منطقة الهضاب العليا المخصصة للرعي و منطقة شبه صحراوية و هي عبارة عن واحـــات

بها كثبان رملية و نخيل و ذات مناخ شبه جاف تصل درجـــة الحـــرارة بها إلى (40 °) صيفـــا و(07°) شتاءا .

هذا بالإضافة إلى كونها منطقـــة شهدت العديد من الحضارات إنطلاقـــا من الحضـــارة الرومانية و الهلالية ، و العثمانية إلى الإحتلال الفرنسي متجسدة في الآثار السياحية الباقية حتى الآن مثل قلعة بني حماد – قلعة ذياب بن غانم (بلدية أو لاد سيدي براهيم) طاحونـــة فيريـــرو ببوسعادة ...الخ و لقد لعب العامل التاريخي في هذا دورا كبيرا في تقسيـم إقليم الولايـــة إلى قسمين : القسم الشمالي و على رأسه مدينة المسلية و القسم الجنوبي مدينة بوسعـادة .

الأمر الذي سيؤثر سلبا على التنمية الشاملة للولاية بحيث أصبحت الولاية برأسين (Bicephalé) مدينة المسيلة مقر الولاية ومدينة بوسعادة ثاني أكبر تجمع حضري في إقلبم الولاية ، الأمر الذي صعب من مهمة المسيرين علي مستوى الولاية .

بحيث إقتصرت التنمية على هذين القطبين مما كان له الأثر الكبير على النمو العمراني، وخاصة في مدينة بوسعادة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

1- الدراســة الطبيعيــة:

1- 1 - المـوقـــــع:

تقع مدينة بوسعادة على بعد (250 كلم) جنوب شرق العاصمة و هي تحتل موقعا استراتيجيا حيث تعتبر نقطة التقاء " car four " بين التل العاصمي و الهضاب العليا الوسطى " الجلفة" الزاب بسكرة" ميزاب "مجسدة في محاور الوطنية التي تمر بالمدينة المحور المتمثل في الطريق الوطني رقم(08) الرابط بين الجزائر العاصمة - بوسعادة و الطريق الوطنـي رقـم (46) الرابط بين بسكرة و الجلفــة ، فموقعها هذا أهلها لتكون همزة وصل بين شمال البلاد و جنوبها .

الشكل رقم 05 : الموقع الجغرافي لمدينة بوسعادة

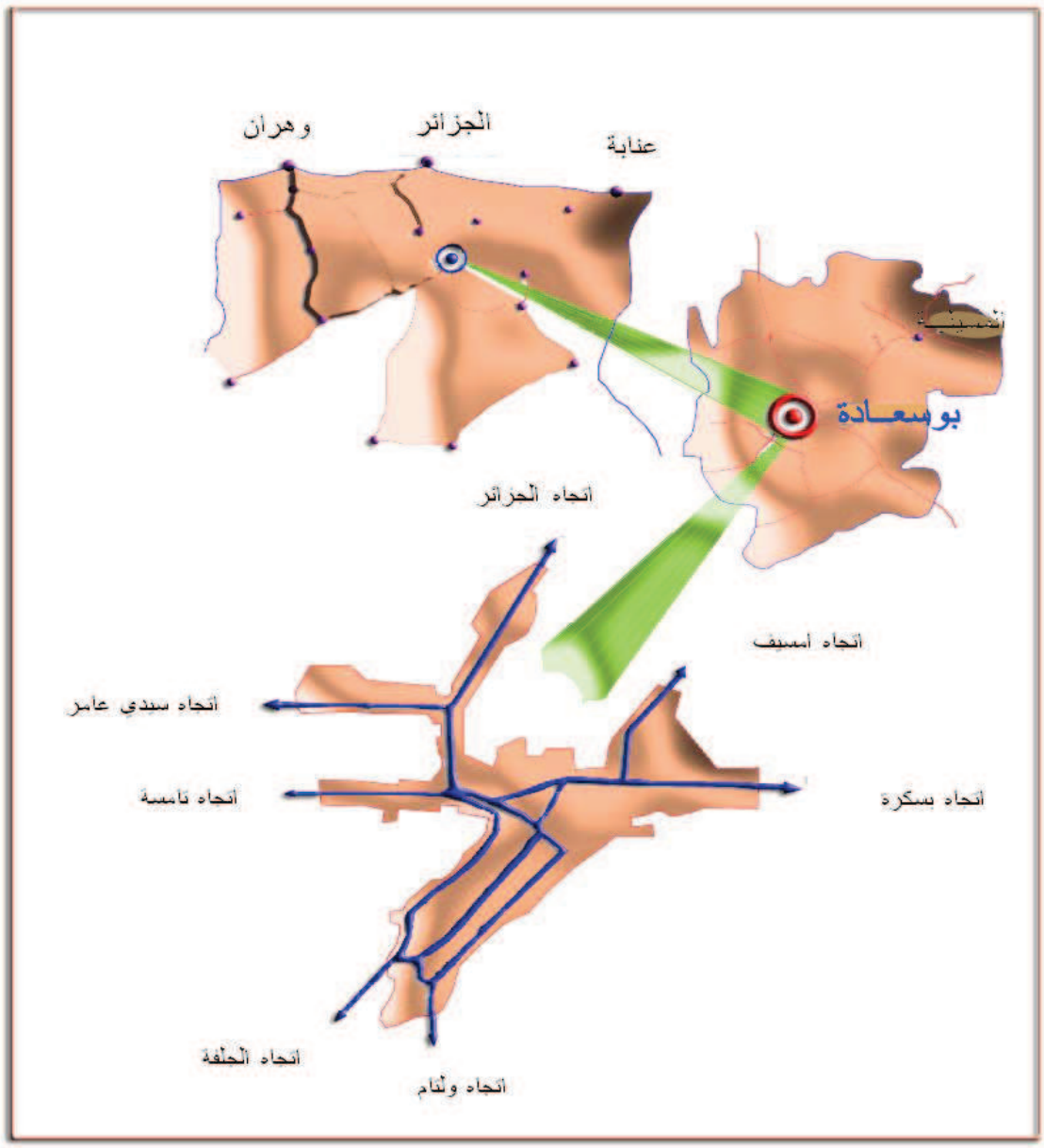

المصدر : إعــداد الباحــث 2008 عن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بوسعادة .

أما محليا فهي تقع في الجزء الجنوبي لولاية المسيلة ، حيث يحدها:

شمالا: بلدية أولاد سيدي ابراهيم .

شمال شرق: بلديـــة المعاريف .

شرقا : بلديـــة الحـــوامـــــد .

غربا : بلديـــة تـــامســـــــة .

و من الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي كلا من بلديتي ولتام و الهامل.

1- 2 - لمحة تاريخية عن المنطقة :

لقد عرفت مدينة بوسعادة تعاقب عدة حضارات إبتداء من الحضارة الرومانية و هذا ما أثبتته بعض الآثار في منطقة واد الشعير (دائرة بن سرور) و كذا حضارة بن هلال متمثلة في قلعة ذياب الهلالي بالقرب من بلدية اولاد سيدي ابراهيم ، ثم شهدت المنطقة مرور الحضارة العثمانية إلى مجيء المستعمر سنة 1849 .

1- 3 - المنـــاخ :

يتميز مناخ بلدية بوسعادة بشتاء بارد قليل الأمطار و صيف حار و جاف على غرار المناخ القاري .إذ موقعها الجغرافي بين منطقتين متباينتين ، حيث تعتبر منطقة إنتقالية بين مناخ شبه رطب بالشمـال و آخر جاف بالجنوب هذا ما يفسر تعرضها لتيارات هوائية شمالية باردة شتاءا و جنوبية حارة صيفا.

1-3-1 - الحرارة :

بلغ المتوسط درجات حرارة(9° م) مع(3.6° م) كحد أدنى خلال فصل الشتاء أما في فصل الصيف فمعدل درجات الحرارة القصوى المسجلة بلغت(38.4° م) و أعلى درجة حرارة مسجلة بلغت(45° م) ، إذا يتراوح الفارق الحراري بين الليل و النهار بين (10.1 °م)و (15.2 °م).

الجدول رقم 05: درجات الحرارة

الأشهر / درجة الحرارة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة القصوى	13.7	16	19	22.5	28.6	34.3	38.2	38.4	32.2	26.1	18.5	14.8
متوسط درجة الحرارة الأدنى	3.6	5.1	7.1	10.4	15.1	20.1	23	23.4	19	13.8	8.4	4.6
متوسط الحرارة	8.65	10.55	13.05	16.55	21.8	27.2	30.6	30.9	25.6	19.95	13.45	9.7
الفارق الحراري السنوي الليلي	10.1	10.9	11.9	12.3	13.5	14.2	15.2	15	13.2	12.3	10.1	10.2

المصدر: حاجي محمد- مساهمة الجانب الإجتماعي للسكن في التوسع العمراني- مذكرة لنيل الماجستير في الهندسة المعمارية – جامعة محمد خيضر بسكرة- 2007.

رسم بياني للجدول رقم 05 :

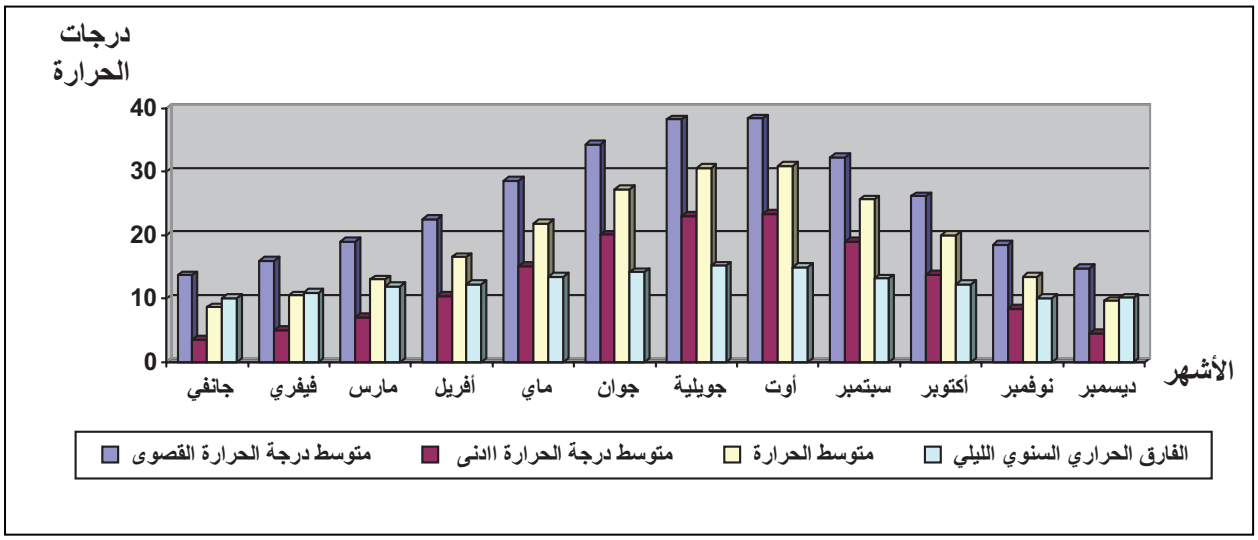

المصدر: من إعداد الباحث 2008

1- 2-3 - التســاقط :

حـسب محطــة الأرصــاد الجويــة بمطــار عـين الـديس ، فـإن المتوسـط الـسنوي للتـساقـــط لا يتعـدى(262 مـم) فـي الـسنة فـي الفتـرة الممتـدة مـا بـين(1985) و (1996) فمعـدل كميـة التـساقط لـم يتعـدى (178 مـم)فـي الـسنة أمـا فيمـا يتعلـق بالجليـد تـم تـسجيل 30 يومـا يتـشكل فيـه الجليد خلال السنة .

1- 3- 3 - الرطوبة :

الرطوبة النسبية تتراوح ما بين(40%) و (60%)مع حد أدنى يقدر بـ (21%)خلال الفصل الحار. الجمع و الدمــج بين درجة الحرارة المرتفعــة و الرطوبة المنخفضة تجعـل صيف بوسعــادة أكثـر حرارة و جفافا .

1- 3- 4 - الريــاح :

لقد أثر الموقع الجغرافي المميز لمنطقة بوسعادة المتمثل في السلاسل الجبلية المحيطة بالمدينة بشكل كبير في توجيه الرياح التي تهب على المنطقة ، بحيث تتجه كل التيارات الهوائية نحو منخفض واد بوسعادة المتمثلة في :

* البحري : رياح شمالية بحرية تحمل أمطارا و أحيانا ثلوجا خلال بعض أيام الشتاء .

* الضهراوي : يهب غالبا في الشتاء من الجهة الشمالية الغربية ، يحمل الرطوبة و البرودة الشمالية و أحيانا أمطار .

* الغربي : رياح جافة و باردة شتاءا و جافة عاصفة صيفا .

* السيروكو : جد ساخن يهب خلال شهر تقريبا من فصل الصيف .

* الشرقي : يمر بمرتفعات الأوراس شتاءا حاملا موجة من البرد الذي يتحول صيفا إلى رياح جافة .

1-4- الخصـائص الجغرافية :

إن جغرافية المكان تلعب دورا كبيرا في التأثير على مناخ المنطقة ، فمدينة بوسعادة الموجودة ضمن حوض الحضنة ، هذا المنخفض الشبه جاف الذي يبلغ متوسط إرتفاعه (400 م) عن سطح البحر المحاط بجبال التي يتقدر علوها بــ(1000 م) يكسب المنطقة مميزات مناخية خاصة ، حيث تنقسم منطقة الحضنة إلى أربعة مناطق متمايزة : الجبل ، السهل ، الشط ، الرمال.

فمنطقة بوسعادة تشكل نقطة ربط بين السهل و الجبل إذ تتجلى على شكل رواق طبيعي يتجه من الغرب و الجنوب الغربي نحو الشرق و الجنوب الشرقي ، الذي يعمل على إستقطاب الاضطرابات الجوية الغربية و الشمالية الغربية المحملة بالأمطار الوحيدة التي يمكنها بلوغ المنطقة إلا أن هذه الإضطرابات أثناء مسارها من الأطلس المغربي نحو منطقة الحضنة تمر عبر الهضاب الوهرانيــة و كذا السهول العليا الوسطى التي تفرغ جل حمولتها بها .

أما الاضطرابات الشمالية و الشمالية الشرقية فهي أقل ترددا ، غير أنها غالبا ما تكون محملة بالثلوج حيث يمكن أن يصل عدد المرات التي تثلج إلى 9 مرات في السنة[37].

لقد لعب المجال الطبيعي لمدينة بوسعادة على عكس مدينة المسيلة بوجود ثلاث كتل تضارسية تتحكم في توجيه و تحديد النسيج العمراني من جهة و تؤثر على المناخ من جهة أخرى .

1-4-1 - السلاسـل الجبلـيـة :

لقد عملت التضاريس المشكلة للمحيط الطبيعي على جعل مدينة بوسعادة تظهر على شكل رواق بين السلاسل الجبلية التالية :

- السلسلة الأولى تمتد من الشمال نحو الجنوب موازية مجرى واد بوسعادة ، بحيث تتألف من جبل موبخرة (772 م) يوازيه جبل كردادة (947 م) تستند إلى الواحة.
- السلسلة الثانية من الشرق نحو الغرب المتمثلة في جبل منكب سيدي إبراهيم (718 م) جبل المعلق في أقصى الحدود الجنوبية أعلى قمة به تبلغ (1343م) .

[37]- حاجي محمد- مساهمة الجانب الإجتماعي للسكن في التوسع العمراني- مذكرة لنيل الماجستير في الهندسة المعمارية – جامعة محمد خيضر بسكرة- 2007 .

2- الدراســة الـديمغرافيـــة :

2-1 - النمو السكـانـي:

لقد ظلت مدينة بوسعادة تحتل المرتبة الأولى على مستوى ولاية المسيلة من حيث عدد السكان إلى غاية سنة 1998 أين احتلت المرتبة الثانية بعد مدينة المسيلة ، و هذا يظهر جليا في الجدول الآتـــــــــــــي:

الجدول رقم 06: تطور سكان مدينة بوسعادة مقارنة بمدينة المسيلة

السنوات / المدينــة	1966	1977	1987	1998	2008
بوسعادة	26021	50369	69620	102245	123236
المسيلة	35377	50708	82877	121683	151719

المصدر: مديرية التخطيط DPAT 2008

رسم بياني للجدول رقم 06:

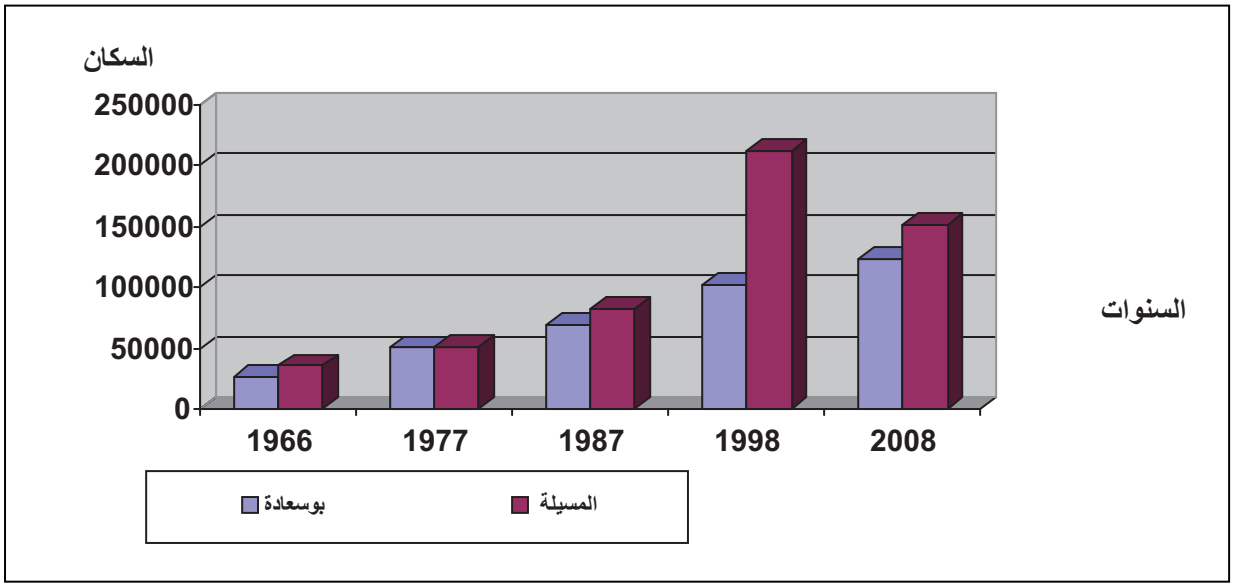

المصدر: من إعداد الباحث 2008.

و فـي هـذا الإطـار سـجلت مدينـة بوسـعادة معـدلا كبيـرا لنمـو الـسكان مقارنـة بالمعـدل الـوطني من خلال عمليات التعداد العام للسكن و السكان كما هو موضح في الجدول رقم (07).

الجدول رقم 07: معدل النمـو السكانــي

معدل النمو	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998
بوسعادة	/	%3.28	% 3.55	% 3.32
الوطنــي	% 3.21	% 3.85	% 2.27	% 2.34
عدد السكان	50369	69620	102245	123236

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية بوسعادة .

رسم بياني للجدول رقم 07:

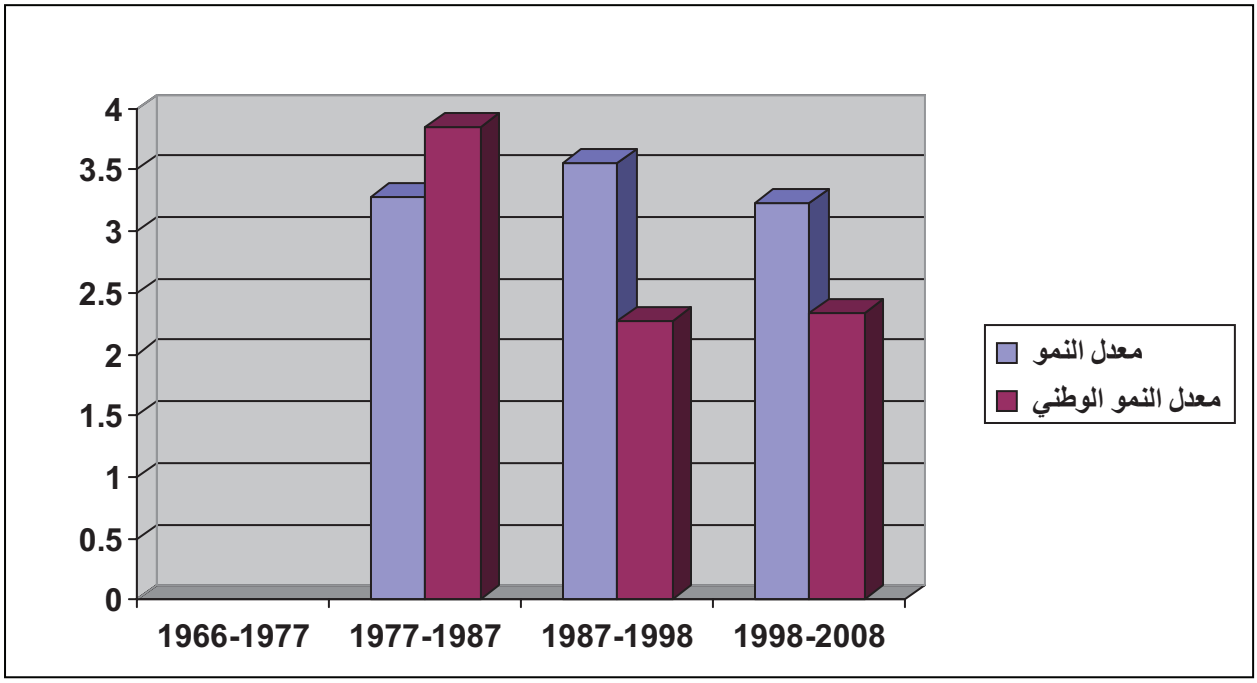

المصدر: من إعداد الباحث 2008 .

2-2 - توزيع السكان :

تعتبر مدينة بوسعادة من المدن غير المتجانسة من ناحية توزيع السكان بحيث يتوزع السكان كالآتي :

- نطاق التمركز الكثيف : يمثله التجمع الرئيسي الذي يشكله مركز البلدية حيث بلغ عدد السكان سنة 2008 حسب مصلحة الإحصاء بالبلدية (109541) نسمة بعد ما كان (97671) نسمة سنة 1998.
- نطاق التمركز المتوسط : يتمثل في التجمع الثانوي بالمعذر إذ بلغ عدد السكان (13375) سنة 2008 بعدما كان (3943) سنة 1998.
- نطاق التمركز المنخفض : و تمثله المناطق المبعثرة التي بلغ عدد السكان بها (320) نسمة سنة 2008 بعد أن كان (631) نسمة سنة 1998

و يمكن تلخيص ما قيل في الجدول رقم (08) :

الجدول رقم 08: توزيع السكان داخل إقليم البلدية

الفترة / النطاق	1998		2008	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
مقر البلدية	97671	95.52	109541	88.88
التجمع الثانوي المعذر + المدينة الجديدة	3943	3.85	13375	10.86
المناطق المبعثرة	631	0.61	320	0.26
المجموع	102245	%100	123236	%100

المصدر: مكتب الإحصاء بلدية بوسعادة 2008.

رسم بيانى للجدول رقم 08 :

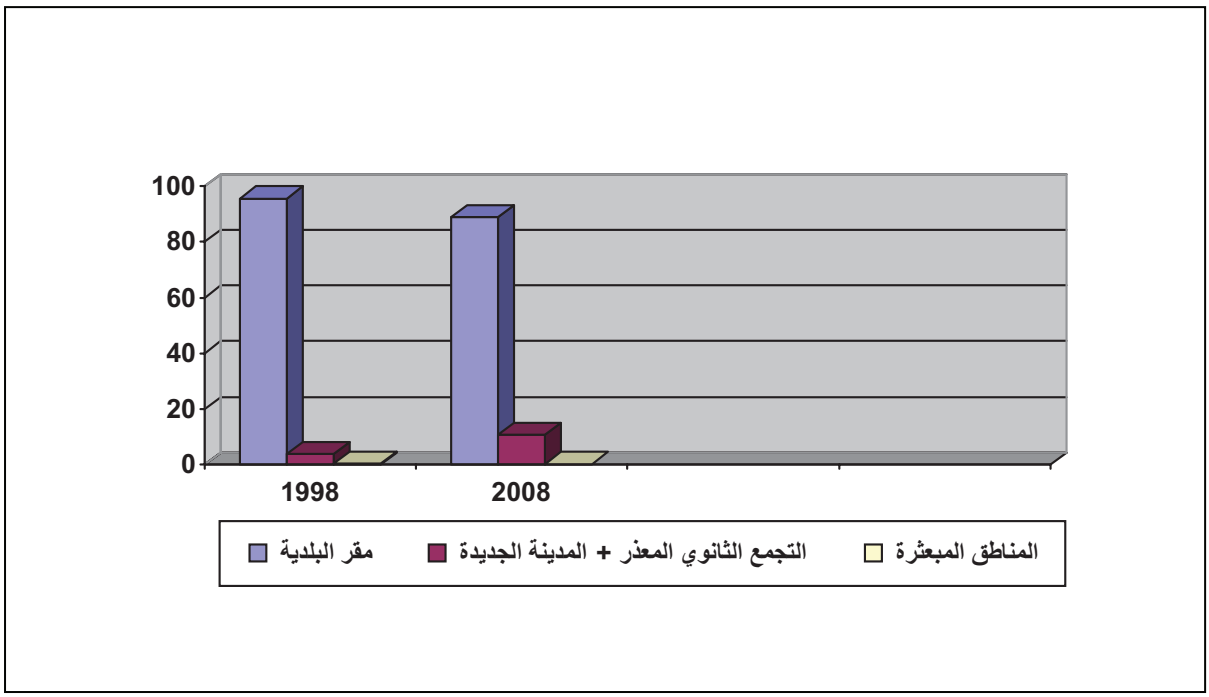

المصدر: من إعداد الباحث 2008

يعود هذا التوزيع المتباين و غير المتجانس للسكان في بلدية بوسعادة إلى سنوات السبعينات و الثمانينات أين لوحظ غياب كلى لتصور تنمية إقليمية بالنسبة لمنطقة الجنوب للولاية حيث كان التركيز آنذاك على تنمية مدينة بوسعادة فقط ، و بالتالي كان الفارق في مستويات الخدمة التي تقدمها التجهيزات و الهياكل القاعدية ، مقارنة بما هو موجود في المناطق و البلديات المجاورة ، مما دفع بالكثيرين من السكان الذين هم بحاجة ماسة لهذه التجهيزات إلى النزوح نحو بلدية بوسعادة ، و بالطبع و في ظل عجز السلطات المحلية في توفير المجال المهيأ لذلك ، كانت ولادة أربعة أحياء فوضوية و هي كالتالي :

- سيدي سليمان : 14987 نسمة .
- ميطـــــــــر : 7019 نسمة .
- ثنيـــة الزابي : 13020 نسبة
- الرصفـــــــة : 2267 نسمة

ومـا يمكـن إستخلاصـه كـذلك مـن قرائتنـا لهـذا الجـدول هـو أن سـنة(2008) شـهدت إرتفـاع عـدد الـسكان التجمـع الثـانوي (المعـذر – المدينـة الجديـدة) إلـى ثلاثـة أضـعاف بحيـث كان عدد سكانه(3943) سنة (1998) ليرتفع إلى(13375) سنة (2008).

و هـذا ممـا لاشـك فيـه كـان نتيجـة أولا إسـتدباب الأمـن و الطمأنينـة بعـد سـنوات المحنـة التـي عرفتهـا الـبلاد ، ثانيـا إلـى الـسياسات التـي بـدأت الدولـة تنتهجهـا فـي الميـدان الفلاحـي مثـل برنـامج الـدعم الفلاحـي و غيـره و كـذلك إلـى غيـاب مناصـب الـشغل داخـل المدينـة و داخـل القطاعـات الأخـرى غيـر الفلاحيـة . هـذا بالإضـافة إلـى إسـتقطاب المدينـة الجديـدة إلـى أعـداد كبيرة من السكان بعد نفاذ المجال داخل التجمع المركزي أو المدينة القديمة.

فحـين نلاحـظ كـذلك تقلـص عـدد سـكان الريـف إلـى الـضعف و هـذا راجـع كمـا ذكرنـا سـابقا إلى غياب سياسات واضحة ومشجعة لتثبيت سكان الأرياف .

3-2 - التقدير المستقبلي للسكان :

لقـد كـشفت عمليـة الإحـصاء الأخيـرة لـسنة (2008)عـدم صـحة التقـديرات التـي جائـت بهـا الدراسـة الإستـشرافية التـي اعتمـدت فـي تقريـر مراجعـة المخطـط التـوجيهي للتهيئـة و التعميـر سـنة(2005) ، للتطلـع للنمـو الـسكاني علـى المـدى القريـب ، المتوسـط و البعيـد حيـث كـان تقدير السكان للآفاق المستقبلية حسب الجدول رقم (09) كالتالي :

الجدول رقم 09 : الآفـــاق المستقبلية

الفتـــرة / المناطـــق	1998	2005	2010	2015	2025
مقـر البلديـــــة	97671	119888	141155	166195	230389
التجمع الثانـــوي المعذر–المدينة الجديدة	3943	5336	6283	7398	10256
المناطق المبعثرة	631	3301	3887	4577	6345
المجموع	102245	128525	151325	178170	246990

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية بوسعادة.

رسم بياني للجدول رقم 09 :

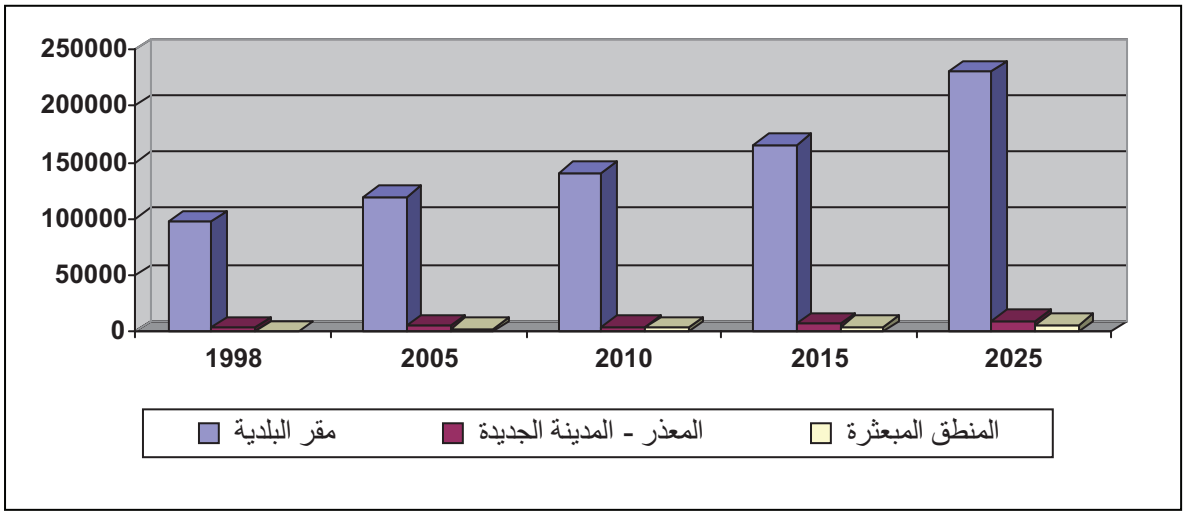

المصدر: من إعداد الباحث 2008

أول شيء يمكن ملاحظته هو المغالطة الكبيرة التي جاء بها هذا الجدول حيث أن عدد السكان لبلدية بوسعادة سنة(2005) و المقدر بـ (128525) فاق عدد السكان الحقيقي الذي بلغ (123236) نسمة حسب التعداد العام للسكان و السكن(RGPH) لسنة (2008) وهذا ما يوضحه الجدول رقم (09).

و إذ كان هذا حال آخر دراسة (مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير) و التي تعتبر أهم وثيقة يعتمد عليها في تسيير شؤون هذه البلدية ، فالنتيجة حتما تكون كارثية في رسم الآفاق المستقبلية للتنمية فيها .

وبتعبير آخر كيف يمكن تقدير الاحتياجات المستقبلية بدون معرفة العدد الحقيقي للسكان و هذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى مواكبة أدوات التعمير و البناء للتوسع العمراني لهذه المدينة ؟ حيث نلاحظ أن حقيقة الزيادة السكانية للعشرية السابقة لم تصل إلى العدد الذي جاءت به دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كما هو مبين في الجدول رقم (10)

الجدول رقم10 : مقارنة بين ملخص التعداد العام للسكن و السكان سنة 1998-2008 ببوسعادة

ت.ع.س.س	عدد السكان	عدد المساكن المشغولة	عدد الأسر	معدل شغل المسكن	متوسط حجم الأسرة
1998	102245	13130	18311	7.87	5.58
2008	123236	17703	19087	6.96	6.45

المصدر: مكتب الإحصاء بالبلدية ، سنة 2008.

من خلال هذه المقارنة نلاحظ بالإضافة إلى الزيادة في عدد السكان ، أن عدد المساكن المشغولة إنتقل من (13130) مسكن في سنة (1998) إلى (17703) مسكن في سنة (2008) أي بزيادة (4573) مسكن مشغول أي بنسبة (457.3) في كل عام ، و في المقابل نجد أن معدل شغل المسكن ، و متوسط حجم الأسرة شهدا إنخفاظا ملحوظا ، و هذا راجع إلى إنقسام الأسرة ، و البحث عن الإستقلالية .

بالإضافة إلى النزوح الريفي غير المنقطع نحو المدينة ، و خاصة ذلك النزوح من البلديات المجاورة الذي تعرفه مدينة بوسعادة و هذا راجع لما تتوفر عليه هذه المدينة من إمكانيات إقتصادية و ثقافية ....إلخ ، مقارنة بما هو موجود لديهم .

و في ظل غياب تنمية إقليمية شاملة ، الأمر الذي فاق توقعات و إمكانيات المتوفرة لدى المسؤولين عن تسيير شؤون مدينة بوسعادة ، الأمر الذي نتج عنه نفاذ كلي للمجال المسطر في المخطط التوجيهي للتهيئة والتنظيم سواءا بالنسبة لطالبي القطع الأرضية المخصصة للبناء أو الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية ، بحيث تم ضخ العديد من برامج السكن و بعض التجهيزات العمومية خارج مخططات شغل الأراضي أي في القطاعات القابلة للتغيير على المدى المتوسط مثل مشروع إنجاز مؤسسة إعادة التربية – طريق الجزائر ، و الشروع في إنجاز مخطط شغل الأراضي جديد في طريق الجزائر غير موجود أصلا في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لسنة (1996).

و من خلال الدراسة الميدانية ، و الإستبيان الذي تم تقديمه لمجموعة من المواطنين من حي ميطر و حي الرمال الذهبية تبين أن نسبة القادمين من البلديات المجاورة بلغت (92%) و (6 %) خارج الولاية و (2 %) من الريف .

و لقد تجسدت هذه الهجرة في الأرقام التي تحصلنا عليها من خلال مكتب الإنتخابات ببلدية بوسعادة و هذا حسب ملفات تحويل الإقامة نحو المدينة كما هو موضح الجدول رقم(11) :

الجدول رقم 11:تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة

السنة / مدينة بوسعادة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تحويل الإقامة	41	122	140	293	430	38	2800	872	391	1090	571	785	607	536	459	877	760	1080	516	707

المصدر: سجلات الامرجعات الإنتخابية – مكتب الإنتخابات لبلدية بوسعادة 2008 + إعداد الباحث.

رسم بيانى للجدول رقم 11: تحويل الإقامة نحو مدينة بوسعادة

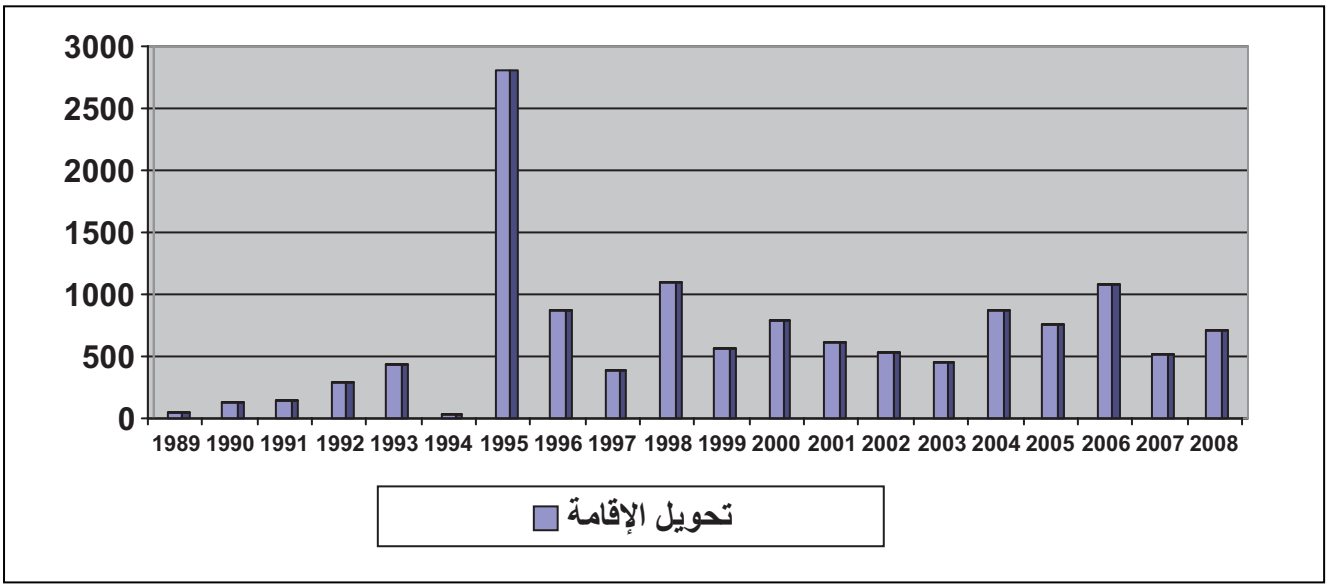

المصدر: من إعداد الباحث 2008

من خلال قراءتنا لهذا الجدول و هذا الرسم البياني نلاحظ أن الجانب الأمني لعب دورا أساسيا في تغيير نسبة الهجرة إلى مدينة بوسعادة ، بحيث أنه ابتداءا من سنة (1989) إلى غاية سنة (1992) كان العدد يتضاعف من عام لآخر ، لكن في سنة (1994) تقلص العدد بأقل مما كان عليه سنة (1989) و هذا راجع لتدني الظروف الأمنية التي عاشتها مدينة بوسعادة آنذاك و لإستقرار نفس الظروف في الأرياف ، في حين نلاحظ أنه إبتداءا من سنة(1995) و بعد تحسن الظروف الأمنية داخل مدينة بوسعادة ، و بدأت تتدهور البلديات المجاورة و في الريف، عادت النسبة من جديد إلى الإرتفاع ، لكن بشكل مخيف و مقلق بالنسبة للمسيرين المحليين ، حيث وصلت إلى حد (2800)محول إقامة سنة (1995).

و من خلال تفحصنا لسجلات تحويل الإقامة بالبلدية تبين أن نسبة حوالي (70%) كلها هجرة داخل تراب الولاية و خاصة من بلديات الجهة الجنوبية للولاية أين تقع بلدية بوسعادة و تجدر الإشارة هنا أنه في عملية التعداد العام للسكان و السكن لسنة (1998) تم إحصاء حوالي (5500) نسمة تقطن في بلدية بوسعادة بينما هي مسجلة في بلديات مجاورة

أخـرى ، بينمـا فـي عمليـة التعـداد لـسنة (2008) فـتم تـسجيل حـوالي (6500) نـسمة (إقامـة غير شرعية) .

يتـأثر نمـو الـسكان بعـدة عوامـل سـواء بالزيـادة أو النقـصان ، و مـن هـذه العوامـل الهجـرة و الزيادة الطبيعية .

و فـي تقـديرنا للآفـاق المـستقبلية الديموغرافيـة أخـذنا هـذه العوامـل بعـين الاعتبـار لمـا لهـا مـن تـأثير كبيـر علـى وتيـرة التزايـد كمـا هـو الحـال فـي أغلـب منـاطق التـراب الـوطني ، و علـى هـذا الأسـاس اعتمـدنا فـي تقـديرنا للـسكان علـى معـدل النمـو المـستنتج مـن خـلال التعـداد العـام للـسكان و الـسكن لـسنة (2008) للفتـرة بـين (1998-2008) و هـو(2.09 %) وهـذا مـا يوضحه الجدول رقم (12) الآتي :

الجدول رقم 12: تقدير السكان للآفـاق المستقبليـة

الفتـــرة / المناطـــق	1998	2008	2018	2028	معدل النمو
مقر البلدية	97671	109541	132435	160113	2.09
التجمع الثانوي : المعذر + المدينة الجديدة	3943	13375	16170	19549	2.09
المناطق المبعثرة	631	320	386	466	2.09
المجموع	102245	123236	148991	180128	2.09

المصدر: الباحث + مكتب الإحصاء 2008 – بلدية بوسعادة .

و بهذا يمكن إعطاء صورة للمسيرين المحليين لما يكون عليه تقدير السكان في المستقبل و هذا من أجل رسم سياسة بهذه البلدية ترمي إلى إمتصاص الضغط المفروض على مركز البلدية باتجاه المناطق المبعثرة ، و التجمع الثانوي ، و أيضا للاستعداد لأي تغييرات إدارية قد تطرأ و ما يترتب عنها من زيادات في حجم مختلف الإحتياجات ، مما يستلزم التفكير بجدية في كيفية إستغلال المجال المتوفر لدى البلدية و القابل للتعمير على المستويات القريب ،المتوسط و البعيد و هذا من أجل الإستعداد الجيد لهذه التغييرات المستقبلية .

3- الدراسة الاجتماعية و الاقتصادية :

إن وجود مدينة بوسعادة على الطريق الوطني رقم(08) الجزائر – بوسعادة و الطريق الوطني رقم (46) بسكرة – الجلفة ، كان له دور كبير في إنتعاش المنطقة إقتصاديا بالإضافة إلى وجود المحيط الفلاحي المعذر الذي أصبح يلعب دورا هاما في مجال تموين السوق الوطنية بالخضر و الفواكه .

كما أنه من البديهي كذلك ذكر الطابع السياحي الذي تتميز به المنطقة مما ساعد على تحريك العجلة الاقتصادية بهذه البلدية ، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي :

3-1 - الفلاحـــــة :

لقد ظلت مدينة بوسعادة تلعب دورا هاما على المستوى الولائي و حتى على المستوى الإقليمي بصفتها ثاني أهم تجمع حضري بولاية المسيلة ، إذ تتميز بنشاطها الفلاحي الذي شكل منذ وجودها النشاط الاقتصادي الأساسي ، وهذا لخصوبة أراضيها من جهة ، ومن جهة ثانية لتوفر المجاري المائية كعامل أساسي لوجود و دوام هذا النشـــاط.

فحسب مندوبية الفلاحة لبلدية بوسعادة قدرت المساحة المخصصة للفلاحة سنة (2003) بحوالي (23000هـ) أي بنسبة (30.19 %) من المساحة الإجمالية لبلدية بوسعادة و المقدرة بـ (25500هـ) منها (25800هـ) مستغلة في الفلاحة أي بنسبة (10.11%) من المساحة الفلاحية الإجمالي و هي موضحة في الجدول رقم(13)التالي :

جدول رقم 13: المساحة المخصصة للفلاحة

المساحة / السنة	المساحة الفلاحية الإجمالية (SAT)هـ	المساحة الفلاحية المستغلة (SAU)هـ	%	المراعي (هـ)	%	أراضي غير منتجة	%	حلفاء	%	الغابات	%
2002	24860	4790	19.20	12600	50.68	2500	10.05	3080	12.38	1700	6.83
2003	23000	2580	11.22	15620	67.91	100	0.43	3000	7.66	1700	7.39

المصدر: - تقرير – مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2006.

و تقدر المساحة الإجمالية للفلاحة بـ (23000 هـ) من بينها (2580 هـ) صالحة للزراعة أي نسبة (11.21 %) مستغلة من طرف (3760) فلاح حسب مندوبية الفلاحة لسنة (2003) و تنقسم إلى (2260 هـ) مسقية بنسبة (1.39 %) من المساحة الفلاحية الإجمالية ، أما المساحة الباقية فهي أراضي غير مستغلة للزراعة و تقدر بـ(20420 هـ) أي نسبة (88.78 %) من إجمالي المساحة الفلاحية [38].

أما بخصوص الشغل داخل القطاع الفلاحي ، فلقد تأثر فعلا بالتوجيهات السياسية للبلاد ، حيث نجد أن في سنوات السبعينيات (الثورة الزراعية) استقرار نسبي في عدد الشاغلين (14.41%) إلا أنه سرعان ما تقلصت هذه النسبة إلى (6.46 %) في الثمانينات ، بسبب تغيير الظروف و المعطيات ، حيث تم تعميم التعليم إلى جانب وفرة الشغل في القطاع الصناعي ، و الكسب السريع ، الأمر الذي خلق توجها نحو مغريات العصرنة خاصة في صفوف الشباب .

[38]- BISKRA–URBA - تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المرحلة الثانية 2006 ص 13.

إلا أن القطاع الفلاحي شهد في السنوات الأخيرة إنتعاشا كبيرا منذ الشروع في الإصلاحات الفلاحية عن طريق تشجيع الإستثمار الفلاحي حيث بلغت نسبة الشاغلين فيه بـ (25.61%) سنة (2002) حسب مندوبية الفلاحة .

رغم هذا كله إلا أننا نجد أن القطاع ما يزال يعاني من عدة مشاكل تعترض تنميته و تعيق أهدافه ، و من بين هذه المشاكل :

- عدم إستغلال المياه السطحية إستغلالا يمكن له أن يعود بالفائدة على القطاع الفلاحي ككل .
- خطر الكثبان الرملية الزاحفة على الأراضي الفلاحية إنطلاقا من الجهة الجنوبية الغربية لهذه الأراضي.
- الإستهلاك العشوائي للطبقات المائية من خلال إنجاز المناقب بدون رخص .
- نقص في التزويد من مختلف الشبكات (خاصة الكهرباء) .
- غلاء فاتورة الكهرباء بحيث نجد أن جل الفلاحين مزودين بالكهرباء الصناعية و ليست الكهرباء الريفية .
- نقص المسالك الفلاحية (المعبدة) التي من شأنها أن تعطي دفعا لهذا القطاع .
- غياب أراضي محددة و واضحة مخصصة للإستثمار في الميدان الفلاحي أو لإنجاز وحدات صناعية مكملة .
- غياب وحدات للإنتاج الفلاحي و معالجة المنتجات الفلاحية و كذلك و حدات للأدوية الفلاحية .
- غياب استيراتيجية و طنية أو إقليمية لترشيد المنتوج الفلاحي حسب الحاجة التي تمليها المصلحة الوطنية .
- غياب سياسة و طنية لتسويق المنتوج الفلاحي .

2-3 - الصناعة و الأشغال العمومية :

يضم هذا القطاع المنطقة الصناعية الواقعة في طريق المعذر و منطقة النشاطات و التخزين بحي ميطر إضافة على مجموعة من الوحدات الأخرى مثل المحاجر و هو يضم (7.23%) من إجمالي المشغلين .

ورغم هذا نلاحظ كذلك غياب قطب صناعي بارز و مؤثر في المنطقة الجنوبية ككل بالإضافة إلى عدم وجود سياسة توجيهية فعالة تساعد على جلب المستثمرين بها ، كما يلاحظ أيضا نفاذ الأراضي المخصصة للاستثمار، و اقتصر الحال على استفادة أشخاص ليست لهم القدرة و لا الرغبة في الاستثمار .

3-3 - الخدمات و القطاعات الأخرى :

رغم هذا النمو الديمغرافي الهائل الذي عرفته مدينة بوسعادة إلا أنه لم نشهد مقابل هذا إستيراتيجية للتشغيل ، و ذلك بإقامة و حدات صناعية صغيرة أو متوسطة و اقتصر الحال على قطاع الوظيف العمومي ، و التجارة و النقل حيث بلغ عدد المشتغلون في هذه القطاعات (10137) مشتغل أي بنسبة (71.12%) مقسمة كالتالي :

- (2553) مشتغل في التجارة .
- (49) مشتغل في النقل .
- (7535) مشتغل في الإدارة .

و هذا حسب ما جاء في تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة (2005).

4-3 - السيـــاحـــــة :

تعبـر مدينـة بوسـعادة مـن بـين المـدن القلائـل التـي اجتمعـت فيهـا مكونـات الجمـال الطبيعـي الـذي يجلـب إليـه الـسياح مـن كـل صـوب ، فنجـد الرمـال ، و المـاء و الواحـة ، ونجـد كـذلك بالمقابـل المرتفعـات الجبليـة ، و الثلـوج و الغابـات (بمنطقـة العنـق) ، بجـوار بلديـة الهامـل و جبـل امـساعـد هـذا بالإضـافة لـبعض المعـالم الـسياحية مثـل طاحونـة فيريـرو - بـرج الـساعة – فنـدق القائـد – فنـدق ترانـزات– ضـريح الرسـام نـصر الـدين دينـــــــي - و ضـريح الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية .

و كـان لهـا الأثـر الكبيـر فـي اسـتقطاب الكثيـر مـن الـسياح و خاصـة قبـل الثمانينـات إلا أن غيـاب سياسـة وطنيـة مـن أجـل تنميـة الـسياحة فـي وطننـا ، و انعـدام الثقافـة الـسياحية لـدى المـواطن الجزائـري ، و انعـدام الاسـتثمار الخـاص بهـذا القطـاع و كـذا مختلـف النـشاطـات الـسياحيـة الأخـرى المكملـة لـه ، أدى كـل هـذا إلـى عـــزول الـسياح عـن المنطقـة و بالتـالي تدهورت المعالم السياحية ، وقد تصبح يوما في مصب النسيان .

إلا أن الإنـسان البوسـعادي و مـن خـلال الإسـتبيان الـذي قمنـا بـه علـى يقـين بـان مدينتـه مازالـت مدينـة سـياحية بنـسبة (95 %) (بحـث ميـداني 2008) علـى أن تـتم إلتفاتـة المسؤولين إلى هذا القطاع و ترميم المعالم التي تدهورت وضعيتها بفعل عامل الزمن .

4- الـدراسـة الـعمـرانـيـة :

مـن خـلال دراسـة النـسيج العمرانـي لمدينـة بوسـعادة يـدرك جيـدا أهميـة المراحـل التـي مـر بهـا هـذا التطـور العمرانـي ، بالإضـافة إلـى وجـود العوامـل الطبيعيـة مـن الجبـال و الوديـان التـي لعبـت دورا كبيـرا فـي تحديـد نـوع و طبيعـة هـذا النـسيج العمرانـي بالإضـافة إلـى وجـود المحـاور الوطنيـة التـي كـان لهـا كـذلك بـالغ الأثـر فـي هيكلـة العمـران بالنـسبة لهـذه المدينـــة و رسم معالمه .

4-1- العوامل المهيكلة للنسيج العمراني :

لموقع مدينة بوسعادة بمميزاته الطبيعية كوجود الماء، ووجود الأراضي الخصبة و كذا تقاطع المحاوب الوطنية الرئيسية ، و الطريق الوطني رقم (08) (الجزائر – بسكرة) ، الطريق الوطني رقم (46) (المسيلة – الجلفة) ، الطريق الوطني رقم (89) باتجاه بلدية سيدي عامر و من ثم ولاية تيارت ،هذا الموقع كان له الأثر الكبير في تطور المجال البلدي بصفة عامة ، والمدينة بصفة خاصة ، متحكمة في ذلك عدة عوامل مهيكلة لهذا المجال تمثلت في ما يلي :

- شبكة الطرق الوطنية التي سبق ذكرها و التي قامت نوعا ما بتوجيه التوسع العمراني للمدينة .
- وجود الوديان (واد بوسعادة – وواد ميطر) اللذان ساهما في تحديد الشكل الحالي لنسيج العمراني للمدينة .
- الأراضي الرملية الواقعة بالجهة الغربية و الجهة الشمالية الشرقية للمدينة .
- .التضاريس الموجودة (جبل كردادة –و جبل موبخرة – و غيرها من الجبال الأخرى) و التي كان لها الدور الكبير في تحديد شكل التوسع العمراني للمدينة .
- الأراضي الفلاحية الموجودة بالجهة الشمالية الشرقية (التابعة لمحيط المعذر).
- قرب المنطقة الصناعية طريق بسكرة و منطقة النشاطات و التخزين بحي ميطر بحيث أصبحت محتواة داخل النسيج العمراني للمدينة .
- وجود الخط الكهربائي ذو التوتر العالي الموجود بإتجاه شمال - شرق ، جنوب- شرق و الذي يتطلب إحترام المسافة الأمنية المخصصة له .

4- 2- تركيبة المجال البلدي :

حسب ما جاء في تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التنظيم فإنه تم تقسيم المجال البلدي كالتالي :

4-2- 1- الأراضي المعمرة :

و هـي الأراضـي التـي تـضم النـسيج العمرانـي القـديم و الحـالي و الـذي تقـدر مـساحتـه بـ (1285.74) هكتـار ، و يمكـن تقـسيم النـسيج العمرانـي لمدينـة بوسـعادة حـسب نـشأتـه إلى ما يلـــــــــــي :

- القصـــــر :

يمثـل القـصر اهميـة كبيـرة علـى المـستويين التـاريخي و الـسياحي بحيـث يعتبـر الـشاهد الأساسـي علـى نوعيـة الحيـاة فـي ذلـك الوقـت ، و مكونـا موروثـا تاريخيـا و ثقافيـا بطريقـة تنظيمه العمراني و شكله الهندسي ، اللذان يميزان هذا القطاع عن غيره .

و هـو يتربـع علـى مـساحة حـوالي (25) هكتـار و بكثافـة سـكانية تـصل إلـى (275) سـاكن فـي الهكتـار الواحـد ، بينمـا نجـد جـل البنايـات ذات طـابع تقليـدي ، مبنيـة مـن الحجـــر و التـراب و الخـشب و بعلـو لا يتعـدى (ط+1) ، بينمـا نجـد الـشوارع ضـيقة و ملتويـة تتخللهـا من حين لآخر بعض السقيفات .

إلا أن هـــذا المـوروث الثقـافي بـدأ يفقـد مكانتـه و هـذا لتـدهور حالـة جـل البنايـات فيـــــه و لرحيـل أغلبيـــة ســاكنيه الأصـــليين علـــى أحيـــاء اخـــرى جديـــدة وتركـــه كمنطقـــة عبـــور للمـستأجرين القـادمين مـن خـارج المدينـة ، هـذا بالإضـافة إلـى غيـاب الدولـة فـي التكفـل بهـذا الإرث الثقافي و التاريخي رغم ما يحتويه من أهمية تاريخية و ثقافية و حتى علمية .

- حي الهضبة :

بنـي هـذا الحـي خدمـة للمعمـرين الـذين جـاؤو بعـد الـدخول الفرنـسي علـى منطقـة بوسـعادة بعـد سـنة (1849) و هـو يتربـع علـى مـساحة (56.66) هكتـار و كـان يظـم جميـع الإدارات المدنيـــة و العـــسكرية التابعـــة للاســـتعمار ، و معظـــم البنايـــات لا تتعـــدى الطـــابق الأرضـــي منظمـــة فـــي جـــذيرات (ILOTS) منتظمـــة و مكونـــة لـــشوارع عريـــضة و متعامـــــــدة

ونجد البنايات مبنية كلها بالآجر و الحجر مع دخول مادة الحديد في السقف كعوارض (POUTRELLES) .

- الحي الشمالي و الحي الجنوبي :

تكونا هذان الحيان أثناء الحقبة الاستعمارية ، و كانا نتاجا للنمو الديمغرافي للسكان المحليين و المرحلين بالقوة من طرف الإستعمار بغية خنق الثورة التحريرية في الجبال و لقد لعبت العوائق الطبيعية الموجودة كالسلسلة الجبلية التي تتوسط المدينة حاليا وواد بوسعادة دورا كبيرا في نمو هذين الحين ، و هما مبنيان بطريقة عشوائية و بعلو لا يفوق الطابق الأرضي ، و بشوارع ضيقة و موازية لمجاري مياه الأمطار ، و يتميزان كذلك بحركة ميكانيكية صعبة جدا بسبب الإنحدار الشديد كما يلاحظ إنعدام كلي للمرافق العمومية (المساحات الخضراء ، ساحات اللعب ، المراكز الصحية ...إلخ)، وبهما بناء متراص جدا .

- أحياء ما بعد الاستقلال :

لقد تكونت هذه الأحياء (حي اسطيح ، حي سليمان عميرات ، حي هواري بومدين ، حي مفدي زكريا ، حي الرمال الذهبية ، حي النصر) بعد الاستقلال على شكل التجزئة الترابية متأثرة بالنمط المعماري الفرنسي ، ذات شوارع عريضة و منتظمة تتخللها بعض المساحات الخضراء و لكن بنسبة اقل ، جل بنائها بالإسمنت المسلح نمط (POTEAUX - POUTRES) ، وبعلو يتراوح ما بين (ط +1 و ط+2) مع غياب كلي للانسجام و التناسق المعماريين .

- الأحياء الفوضوية :

و هي تلك الأحياء التي تكونت خاصة في السبعينات مثل حي سيدي سليمان – ميطر – الرصفة – ثنية الزابي و هي تكونت بطريقة فوضوية ، في ظل عدم قدرة

الإدارة من الناحية المادية و البشرية و ضعف القوانين هذا من جهة ، و في ظل تواطؤ مسؤولين محليين من جهة أخرى من اجل تعديل توازن قوى فاعلة في العملية الإنتخابية.

و قد تميزت هذه الأحياء بإستعمال الإسمنت و القصدير في المرحلة الأولى من البناء مع ضيق الشوارع و عدم إنتظامها بالإضافة إلى عدم ترك مجالات للتجهيزات العمومية و المساحات الخضراء ، مما جعل هذه الأحياء تفتقر إلى كل مرافق الحياة من إنعدام التهيئة العمرانية ، التجهيزات العمومية ، بالإضافة إلى تدني مستوى المعيشة وتفشي السرقة والإحساس بالفوارق الإجتماعية ...إلخ .

- المناطق الصناعية :

لقد تم برمجة منطقتين صناعيتين إحداهما طريق بسكرة و تحتوي على (538) قطعة مجزأة على مساحة (114) هكتار و الثانية بحي ميطر تحتوي على (54) قطعة مجزأة على مساحة (34.88) هكتار ، و هي عبارة عن حظائر نصف كاملة كان الهدف منها بعث النشاط الصناعي من أجل إمتصاص البطالة إلا أن الإستفادات كانت لغير أصحابها ، بالإضافة إلى عزول المستثمرين الحقيقيين عن هذه المناطق لغياب التهيئة العمرانية كليا و كثرة الإجراءات البيروقراطية من أجل الحصول على قطعة أرض .

كما يلاحظ أن هذه المناطق أصبحت محتواة داخل النسيج العمراني ، و أصبحت تشكل عائقا أمام التمدد الطبيعي للمدينة .

4-2-2 - الأراضي غير الصالحة للتعمير :

و هي تلك الأراضي التي تمثل إرتفاقات بعض العوائق سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان ، و التي تمنع أي توسع محتمل أو تدخل عمراني عليها و هي كالتالي :

- حواف الوديان و طبيعتها الرملية و التي يجب تشجيرها و التي تتربع على مساحة (2155.08) هكتار .

- الجبال و التضاريس المحيطة بالنسيج العمراني للمدينة و الواقعة في حدود البلدية و التي يستحيل تهيئتها أو التدخل عليها عمرانيا و المقدرة مساحتها بـ (9391.91) هكتار

- بالإضافة إلى الأراضي الفلاحية و المشجرة و التي تقدر مساحتها بـ (3005.54) هكتار ، و بالتالي يصبح إجمالي مساحة هذه الأراضي هو (14480.56) هكتار .

4-2- 3 - الأراضي القابلة للتعمير :

وتتمثل في الأراضي الخالية من العوائق و التي يمكن استغلالها عمرانيا و قابلة لتوسع المدينة عليها دون أي عائق أو تكلفة و هي كالتالي :

- أراضي شاغرة محصورة بين جبل قوري هور وواد ميطر بالجهة الشمالية للمدينة وتتربع علي مساحة مقدرة بـ (1647.49) هكتار .

- أراضي شاغرة محصورة بين منكب سيدي إبراهيم و الطريق الوطني رقم(46) باتجاه بسكرة بالجهة الشرقية للمدينة و تتربع على مساحة مقدرة بـ (51.92) هكتار

- أراضي شاغرة واقعة بالجهة الشرقية للمدينة شرق منطقة النشاطات و التخزين و تتربع مساحتها على (162.24) هكتار .

- بالإضافة إلى جزء آخر بالجهة الجنوبية للمدينة محصورة بين نسيج المدينة و جبل كردادة يتربع على مساحة تقدر بـ (34.90) هكتار ، و بالتالي فإن إجمالي مساحة هذه الأراضي هو (1833.69) هكتار و من هذا يمكن الإشارة إلى أنه يجب أخذ بعين الاعتبار هذا الحيز المتبقي من الأراضي الصالحة للتعمير و هذا لرسم الاحتياطات المستقبلية للأجيال القادمة في ظل تنمية مستديمة .

- **الخلاصـــــة :**

مدينـة بوسـعادة بموروثهـا التـاريخي و الثقـافي المتمثـل فـي القـصر ، و مـا يحملـه مـن معـالم تاريخيـة وثقافيـة وحتـى سـياحية أخـرى مثـل (مـسجد النخلـة – مقبـرة الأميـر الهاشـمي – ضـريح نـصر الـدين دينـي – طاحونـة فيريـرو...إلـخ) بالأضـافة إلـى موقعهـا الإسـتراتيجي كبوابـة للـصحراء علـى المحـاور الوطنيـة الرئيـسية : الطريـق الـوطني رقـم (08) الجزائـر-بوسـعادة و الطريـق الـوطني رقـم 46 بـسكرة – بوسـعادة الجلفـة بالإضـافة إلـى تميـز طبيعتهـا الخلابـة التـي جمعـت بـين الرمـال و الواحـة ، و المـاء المتـدفق مـن الـوادي و بـين الجبـــــال و الغابات المجاورة .

و أهلهـا هـذا بـأن تكـون قبلـة للـسياح ، و مقـصدا للنـازحين مـن الريـــف و مـن البلـديات المجـاورة بفعـل الظـروف الـسيئة هنالـك ، الأمـر الـذي نـتج عنـه توسـع عمرانـي هائـل ، تمثـل فـي إسـتهلاك مـا كـان مخـصص فـي المخطـط التـوجيهي للتهيئـة و التعميـر فـي وقـت وجيـز ممـا إسـتدعى مراجعتـه ، و مخلفـا وراء ه أحيـاء مخططـة لا مجـال فيهـا للتـنفس ، ولا حتـى لإنجـاز مرافـق عموميـة ، فمعـدل شـغل الأراضـي مرتفـع جـدا فـي عمومـه ، لأن العـشوائية فـي إسـتغلال الأراضـي فـي بعـض الأحيـان أدى إلـى القـضاء علـى أرضـيات كانـت مخصـصة لتجهيـزات عموميـة أو حـدائق ، بالإضـافة إلـى التهيئـة العمرانيـة ممـا زاد فـي معانـات الموطنين .

و بخـصوص الأحيـاء الفوضـوية فـالأمر خطيـر جـدا حيـث نحـد أن مدينـة بوسـعادة تحتـوي علـى أربعـة أحيـاء كبيـرة كلهـا مبنيـة بطريقـة فوضـوية و لا تتـوفر علـى أدنـى شـروط الحياة ، بالإضافة لتشويه المنظر العام للمدينة و عرقلة النمو الطبيعي لها .

فالـدارس لمدينـة بوسـعادة يجـد أن هـذا التوسـع العمرانـي تـارك وراءه أثـارا مكلفـة لميزانيـة الدولـة و محيـرا لأي مـسؤول يرغـب فـي النهـوض بتنميـة هـذه المدينـة علـى الـصعيد الخـدماتي، الثقـافي ، الإجتمـاعي ، الإقتـصادي ...إلـخ ، لأن مدينـة بوسـعادة تعتبـر نـسق صغير يؤثـــر و يتأثر في نسق كبير اسمه المنطقـــة الجنوبيـــة لولاية المسيلة.

الـفـصـــل الـخـامـــس

أثـــر التوسع العمراني على تسيير المدينـــة

- مقـــدمـــــة.

1- مراحل التوسع العمراني بمدينة بوسعـــــادة .

2- أشكـــال التوسـع العمرانـي بمدينة بوسعـادة.

3- إنعكاسات التوسع العمراني على تسيير المدينة.

- الخـــلاصـــــــة .

- مـــقـــدمـــــة:

لا شك فـي أن الـدارس لمدينـة بوسـعادة يـدرك جيـدا أنهـا تعـاني مـن إخـتلالات كبيـرة فـي تـسيير مجالهـا العمرانـي الـذي دومـا مـا كـان يـستهلك مـا هـو مبـرمج سـواء علـي مـستوى القريـب أو المتوسـط فـى وقـت قـصير جـدا ، وهـذا بـسبب غيـاب تنميـة إقليميـة شـاملة ، ممـا سـاعد علـى النـزوح نحـو مدينـة بوسـعادة ، هـذا بالإضـافة إلـى عجـز المـسير المحلـي فـي رسـم اسـتيراتيجية للـتحكم فـي المجـال العمرانـي قـصـــــد توجيهـه إلـى مـا هـو احـسن ممـا هـو عليه الآن.

و لقـد كـان للحقـب التاريخيـة التـي مـرت بهـا المدينـة الأثـر الكبيـر علـى توسـعها المجـالي شـكلا و مـضمونا و حتـى علـى طريقـة التـسيير ، ولقـد لعبـت كـذلك العوائـق الطبيعيـة التـي تميـزت بهـا المنطقـة دورا كبيـرا فـي رسـم أشـكال التوسـع المجـالي و هـذا مـا سـنأتي إلـى توضيحه في هذا الفصل .

1- مراحـــل التوســـع العمراني لمدينة بوسعادة :

العمـران فـي الجزائـر كـان دومـا نتـاج الـسرعة ، فغـداة الإسـتقلال كانـت الأولويـة فـي كيفيـة الإسـتجابة لحاجيـات الـسكان فـي مجـال الـسكن ، الأمـر الـذي نـتج عنـه أحيـاء عبـارة عن مراقـد (cités dortoires) في كل المدن ، نفتقد إلى الـروح و الجمال وحتى إلى

الهياكـل العموميـة المكملـة إلـى حيـاة المـواطنين ، و هـذا فـي ظـل غيـاب سـياية وطنيـة للحفـاظ علـى التـراب المعمـاري الـذي تـسخر بـه ممـدنا و محاولـة بعثـه مـن جديـد فـي إطـار مـا يـسمى بالأصـالة و المعاصـرة ، بالإضـافة إلـى توسـع مفهومـه بحيـث يعتبـر عامـل تنمـوي هـام فـي مجـال التخطـيط العمرانـي المحلـي و الاقليمـي و هـذا مـا سـنحاول فهمـه مـن خـلال تطرقنـا لمختلف المراحل التي مر بها التوسع العمراني في مدينة بوسعادة .

1-1- لمحة تاريخية عن النمو العمراني للمدينة :

يعود تعمير مدينة بوسعادة ، التي يرجع إسمها حسب المؤرخين لغبطة مؤسسها لما إنبهر بموضعها الجذاب (الولي سيدي ثامر) في موضعها الحالي كتجمع بشري لقبائل البدارنة الرحل (من جبال أولاد نايل نحو الجنوب و إلى الحضنة نحو الشمال) و هذا في أواخر القرن الخامس عشر (... غير أن الوجود البشري بها يعود إلى العصر المماليك النوميدية قبل حوالي ثمانية آلاف سنة) [39].

و لقد كان لوجود الواد الذي يعرف بواد بوسعادة ، ووجود الماء به – دورا كبيرا في ظهورها ، حيث كانت محل عبور و ملتقى للقوافل التجارية ، كما تعاقب عليها الإباظيون ، الهلاليون ، و القبائل الرحل الوافدين من مصر ، وهذا إلى غاية وصول الإستعمار الروماني الذي جعل منها محطة لإستراحة جنوده ، متجسد في القلعة الرومانية لضمان الحماية و المراقبة .

و في الأخير يمكن تقسيم مراحل التطور المجالي لمدينة بوسعادة كالتالي :

1-1-1 مرحلة التأسيس :

أجمع جل الباحثين و المؤرخين أن الفضل في وجود مدينة بوسعادة يعود للوليين سيدي سليمان الرجل الديني و سيدي ثامر (رجل الحرب)،اللذان قدما من الساقية الحمراء بعد سقوط الأندلس .فكان لتشييد مسجد النخلة و غرس النخيل الذي شكل فيما بعد الواحة ، النواة الأولى للمدينة متمثلة في القصر ، ثم تلاه بناء مساكن مجاورة للمسجد تابعة لأبناء سيدي ثامر و طلبته .

[39]- حاجي محمد –مذكرة نيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية –مساهمة الجانب الإجتماعي للسكن في التوسع العمراني – دراسة حالة مدينة بوسعادة – قسم الهندسة المعمارية جامعة محمد خيضر – بسكرة 1998-ص.105.

هـذا التتـابع شـكل فيمـا بعـد الهيكـل المجـال للقـصر متمـثلا فـي حـي أولاد عتيـــــــق (فـروع سـيدي ثـامر) و حـي العـشاشة (الطلبـة و الأتبـاع) ثـم بعـد ذلـك توسـع القـصر بفعـل النمو الديمغرافي .

فأثنـاء الوجـود العثمـاني كـان القـصـــر يـضم (4500) سـاكن يعملـون علـى فلاحـــــة (10000) نخلـة موزعـة علـى (500) بـستان ، و يقطنـون (600) مـسكن و هـذا حـسب العقيد(Colonel pin)[40].

فكـان القـصر علـى شـكل مـدرج ، فـي الجـزء العلـوي منـه حـي أولاد عتيـق أمـا الجـزء السفلي منه فخاص بالموامين ، يحيط به صور يرسم معالم المدينة و يحميها.

1-1- 2- مرحلة الإستعمار :

1-1-2-1- المرحلة الأولى 1849-1902 :

لقـد حـاول المـستعمر بـسط نفـوذه علـى المنطقـة منـذ قدومـه سـنة 1849 حيـث فـرض منطقـه فـي هيكلـة المدينـة ممـا كـان لـه الأثـر الكبيـر علـى النـسيج العمرانـي ، حيـث بـادر إلـى إقامة قلعة كافينـــاك ، التي احتلت مكان القلعة الرومانية ، ثم ساحـــة"le colonel pin"

ساحـة الأمير عبد القادر حاليا .

فـإلى غايـة(1902)ظـل القـصر يـشكل الجـزء الرئيـسي مـن النـسيج العمرانـي ، ففـي سـنة (1870 م) ثـم إنـشاء مخطـط عـام للواحـة بـسلم (1/4000) حيـث نجـد أن المدينـــــــــة و البساتين المحيطة بها تربعت على مساحة(272 هكتار) .

أمـا بخـصوص النـسيج الأوروبـي ، فنجـد انـه إتجـه جنـوب الـقـصر إبتـداءا مـن ساحـــة(le colonel-pin) و التـي كـــانت تعتبـرسوقـــا للـسكـــان المحلييـــن و المركـز العـصبي للحيـاة الاجتماعيـة و الاقتـصادية ، و محـل إلتقـاء للقوافـل التجاريـة الوافـدة مـن الصحراء ، و هذا ما توضحه هذه الصورة

[40] -YOUCEF-Nacib-culturees oasiennes bou saada essai d 'histoire sociale-ENAL- publi sud 1986 – imprime en Belgique – page 292.

شكل رقم 06 : مرحلـة 1849-1902

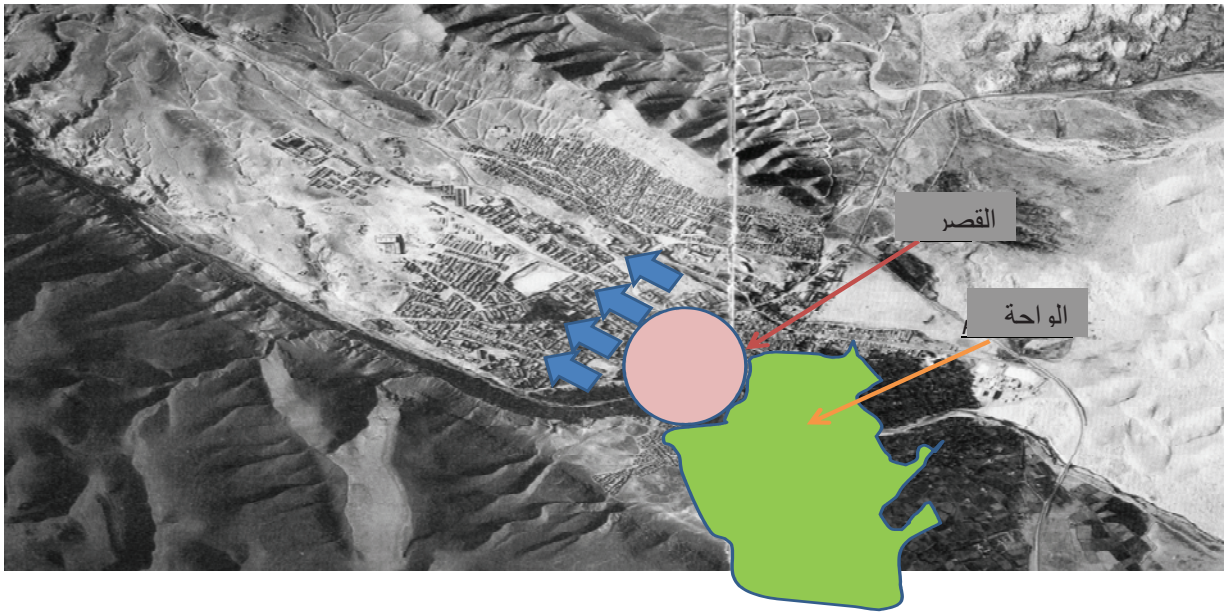

المصدر : الباحث 2008.

أمـا بالنـسبة للمـستعمر فقـد اخـذ هـذا المجـال مـدلولا آخـر لتمجيـد الإسـتعمار كرمـز للإنتـصار العـسكري علـى المقاومـة (الزعاطـشة) كمـا يـشكل نقطـة مراقبـة لحركـة الـسكان و حسب ما جاء في كتاب يـوسف نسـيب [41].

(... أن القـصر لـم يـشهد نمـوا مجاليـا معتبـرة إلـى غايـة (1901) رغـم الزيـادة الطفيفـة للـسكان بمعـدل(25 %) مـوزعين علـى (600) مـسكن حيـث يمكـن تفـسير هـذه الظـاهرة علـى ضـوء خـصائص المـدن العتيقـة المغاربيـة ، التـي تتميـز بـالركود و الـسكون فـي مجـال التعمير يقابله اكتظاظ سكاني متزايد .

و اسـتنادا إلـى مخطـط مجهـول التـاريخ لكـن يعـود للفتـرة التـي سـبقت (1901) يبـرز عنـصرين أساسـين ، أن المدينـة كانـت محاطـة مـن الجنـوب الغربـي و الـشمال الـشرقي بمـساحة تحتـوي علـى مخيمـات ، و وسـائل عـسكريـة و ثكنـات تغطـي مـساحة أكبـر تلـك التـي يحتلهـا القـصر ،أمـا العنـصر الثـاني فيتمثـل فـي التظـاد بـين النـسيج الأصـلي المتـراص المحـافظ علـى خـصوصيات الـسكان و النـسيج الاسـتعماري ...الـذي يغلـب عليـه الانفتـاح

[41] - YOUCEF-Nacib -culturees oasiennes bou saada essai d 'histoire sociale-ENAL .publi sud 1986 – imprimi en Belgique – page 295.

المميـز للـشوارع و الـساحات و العـارض لخـصوصيات سـكانه عـن طريـق كثـرة الفتوحـات في المساكن...).

شكل رقم 07 : مرحلة 1849- 1902

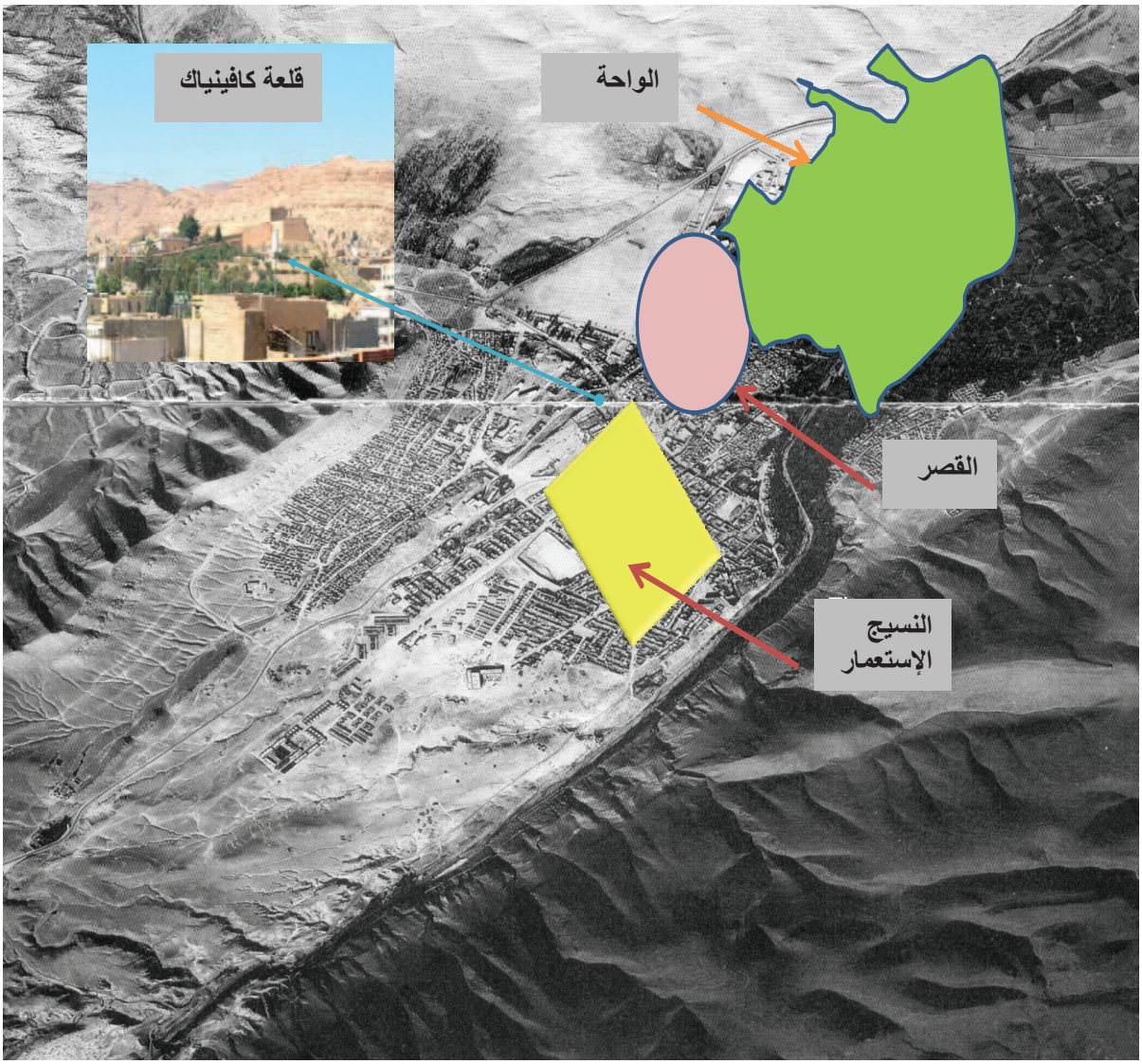

المصدر: الباحث 2008

2-2-1-1 - المرحلة الثانية 1903-1962:

يبدو أن هذه الحقبة الزمنية تخلو من وجود بيانات دقيقة حول التوسع المجالي للمدينة ، إلا انه اعتمادا على بعض المخططات المنجزة في هذه الفترة ، و كذا بعض الأعمال الباحثين ، ولجوئنا للإحتكاك ببعض ممن سايروا هذه الفترة الزمنية ، حيث تبين من خلال هذا كله ، استمرار نمو المدينة (النسيج الاستعماري) من الجهة الجنوبية حيث تم بناء سكنات خاصة للموظفين الفرنسيين ، و محلات الإدارة الإستعمارية المتمثلة في مقرات الدرك الوطني ، السجن ، البلدية المختلطة ....إلخ .

كما عرف النسيج العمراني ميلاد أحياء جديدة أهمها : حي اسطيح المتميز بنمط العمارة الأوروبية ، حي الدشرة القبلية من الجهة الشرقية بمحاذاة الوادي ، يضاف إليها غربا حي القيسة و الكوشة ، هذه الأحياء التي كان يسكنها العرب فقط و هي أحياء شعبية لا تعتمد على تنظيم مجالي وفق مخططات ، و الملاحظ أنها بنيت بطريقة عشوائية أنذاك و في غياب الرقابة الإستعمارية و هذا لوجود بعض العوائق الطبيعية مثل واد بوسعادة و بعض الجبال (جبل الضلعة) الذي يتوسط المدينة و نظرا كذلك للسياسات الاستعمارية المتمثلة في طرد سكان الأرياف و هذا لخنق المجاهدين و الثورة التحريرية.

الشكل رقم 08 : مرحلة 1903-1962

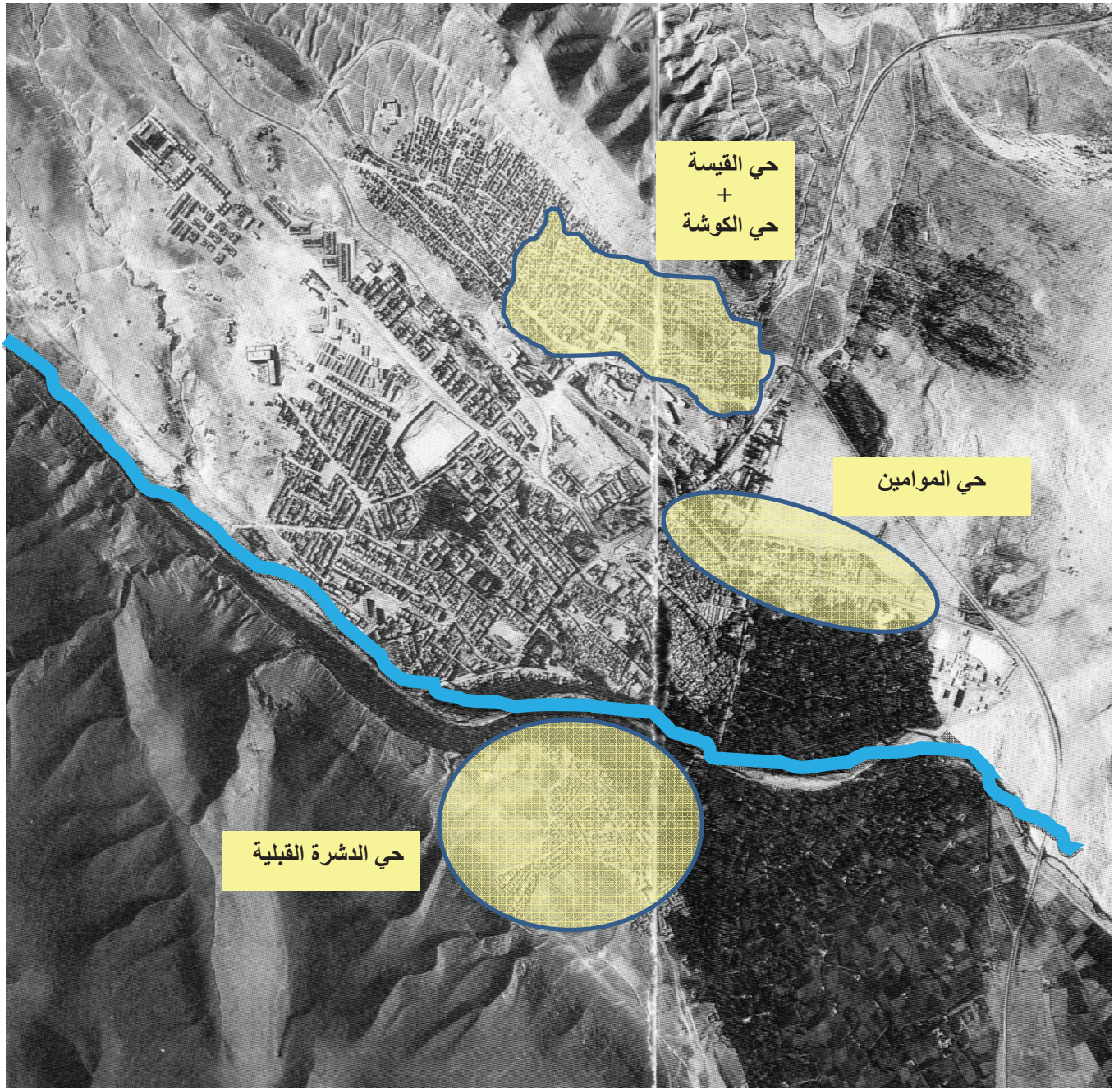

المصدر : الباحث 2008

1-1-3- مدينة بوسعادة بعد الإستقلال:

لقد كان منتظرا أن المستعمر لا لا يترك شيئا جميلا وراءه إلا الخراب و الدمار فكان لزاما على الدولة الجزائرية رسم سياسات و سن مشاريع قوانين في ميدان العمران كان الهدف منها النهوض بالبلاد في هذا الميدان ، وقد انعكست فعلا هذه القوانين علىالمجال الحضري و الهيكل العمراني الجزائري بصورة عامة .

و قد كان هذا وفق مراحل و محطات بارزة تركت بصماتها على المجال ، و أهم هذه المراحل هي :

1-1-3-1 - مرحلة الركود من 1962 إلى 1974:

لقد لوحظ في هذه الفترة جمود و ركود كبيرين في شتى الميادين و خاصة في ميدان التعمير و السكن ، حيث اقتصر دور الدولة في تسيير تركات الإستعمار ، و ما تركه المعمرون من سكنات و أراضي زراعية ، و أمام هذه الوضعية الإقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر في السنوات الأولى من الإستقلال ، و أمام الحركة الهائلة للنزوح الريفي الذي شهدته البلاد أنذاك ، كان لزاما على المواطنين أن يبادروا بإنجاز مساكن لهم بالطريقة و الكيفية التي يرونها مناسبة و مستغلين المجال حسب إرادتهم .

و الجدير بالذكر هنا أن نمط العمارة المتبع تأثر بشكل كبير بالنسيج الإستعماري من جهة و من جهة ثانية فهو إمتداد لما يعرف بالسكن غير القانوني الذي يعود أصلا للحقبة الإستعمارية .

فمن خلال الصورة الجوية الملتقطة سنة 1972 نلاحظ أن النسيج العمراني العام للمدينة إتخذ شكلا قريبا من المربع بعد أن كان شبه دائري ، فحين أن المساحة المشجرة (الواحة) تساوت تدريجيا مع النسيج العمراني ، وهذا بفعل تمدد المجال كما ذكرنا سابقا ، كان للعوائق الطبيعية أثر كبير في رسم محاور توجيه التوسع المجالي للمدينة

ككل ، فنجد أن الخط الجبلي الذي يتوسط المدينة إبتداءا من قلعة كافيناك شمالا إلى لعوينات جنوبا ، كان له الأثر الكبير في تحديد نوع النسيج العمراني ،

بحيث يكون حاجزا طبيعيا يفصل بين مجال شرقي يتميز بنسيج مخطط و مراقب و يسير ببطئ حسب إمكانيات الدولة ، و بين مجال غربي يتميز بنسيج عمراني مكتظ و عشوائي لا يخضع لأي إرادة سياسية مع غياب كلي لهياكل الدولة بشتى أنواعها ، أما شمالا فالواحة كان لها كذلك دور كبير في توجيه العمران بإتجاه الطريق المؤدي إلى فندق القائد ، إضافة إلى إمكانية تجاوز الواحة و التوسع خلف البساتين نحو الشرق بإتجاه طريق بسكرة ، وبهذا فقد تربعت مدينة بوسعادة إلى غاية (1974) على مساحة قدرها (420 هكتار) بعد ما كانت (272 هكتار) سنة (1870)[42]. و بذلك نلاحظ ان المجال قد توسع بمساحة (148 هكتار) خلال قرن من الزمن .

1-1-3- 2 - مرحلة النمو من 1974 إلى 1987 :

لقد كان للتقسيم الإداري أنذاك و ترقية بلدية بوسعادة إلى صف دائرة سنة (1974) ، الأثر الكبير على التوسع العمراني للمدينة ، حيث استفادت المدينة من عدة مشاريع تنموية هامة مقارنة بما سبق ، إلا أن التركيز على تنمية التجمعات العمرانية دون التفكير في تنمية متوازنة بين الريف و المدينة كانت له نتائج سلبية ، حيث تفاقمت في هذه السنوات هجرة سكان الأرياف التابعة لبلدية بوسعادة و حتى من البلديات و المداشر التابعة لدوائر أخرى بحثا عن فرص عمل ، و تطلع لحياة حضرية أفضل عن تلك الموجودة في الريف بصفة عامة .

و لقد كان لعامل الإنتخابات البلدية خاصة دورا كبيرا في استقطاب الكثير من السكان للسكن في مدينة بوسعادة و هذا بحثا عن محاولات لتعديل ميزان التواجد لمجموعة العروش المكونة لسكان المدينة ، حيث استعملت الكثير من الإغراءات و هذا من أجل

[42] - YOUCEF-Nacib -culturees oasiennes bou saada essai d 'histoire sociale-ENAL .publi sud 1986 – imprimi en Belgique – page 293.

التواجد في المدينة ، و ذلك بمنح استفادت من القطع الأرضية و السكنات في إطار القانون ناهيك عن التشجيع و السكوت على البناء غير الشرعي في الأحياء التي ذكرت سابقا .

و في ظل هذا النمو السكاني المتسارع و النمو الاقتصادي البطئ ، تولد ضغطا كبيرا ممارسا على الجماعات المحلية تمثل في العجز الكبير لتلبية الحاجيات المتزايدو للمواطنين من تهيئة عمرانية ، السكن ، التجهيزات العمومية ، مناصب الشغل ...إلخ.

و لقد تم إعتماد سياسات التجزءات الترابية و هذا لتغطية العجز الكبير في ميدان السكن حيث تم إنشاء كل من التجزئة الترابية رقم (01) ، (03) ،(06) في محمد شعباني و رقم (02) في حي جنان بلقزاوي و رقم (04) ، (05) في حي سيدي سليمان و تجزئة هواري بومدين و سليمان عميرات ، هذه التجزئات التي تحولت فيما بعد إلى أحياء كبيرة ، و منها من طغى عليها البناء الفوضوي لتصبح حيا فوضويا بكامله مثل حي سيدي سليمان ، هذا بالاضافة الى تكوين أحياء فوضوية بالكامل مثل حي ميطر على الطريق الولائي بوسعادة – تامسة ، و حي الرصفة شرق حي الدشرة القبلية ، وهذا مت توضحه هذه الصورة .

الشكل رقم 09 : توسع المدينة في مرحلة 1974-1987

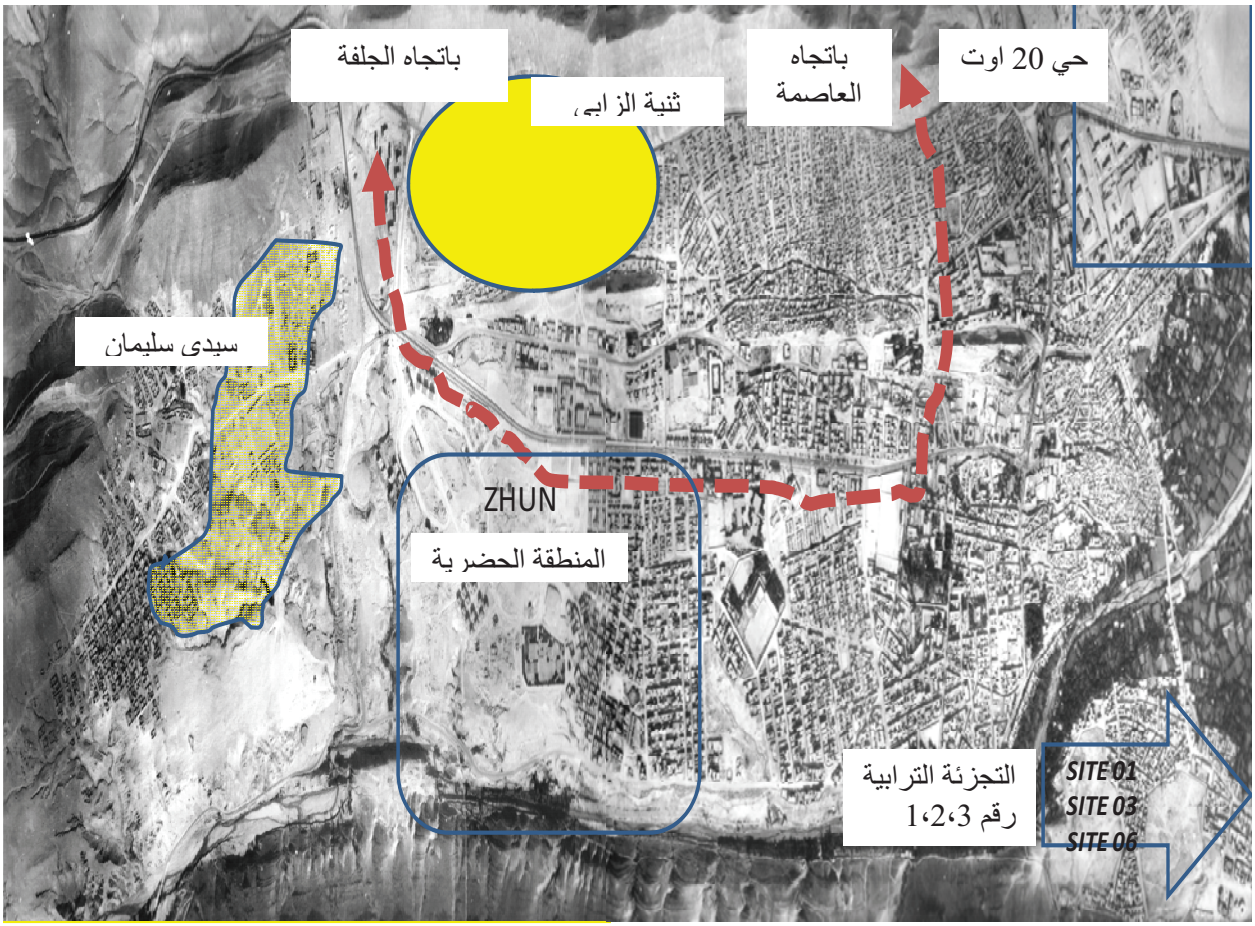

المصدر : الباحث 2008.

1-1- 3- 3 - مرحلة 1987 - 2006 :

لقد تميزت هذه الفترة بفكرة ظهور المدينة الجديدة على المحور طريق الجزائر – طريق سيدي عامر و هذا بعد الضغط الكبير للنمو الديمغرافي الهائل ، و ضرورة تلبية الحاجيات في مجال السكن ، مما استدعى إلى توسع مدينة بوسعادة بإنشاء تجزئة ترابية كبيرة بحوالي (100هكتار) ، و بمأن هذه الفترة شهدت ظهور عدة قوانين و مراسيم تهدف إلى التسيير الحسن للمجال ، منها القانون 29/90 المؤرخ في 1990/09/01 لا سيما المدة 16 الخاصة بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و عليه تم اعتماد هذا المخطط ببلدية بوسعادة سنة 1996 ، حيث جاء بعدة توجيهات في إطار ما يسمى بمخططات شغل الأراضي (10 مخططات شغل الأرض) مقسمة على المدى القريب و المتوسط و البعيد كما يبينه هذا المخطط :

المخطط رقم 3: مخططات شغل الأرض

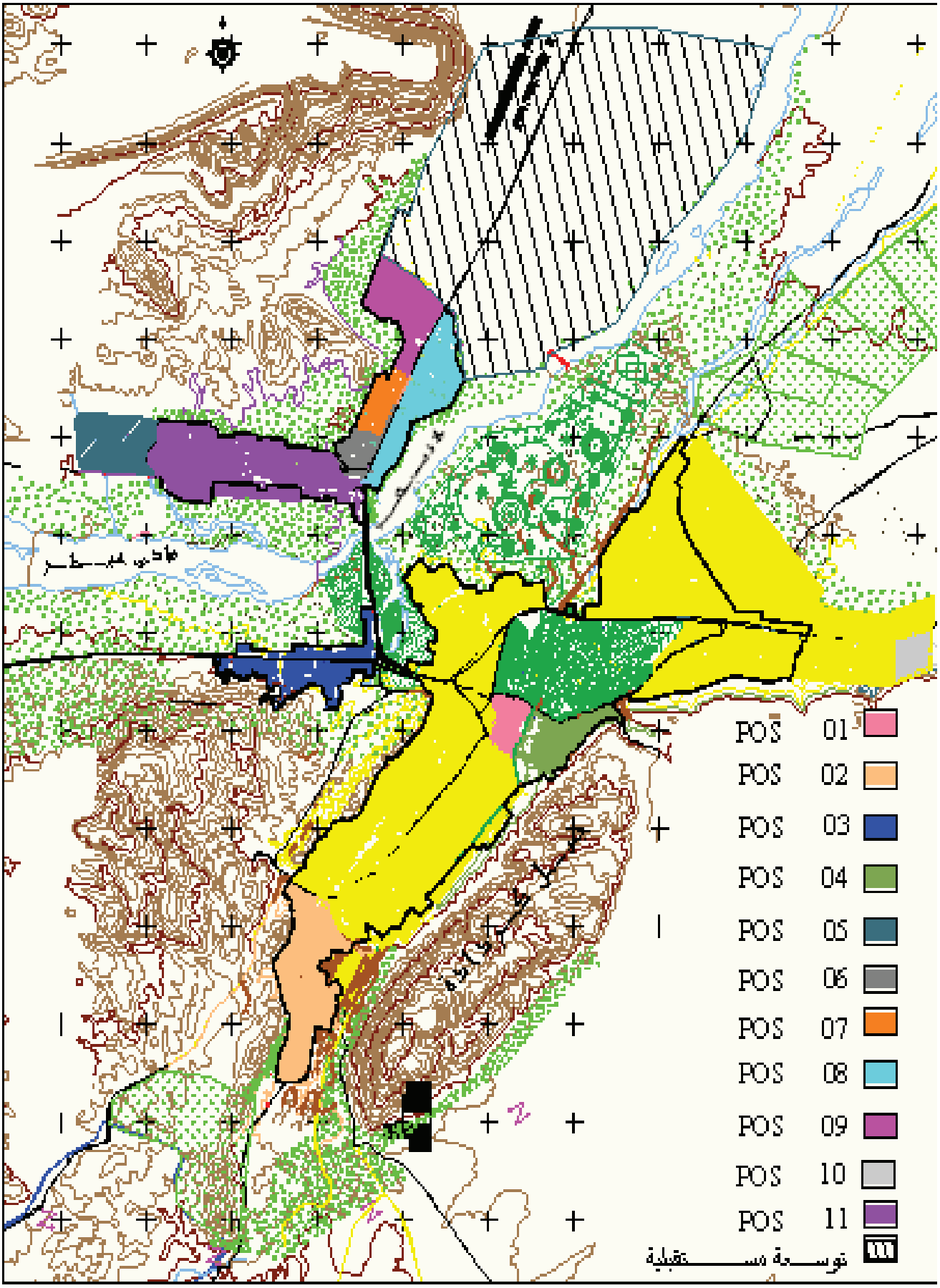

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير المرحلة الرابعة 1996

إلا أنه من خلال مواكبتنا لهذه الفترة و إشرافنا على تسيير المديرية التقنية لبلدية بوسعادة ، لاحظنا أن المجال الذي كان مخصص للإستهلاك في المدى القريب و المتوسط (مخطط شغل الأرض 6-7-8-9) بمساحة تقدر بـ: (205 هكتار) على طول طريق الجزائر تم استهلاكها في فترة وجيزة جداً و هذا راجع للحركية الكبيرة التي عرفها المجال نظراً للطلب الكبير و المتواصل للسكن و القطع الأرضية ، و نظراً لغياب استراتجية تنموية للبلديات المجاورة ، بالإضافة إلى تدهور الوضاع المنية التي سادت المنطقة ، الأمر الذي استدعى إلى مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في أقل من 10 سنوات.

2 - أشكال التوسع العمراني لمدينة بوسعادة :

يبدو أن مورفلوجية الأرض كعامل طبيعي متكون من جبل موبخرة غربا وواد بوسعادة و جبل كردادة شرقا ، ووجود الطريق الوطني رقم 08 و رقم 46 ، كانا العاملين الأساسين لتوجيه التوسع المجالي لهذه المدينة بحيث نجد أن النسيج العمراني أخذ الشكل الطولي بعدما كان شبه دائري ممثلا في المدينة القديمة (القصر) و بفعل النمو الديمغرافي الذي عرفته مدينة بوسعادة أخذ النسيج العمراني يتطور على المحاور التالية بسكرة –بوسعادة – الجلفة و مؤخرا بوسعادة و الجزائر ، كما يبينه هذه الشكل.

3- إنعكاسات التوسع العمراني على تسيير المدينة :

مدينة بوسعادة التي كانت قبل عام(1849) عبارة عن قصر بمساحة (24.71) هكتار يقطنه حوالي (4500) نسمة ، أصبحت اليوم بمحيطها العمراني تتربع على مساحة (1315.88) هكتار أي انها تضاعفت بـ (53.25) مرة و تضاعف عدد سكانها بـ(27.4) مرة مشكلا أيضا (13,12 %) من سكان الولاية وهذا كان نتيجة الزيادة الطبيعية ، و التدفق الكبير للأعداد المهاجرة ، من الريف و البلديات المجاورة و خاصة إبتداءا من السبعينيات ، أين بدأت تظهر آثار هذا التوسع المجالي في الميادين التالية :

3-1 - الأثر في ميدان العقار و إستهلاك المجال :

إن إستهلاك المجال بشكل عقلاني من أجل إقامة مدينة ما ، من أهم الركائز التي تسمح بنمو إيقاعي و مستديم ، وتضمن تنمية متواترة بدون إعاقة أو صعوبات تذكر ، لكن إن حدث العكس فستواجه المدينة مشاكل عديدة قد تؤثر على التسير الحسن لها و بالتالي يصعب التحكم في نموها العمراني ، و ما حدث في مدينة بوسعادة حالة الدراسة ، من خلال تحليلنا لوضعية التوسع العمراني الذي عرفته المدينة حاليا ، و مقارنة بما جاءت به أدوات التعمير في كل المراحل كخير دليل على الخلل الموجود بين ما هو مخطط و ما هو على أرض الواقع و هذا سنوضحه فيما يلي :

3-1 -1 – الأثر على مخطط التعمير P. U.D :

هو مخطط يعبر كما و كيفا عن إرادة للتعمير ، مع إعطاء الحلول الأكثر إقتصادية لتهيئة عمرانية تستجيب لإحتياجات و أهداف تلك المرحلة .

و قد أوكلت هذه الدرسة إلى الصندوق الجزائرى للتهيئة العمرانية (CADAT) سنة 1974 حيث

المصدر : الباحث 2008

بالوضعية الحالية للتوسع العمراني الذي أصبحت عليه المدينة ، لكانت هذه المناطق داخل النسيج العمراني ، و لشكلت مشكلات كبيرة من حيث التجانس العمراني و التداخل في الوظائف ، و لحسن الحظ فإنه تم العدول على مناطق النشاط و التخزين التالية :

- منطقة النشاط و التخزين (54) هكتار المحاذية لطريق الجزائر .
- منطقة النشاط و التخزين (11) هكتار مدخل سيدي سليمان .
- منطقة النشاط و التخزين (42) المحاذية لطريق العليق (الطريق الولائي رقم 05) .
- منطقة النشاط و التخزين (06) داخل جنان بلقزاوي بمحاذاة الطريق الوطني رقم (08) .

و تم إعتماد كل من منطقة النشاط و التخزين الواقعة بحي ميطر (12) هكتار ، و الواقعة بطريق بسكرة - طريق المعذر (06) هكتار .

و يلاحظ كذلك من دراستنا لمدينة بوسعادة بأن جل القطاعات التي كانت مخصصة للتعمير قبل سنة (1988) و هي :

- قطاع شمال المدينة القديمة مقابل فندق القائد .
- قطاع شرق المدينة القديمة و هو امتداد لحي الدشرة القبلية .
- قطاع جنوب المدينة القديمة على جانبي طريق الجلفة .

بالإضافة إلى القطاع المخصص للتعمير بعد (1988) و الواقع بمحاذاة طريق بسكرة ، كل هذه القطاعات تم التوسع عليها بطريقة منتظمة أو غير منتظمة في وقت قصير ، و قد تعدى الأمر الأراضي المخصصة للراحة و الترفيه مثل المنطقة الواقعة شرق الواحة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 46 و كذا الشريط السياحي الواقع جنوب المدينة و بمحاذاة واد بوسعادة .

و من خلال دراستنا لما جاء في توجيهات مخطط التعمير ، ومقارنة بما هو عليه حال التوسع العمراني حاليا و من خلال المقابلات التي أجريناها مع بعض المسيرين آنذاك (رئيس البلدية – وبعض أعضاء المجلس البلدي) تبين ما يلي :

بأن هذا المخطط أو هذه الدراسة لم يتم التقيد بتوجيهاتها لعدم مسايرتها لنمو العمراني للمدينة ببعده الديمغرافي و المجالي .

- انحصار هذه الأدوات على دراسة محلية فقط و ليست دراسة إقليمية شاملة ، بحيث أن عامل الهجرة من البلديات المجاورة و الفقيرة التي لم تكن فيها أصلا أي إستراتيجية للتنمية ، لـــم تكن في الحسبان مما أحدث هذا خللاً في مسايرة هذه الأدوات للنمـــــو العمراني .
- لم تتعرض الدراسة إلى تحديد موقع القمامة العمومية ، إلى جانب كيفية الحفاظ على المحيط و نظافته .
- عدم وجود كفاءات تقنية آنذاك تسهر على تقييم و تقويم ما جاء في هذه المخططات ، وتسهر على التنفيذ الصارم لتوجيهاتها .
- جهل المسير آنذاك لدور هذه الأدوات في توجيه التوسع العمراني توجيها سليما يضمن للأجيال القادمة العيش في ظل مدينة مستديمة ، حيث تبين من خلال المقابلات التي تمت مع بعض المسيرين أن نسبة عدم إستعمال أدوات التعمير كانت (98 %) إن لم نقل (100%) و هذا لجهلهم لدور هذه الأدوات في تسيير شؤون المدينة .

3- 1- 2 - الأثر على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 1996:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من أهم الأدوات التقنية التي من المفروض أن يحتاجها المسير في الرجوع إليها حينما يكون الأمر متعلق بإستخدام الأرض ، و هو يعتبر بنك معلومات للوضعية الحالية التي هي عليها المدينة و الوضعية التي ستكون عليها على المستوى القريب و المتوسط و البعيد .
و لقد جاء هذا المخطط بعد توجيهات تخص المجال البلدي و هي كالتالي :

3 -1-2-1 - المنطقة المعمرة :

الملاحظ أن جل التوجيهات التي جاءت في هذا السياق تحتاج إلى إعتمادات مالية ضخمة و إلى دراسات أخرى معمقة مثل مخططات شغل الأراضي و مخطط المرور ...إلخ .
و بالتالي تبقى هذه التوجيهات مجرد حبر على ورق و هذا لعدم وجود إعتمادات مالية مكملة من أجل التنفيذ الصارم لهذه التوجيهات .

3-1-2-2 - المنطقة المخصصة للتعمير المستقبلي :

لقد أقترح المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير(10) مخططات لشغل الأراضي كما هي مبينة في الجدول رقم (14) :

الجدول رقم14:مخططات شغل الأراضي حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

رقم المخطط	المساحة (هكتار)	الملاحظات
01	24.71	إعادة الاعتبار للمدينة القديمة (قصر بوسعادة)
02	97.00	إعادة الهيكلة و إعادة التنظيم (حي سيدي سليمان)
03	13.00	إعادة الهيكلة و إعادة التنظيم (حي ميطر)
04	75.00	تهيئة وإعادة تنظيم (كل من حي الدشرة القبلية ، الرصفة)
05	25.00	تهيئة التوسعة الجديدة (ZHUN)
06	70.00	تهيئة التوسعة الجديدة (ZHUN)
07	85.00	تهيئة التوسعة الجديدة (ZHUN)
08	95.00	التهيئة على المدى القريب و المتوسط
09	125	تهيئة وتوسعة المدينة الجديدة
10	10.00	توسعة منطقة النشاطات و التخزين

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2005.

الملاحظ هو أنه لحد الساعة تم إعتماد ثلاث مخططات لشغل الأراضي فقط من هـــذه القائمة المبرمجة ، بالإضافة إلى مخطط شغل آخر غير مبرمج في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهم كالتالي :

- **مخطط شغل أراضي رقم (01)(المدينة القديمة) :**

و هو يخص دراسة مساحة (24.71)هكتار ، و هنا إقتصرت الدراسة على الملف التنفيـــذي لشبكات الصرف الصحي و شبكة المياه الصالحة للشرب ، في حين أن الدراسة لم تشمل كيفية الحفاظ على هذا النوع من النسيج العمرانـــي لما له من خصوصيات تاريخيـــة و ثقافيـــة ، وذلك بسبب قلة الإعتمادات المالية المخصصة لمثل هذه الدراســات المختصـــة ، كما تجدر الإشـــارة هنا إلى أن هذه الدراسة لم تأتي بالحلول تمكن المسير من إستغلال هذا المجال إستغلاً يبعث روح الحياة الإجتماعيـــة و الإقتصادية و الثقافية و حتى السياحية التي كانت سائدة في هذا المحيط .

- **مخطط شغل الأراضي رقم (04)(الدشرة القبلية):**

و يقع هذا المخطط في الجهة الجنوبية بإتجاه بسكرة بحيث يحده من الشمال واد بوسعادة ومن الجنوب حي محمد شعباني و من الشرق جبل كردادة و من الغرب واد بوسعادة و هو يتربع على مساحة (75) هكتار ، وقد تكون بطريقة عشوائية أثناء الاستعمار ، و هو يعاني من عدة مشاكل أهمها علاقته بواسطة المدينة تتم عن طريق جسر واحد ، كما يتميز بضيق شوارعه ، بالإضافة إلى حالة المساكن الرديئة و نقص المرافق العمومية ...إلخ .

ونلاحظ هنا أن الدراسة تمت فعلا و لكن لم ترى النور في التطبيق على أرض الواقع بسبب إنعدام الإعتمادات المالية لتنفيذ الإقتراحات التي جاء بها هذا المخطط .

- **مخطط شغل الأراضي رقم (09) :**

يقع هذا المخطط في الشمال الغربي بالنسبة للتوسعة الجديدة لمدينة بوسعادة و هو يتربع على مساحة (82.65) هكتار .

و قد جاءت هذه الدراسة لإستقبال برامج السكن الإجتماعي الخاص بالديوان الترقية و التسيير العقاريين (OPGI) بعد إنعدام المساحات الكافية لإستقبال مثل هذه البرامج ، حيث تم إقتراح في هذا المخطط (1700) مسكن إجتماعي (على شكل سكنات جماعية ، نصف جماعية ، فردية) بالإضافة إلى اقتراح قطع استثمارية بمساحة اجمالية مقدرة بـ (22660.84 م ^{2}) مع اقتراح كذلك (515) قطعة أرض صالحة للبناء بمساحة إجمالية (103956 م^2) ، هذا بالاضافة إلى عدة مرافق إدارية ، تعليمية ، ثقافية ...إلخ .

الملاحظ بالنسبة لهذا المخطط أن كل المجال المخصص للسكنات الإجتماعية قد تم إستغلاله و أن عملية التهيئة مست محيط هذه السكنات في حين نجد أن كل المساحات المخصصة للبناء قطع أرضية لم يتم توزيعها ، ولا توجد أي تهيئة بها ، وهذا راجع إلى قرار تجميد الوكالة العقارية الصادر عن والي ولاية المسيلة منذ حوالي (04) سنوات .

- **مخطط شغل الأراضي (حي الهضبة) :**

يقــع هذا المخطط وسط المدينـة و هو يشمل النسيج العمرانـي الإستعماري ، وهو يتربـع علـى مساحة(56,66)هكتار ، ويمكننا هنا ملاحظة ما يلي :

- أولا عدم وجود هذا المخطط أصـلا فـي المخططـات التوجيهيـة للتهيئـة و التعمير ، وهنـــــا يطرح السؤال عن مدى صحة دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ؟.

- الدراسة لم تأتي بجديد على المستوى العمرانـي و إقتصار الدراسـة علـى ضـرورة تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب و تجديد شبكة الصرف الصحي .

ولحد الآن لم ينفد آي شيء بسبب عدم وجود اعتمادات مالية خاصة بهذا الأمر، ولعدم التنسيق كذلك مع مصالح الري لتسجيل هذه العمليات في إطار مخطط التنمية البلدي أو المخطط قطاعي .
ومن خلال معرفتنا لهذا الحي يمكن القول بأن هذا الحي لم يكن بحاجة إلى مخطط شـغل الأرض بتاتاً و الأجدر إدراج أحياء أخرى تعاني من مشاكل عمرانية كبيرة ضمن مخططات شغل الاراضـي مثل حي القيسة و حي 24 فيفري ..إلخ.
و الملاحظ كذلك أن المحيط الذي تكفلت به مديرية البناء و التعمير ضمن هذا المخطط هو بمساحـــة (44.66) هكتار مما دفع البلدية بالتكفل بالباقي و هو (12) هكتار ضمن ميزانيتها الخاصة .

و هذا ما يفسر أيضا عدم التنسيق بين المصالح ، و حتـى عدم الرجوع إلـى المخططـات من طـرف مديريـة البنـاء و التعمير نفسها التـي من المفروض أن ترعـى و تسهر علـى تطبيق مـا جـاء فـي هذه الأدوات .

- **مخطط شغل الأراضي (طريق الجزائر) (بدون رقم):**

بعد نفـاذ جميـع الأراضـي التـي كانـت مبرمجـة فـي المخطـط التـوجيهي للتهيئـة و التعميـر فـي إطـار مخططات شغل الأراضي ، و بعد الحصص التي استفادت منها بلدية بوسعادة من السكن الاجتمـاعي و السكن الاجتماعي التساهمي (L.S.P) و بعض الهيكل الإدارية أخرى ، تـم برمجـة هذا المخطـط من طرف مديرية البناء و التعمير علما أنه ليس مرقما لحد الساعة ، وهذا يتربـــع على مساحة (65)

هكتار ، و للحاجة الماسة لإنجاز هذه المشاريع التي سبق ذكرها ، إنطلقت الأشغال به قبل المصادقة عليه من طرف مديرية البناء و التعمير و المجلس البلدي .

و هذا دليل واضح على أن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لم يساير التطور العمراني ببعديه المجالي و الديمغرافي لمدينة بوسعادة ، حيث وجد المسير نفسه في مشاكل حقيقة متمثلة في الضغط المتواصل لطالبي السكن و القطع الأرضية الصالحة للبناء ، بالإضافة إلى الإستفادة من المشاريع التنموية للمدينة ، و بالمقابل نجد أنه لا توجد مخططات شغل الأراضي لوضع هذه المشاريع .

كما يمكن ملاحظة كذلك أنه بعد المصادقة على هذا المخطط لشغل الأراضي (بدون رقم) يأتي برنامج (200) مسكن التابعة للجيش الوطني و يتم وضعها دون إحترام لهذا المخطط ، مما يجعل صلاحية هذه الأداة منتهية من الآن ، لأن كل شيء تغير(الشوارع ، تخصيصات المرافق حسب الدراسة).وفي هذه الحالات يبقى المسؤول مكتوف الأيدي و لا يستطيع فعل أي شيء .

و الأمر الأخطر برمجة مؤسسة إعادة التربية في أراضي مبرمجة للتعمير على المدى المتوسط و من خلاله يبدو فعلاً أن أدوات التعمير اصبحت غير قادرة عمليا و قانونيا على حماية ما جاءت به من رؤية تخطيطية تضمن للمدينة توسعا عمرانيا منسجما و لائقا يزيد من جمال المنتوج العمراني و يضمن إستدامة المدينة ، حيث أننا و نحن بصدد إعداد هذا البحث يأتي هذا المشروع ليشغل مساحة (10 هكتار) ، خارج مخططات شغل الأراضي أولا ، ثم إن الموقع الذي تم إختياره لقي معارضة كبيرة من طرف المسيرين المحليين و من طرف المجتمع المدني ، لكون الموقع جاء في مدخل المدينة و بمحاذاة الطريق الوطني رقم (08) ، زيادة على هذا إن نشاط هذه المؤسسة يتنافى كليا مع الطابع السياحي للمدينة .

3 -1 - 3 – الأثر على خطوط الطبيعة عند إستهلاك المجال .

مدينة بوسعادة تتموضع بدقة عند سفوح جبال (موبخرة ، كردادة) ، هذا الموقع الطبيعي له مميزات يتحتم علي الانسان احترامها والتعامل معها بحذر ، و إلا فتكون العواقب وخيمة من جراء

الإهمال و التهاون في كيفية التعامل مع هذه الخطوط الطبيعية ، خاصة إنسياب المياه ، وسيلانها طبيعيا عند سقوط الأمطار الغزيرة من ذرى الجبال إلى موقع المدينة آخذة مسالكها الطبيعية حتى تبلغ مستقرها.

و ما شهدته بعض المدن الجزائرية لخير دليل على ذلك مثل العاصمة حي باب الواد سنة (2003) و مؤخرا مدينة غرداية (2008) ، و ما وصل إليه التوسع العمراني في مدينة بوسعادة من تجاوزات في هذا الميدان من البناء داخل بعض الوديان التي تم ردمها و في حواف الوديان الأخرى وما انجر علي ذلك من تغير مسارات بعض الشعاب والوديان (مثل واد النقيب) وهذا بفعل إقامة توسعة التجزئة الترابية رقم (01) و مؤخرا تغير مسار واد الصفى ، وهنا نستطيع القول بأن التوسع العمراني الذي عرفته مدينة بوسعادة ، والذي لم يحترم فيه مسارات المجاري الطبيعية ، وفي ظل غياب دراسات تقنية تتكفل بحل هذا المشكل ، فإننا نخشى حدوث كارثة تضاف إلى الكوارث التي عرفتها البلاد من جراء الأمطار الغزيرة .

4-1-3 – الأثر على المساحات الخضراء:

الدارس للنسيج العمراني لمدينة بوسعادة يصطدم بحقيقة مرة و هي أن هذا التوسع العمراني أتى على الأخضر و اليابس و لم يترك مجالات لإقامة مساحات خضراء للترفية ، فحين نلاحظ أن زحف الخرسانة ما زال متواصل من طرف سماسرة العقار ، وكذلك من طرف الدولة بإقامة مشاريع بناء مؤسسات عمومية مثل (متوسطة ، مسبح ، محطة ضخ المياه) في منطقة جنان بلقزاوي الذي غرسته إمرأة غربية في عهد الإستعمار ، رغم وجود مداولة تحويل من المجلس الشعبي البلدي إلى محافظة الغابات للتكفل به ، ورغم كذلك معارضة هذه الهيئة على هذه المشاريع .

علما أن جل أحياء مدينة بوسعادة لا توجد أصلا فيها مساحات خضراء للترفية ما عدا ساحة الوئام المدني التي تم إنشاؤها بعد تحويل السوق اليومي للمدينة و لولا طبيعة الأرضية التي هي عبارة عن واد تم ردمه لوزعت في إطار الإستثمار (كما كان يروج في ذلك الوقت). و بهذا فإن معامل الإخضرار في مدينة بوسعادة مقارنة بما هو مبني لا يتعدى (2 %) (الباحث 2008) .

2-3- الأثر على حركة المرور و التنقل :

يعتبر الطريق الوطني رقم 46 الذي يربط مدينة بسكرة مدينة الجلفة و المار بدينة بوسعادة يعتبر المحور الرئيسي للمدينة و الذي تمر منه جميع حركات المرور التي تربط جميع الأحياء بالإضافة إلى طريق الجلفة القديم . و مع إزدياد حضيرة السيارات نلاحظ ان حركة المرور في هذه المدينة تعاني من إختناق كبير و خاصة في وسط المدينة و مفترق الطرق بوسعادة – الجزائر – سيدي عامر، و مفترق الطرق المستشفى بالإضافة إلى مفترق الطرق شارع سرقين ابراهيم المؤدي إلى الحي الشمالي و القيسة و حي المجاهد ، و كذلك مفترق الطرق مسجد البشير الإبراهيمي .

صورة رقم 04 :حركة المرور وسط المدينة

المصدر : الباحث 2008

مما أدى إلى إقامة دراسات من أجل إنجاز هذه المفترقات و البدء في تحقيق جزء منها ، إلا أنه لا يكفي مع الكم الهائل للسيارات و خاصة أيام الأسواق ، و المناسبات كالأعياد الدينية و غيرها .
أما بخصوص مواقف السيارات فتكاد تعتبر غير موجودة و هذا بسبب ضيق الطرق و إنعدام المساحات لهذا الغرض و خاصة في الأحياء القديمة.

و على هذا الأساس فإنه تم إقتراح في دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير عدة محاولات لعلها تخفف من حدة هذه الحركة داخل المدينة ، وهذا بالإضافة إلى ضرورة إجراء دراسة لمخطط حركة المرور لعله يتم حل هذا المشكل الذي كان سببه هذا التوسع العمراني للمدينة .

3-3- الأثر على تسيير شبكات الكهرباء و الغاز :

مازالت الكثير من التجزئات الترابية تعاني من إنعدام شبكة غاز المدينة وهذا للتكلفة الباهضة وعجز كذلك الدولة غي التكفل بهذه التوسعات العمرانية ، أما بخصوص شبكة الكهرباء فإنه آخر تجزئة ترابية منذ سنة (1989) تم التكفل بها مؤخرا فقط (جوان 2008) و هي توسعة (81) قطعة (الطريق السياحي) ، في حين أن جميع أحياء المدينة بدأت تعاني في السنوات الأخيرة من إنخفاض شدة التوتر ، وهذا بفعل عمليات التوسع للشبكة الذي يتم من حين لآخر من أجل تزويد السكنات الجديدة من الكهرباء ، مما إستعدى برمجة (11) محول كهربائي سنة (2005- 2006) عبر عدة أحياء .

علما أن عامل عدم وجود الأرضية لبناء هذه المحولات أو غيرها كان عائقا كبيرا في العدول عن إقامة مثل هذه المحولات ، و بالتالي يبقى المشكل مطروحا إلى غاية وجود الأرضية .
و لقد بلغت نسبة الإستفادة من الكهرباء (74.01 %) حسب شركة الكهرباء و الغاز (2008) .

3-4- الأثر على شبكة التطهير :

ظلت جل سكنات المدينة القديمة تستعمل الحفر (FOSSES PERDUES) إلى ما بعد الإستقلال أين تم إنجاز الشبكة المحيطة بالمدينة القديمة ليتسنى لبعض السكنات الموجودة في هذا المحيط للإستفادة من هذه الأخيرة .

في حين نجد أن حي الهضبة الذي كان تابع للمعمرين به شبكة الصرف الصحي و هي عبارة عن سواقي منجزة بالإسمنت و الحجر المصفح .

أما بخصوص التجزئات التي تمت بعد السبعينيات فلقد اعتمدت على الحفر(FOSSES PERDUES) لمدة طويلة ، ولم تستطع الدولة تهيئة هذه الأخيرة ، وهذا لحجم التوسع العمراني الكبير و تكلفته الباهضة ، مما استدعى بالمواطنين في الكثير من الأحياء إلى إنجاز الشبكات على عاتقهم ، ولكن بدون مواصفات تقنية أو دراسات.

و حسب البحث الميداني فإن نسبة(90%) من المواطنين موصولين بهذه الشبكة منها(70%) في حالة جيدة و 20% في حالة رديئة ، مما سبب الكثير من مشاكل التلوث ، و الأمراض من جراء التسربات ، الأمر الذي استوجب على الدولة التكفل بإعادة جميع هذه الشبكات رغم التكلفة الباهضة التي كلفت ميزانية الدولة آنذاك . (انظر الصورة الآتية)

صورة رقم 05 : إعادة تجديد قنوات الصرف الصحي بوسط المدينة

المصدر : الباحث 2008

و لقد حاولنا الإتصال بمديرية الري لإعطائنا الأرقام الحقيقية لهذه المشاريع إبتداءا من العشرية الأخيرة على الأقل إلا أن عدم وجود أرشيف منظم حال دون ذلك .

و لحسن الحظ أنه تم إنجاز ثلاثة مجمعات رئيسية في سنوات السبعينيات و هي :

- مجمع واد سيدي عطية (2 م X 3 م) صالح لحد الآن .
- مجمع واد الميجانين (1.50م X 2 م) صالح لحد الآن .
- مجمع واد بوسعادة (ϕ 400).

هذا الأخير الذي أصبح غير قادر على إستيعاب كمية المياه القذرة وهذا بفعل التوسع العمراني الهائل الذي عرفته المنطقة المحاذية لواد بوسعادة ، و كذلك بإقامة تجزئات الترابية (الكادات ، سليمان عميرات) ، و مما زاد في تفاقم هذه المشاكل و تكوين حي سيدي سليمان الذي أصبحت كل مياهه القذرة تصب على العراء في واد بوسعادة مما تسبب في تلويث المحيط و الواد معا، و إنبعاث الروائح الكريهة ، و تكاثر الحشرات السامة إبتداءا من حي سيدي سليمان إلى نهاية مصب واد بوسعادة ، في المنطقة الفلاحية المعذر .

أما بخصوص حي محمد شعباني فإن جميع المياه القذرة تصب على الهواء في واد نقيب أو خارج المحيط العمراني بجانب طريق بسكرة مشكلة بذلك منظرا بشعا و كذلك بالنسبة لحي جنان بلقزاوي و حي ميطر و المدينة الجديدة فإن جميع المصبات النهائية تصب على الهوائ مشكلتا بركا مائية و ملاذا للحشرات السامة ناهيك عن الروائح الكريهة .

و نظرا للحجم الهائل للمياه المتدفقة من هذه المجمعات الرئيسية و التي أصبحت تشكل خطرا على المياه الجوفية ، سارع المسيرون المحليون إلى ضرورة إقتراح إعادة المجمع الرئيسي لواد بوسعادة بقطر أكبر من الذي هو موجود عليه حاليا ، و ضرورة إقتراح مصفاة في منطقة معذر سيدي الشيخ بعد تجميع كل المجمعات الرئيسية الخاصة بهذه الأحياء (المدينة الجديدة، ميطر، جنان بلقزاوي ، حي محمد شعباني و المجمع الرئيسي لواد بوسعادة) حيث بلغت تكلفة ذلك كالتالي :

- إعادة إنجاز جزء من المجمع الرئيسي لواد بوسعادة على مسافة (1.8) كلم و بمبلغ (7.2) مليار سنتم

- إنجاز المجمع الرئيسي لحي 20 أوت على مسافة (6.3) كلم و مبلغ (12.1) مليار سنتم

- إنجاز المجمع الرئيسي لحي محمد شعباني على مسافة (3.8) كلم و بمبلغ (4.4) مليار سنتم
- إنجاز مجمع قرية المعذر على مسافة (9.1) كلم و مبلغ (8.9) مليار سنتم
- إنجاز مجمع الباطن على مسافة 6 كلم و بمبلغ (11) مليار سنتم

- إنجاز المصفات الرئيسية بحجم(32000 م3 / في اليوم) بقيمة(180) مليار سنتم هذا بالإضافة إلى مشروع حماية المدينة من مياه الفياضات بمبلغ (97) مليار سنتم .

كل هذه المشاريع إنطلقت الأشغال بها على أن يتم إستلامها مع نهاية سنة 2009 ، و عليه ندرك جيدا الأثر الكبير الذي خلفه هذا التوسع العمراني من عبء ثقيل على مزانية الدولة من أجل توفير محبط نظيف للمواطن و حفاظا على صحته و سلامته .

3 - 5 - الأثر شبكة المياه الصالحة للشرب :

حسب مخطط التعمير لسنة (1974) فغن مدينة بوسعادة كانت تضم (36000) ساكن فوق مساحة تقدر بـ (240) هكتار ، وكانت تتوفر على خزانين للماء بسعة كل واحد (2000م^3) يزودان المدينة كاتالي :

- خزان سيدي سليمان يزود المنطقة السفلى التي تحتوي على (15000) ساكن ، أي بكمية (133 لتر/ للساكن / اليوم)، و مصدر الماء من عنصر سيدي سليمان بكمية (11ل / ثا) .

- خزان ميطر يزود المنطقة العليا و التي تظم (21000) ساكن أي بكمية (95 لتر / ساكن / اليوم) ، ومصدر الماء من بئر ميطر بكمية (27 ل/ث).

و في سنة (1975) تم حفر بئر آخر في منطقة المعذر بقدرة ضخ (18ل/ثا)، و في سنة(1983) تم كذلك حفر بئر في منطقة المحصب بقدرة ضخ (55 ل/ثا)[43].

[43]- الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT)- التقرير العام لمخطط التعمير (PDU) – المرحلة (D) سنة 1974 - ص 89

و بهـذا فإن مجموع المياه الصالحـة للشرب التي كانت تصل مدينـة بوسعـادة تقـدر بكميـة (111 ل/ثا) .

و لما بلغ التوسع العمراني حالته التي هو عليها الآن ، كان لزاما على المسيرين الإستجابة لمتطلبات المواطنين من المياه الصالحة للشرب مما استدعى إضافة عدة منشآت خاصة بهذا القطاع و هـي كالتالي :

- **المنشآت المنجزة قبل سنة (2007) :**

يوجد حالياً (14 بئر) يمول مدينة بوسعادة (288 ل/ثا) عن طريق ثلاثة محطات ضخ للمياه : معذر 01 – معذر 02 – جنان بلقزاوي لتتم عملية التوزيع عن طريق (13) خزان موزعة على الأحياء حسب الاحتياج كما هو موضح في الجدول التالي :

جـدول رقم 15:توزيع خزانات المياه الصالحة للشرب عبر أحياء المدينة .

المدينة	الموقع	سنة الاستغلال	طاقة التخزين م^3
بوسعادة	حي سيدي سليمان	1946	1000 x 2
	حي ميطر	1961	1000 x 2
	المعذر	1978	50
	حي المستشفى	1986	1500 x 2
	حي الدشرة القبلية	1990	1500
	حي الباطن	1997	2000
	حي سيدي سليمان	2005	1000
	حي المجاهد	2005	2500
	حي ميطر	2006	500
	حي طريق الجزائر	2006	2500
	حي محمد شعباني	2007	500

المصدر : مديرية الري لبلدية بوسعادة 2008

- المنشآت التي هي في طور الإنجاز :

و بالرغـــم مـن الإنجـازات التـي تـدعمت بهـا شـبكة الميـاه الـصالحة للـشرب فـي الـسنوات الأخيـرة ، إلا أننـا نجـد أن المدينـة مازالـت تعـاني مـن نقـص فـي الميـاه بحيـث تـم مـؤخرا برمجـة المشاريع التالية :

- حفر بئر بمعذر سيدي الشيخ (01) بمعدل (25ل/ ثا).
- حفر بئر بالمعذر رقم (02) بمعدل (25ل /ثا).
- حفر بئر بالباطن بمعدل (20 ل /ثا) .
- حفر بئر بطريق الهامل بمعدل (20 ل /ثا) .

و في إطار تحسين عملية التوزيع و القضاء على النقاط السوداء و الإستغلال الافضل للموارد المائيـة لمدينـة بوسـعادة تـم برمجـة مـشروع لتجديـد القنـوات بطـول (9000م) بالإضـافة إلـى إنجـاز خزان ماء بسعة (2500 $م^3$).

ولقد كلفت هذه المشاريع فـي سنة (2008) فقط خزانـة الدولـة مـا قيمتـه (19 مليـار سنتيم) رغم هذا تبقى بعض الأحياء تعاني من قدم الشبكات ممـا يستدعي تغييرهـا للتحكم فـي التسربات،بالإضـافة إلـى الأحيـاء التـي مازالـت شـبكتها مـن قنـوات (L'amiante en ciment) التـي هـي ممنوعـة مـن الإستعمال لأنها تشكل خطر على صحة المواطن .

و هنا ندرك جيدا الصعوبات التي يعاني منها المسير من أجل سد حاجيـات المـواطنين من هذه المـادة الأساسية للحياة و التي كان سببها هذا التوسع العمراني الهائل .

3- 6 – الأثر على المرافق العمومية :

من خلال إشرافنا على المديرية التقنية لبلدية بوسعادة منذ سنة (1992) إلى غاية اليوم ، و من خلال معرفتنا الجيدة لوضعية العقار في هذه المدينة ، أكاد اجزم بأنه لا توجد أراضي لاستقبال أي تجهيز سواء ثقافي أو تعليمي أو رياضي أو صحي ...إلخ داخل النسيج العمراني القديم باستثناء المدينة الجديدة طريق الجزائر و هذا رغم الحاجة الماسة لهذه الأحياء لمثل هذا النوع من التجهيزات، و ما يقوم به المسيرون المحليون عند الاستفادة بمثل هذه المشاريع ، ما هو إلا محاولات تكثيف للبناء سواء على حساب مساحات خضراء أو أماكن للعب الأطفال أو مواقف للسيارات أو حتى في الشوارع ، و خير دليل على ذلك هو وضع المكتبة النصف حضرية في هذا العام في حي محمد شعباني بجانب المتقن وسط موقع كان من المفروض أن يكون موقف للسيارات أو ساحة لعب لأطفال العمارات المحيطة بهذا المشروع.

كما تم وضع كذلك مدرسة إبتدائية في شارع كان يؤدي لحي (96) مسكن مقابل المستشفى الكبير ، بالإضافة إلى مشروع ساحة اللعب التي إستفاد بها حي محمد شعباني حيث بقي هذا المشروع متوقفا قرابة (12) شهرا بسبب عدم وجود الأرضية مما دفع بالمسيرين إلى تحويل المشروع إلى حي (20) أوت .

3 - 7 - الأثـــر على السكن :

يبدو أن موضوع السكن يبقى الهاجس الإبر الذي يخيف كل المسيرين سواء على المستوى المحلي أو الوطني ، و هذا لعجز جميع السياسات التي إنتهجتها الدولة من أجل التخفيف من حدة هذا الملف ، فلا برامج السكن الإجتماعي و لا السكن التساهمي في أشكاله (الريفي ، التطوري) ، ولا سياسات التجزئات الترابية إستطاعت أن تحل مشكلة السكن، فهاهو طالبي السكن يرتفع من عام لآخر ، حيث سجلت مصالـــــح دائرة بوسعـــــادة سنة (2006) (17288) طلب سكن بينما في سنة (2007) تم تسجيل (18808) طلب سكن ليرتفع إلى (19760) ، وحسب تقرير مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير فإن العجز في هذا الميدان سنة (2010) سيكون بـ (4551) سكن ليرتفع في سنة (2015) إلى (5358) و ليكون سنة (2025) بحوالي (13736) سكن .

و من هذا فإن التوسع العمراني تبقى تأثيراته على قطاع السكن واضحتا سواء على مستوى إحتياجات المواطنين أو سواء على المساحات الكبيرة التي تحتاجها هذه البرامج .

3- 8 – الأثـر على المحـيط:

لقد ظلت مدينة بوسعادة إلى أواخر السبعينيات مدينة جميلة و نظيفة يهوى إليها السياح من كل مكان في العالم ، لكن بعدها مباشرة بدأت المدينة تشهد توسعاً عمرانياً كبيراً برزت آثاره على جميع الأصعدة و خاصة على مستوى نظافة المحيط، حيث لاحظنا من خلال معاينتنا الميدانية عدة نقاط لرمي القمامة بطريقة العمومية عشوائية و هي كالتالي :

- على الطريق الوطني رقم (08) داخل جنان بلقزاوي.
- على الطرق الوطني رقم (46) بحي محمد شعباني .
- على الطريق الوطني رقم (04) المعذر .
- على الطريق الولائي رقم (05) المؤدي إلى بلدية ولتام .
- الشريط المحاذي لوادي بوسعادة.
- على حافة الواد بجانب جسر الدشرة القبلية.

و من خلال المقابلة التي تمت مع رئيس المجلس الشعبي البلدي سنة (2007) تبين أن مدينة بوسعادة مقسمة إلى (12) قطاع لرفع القمامة اليومية (مرتين في اليوم لكل قطاع) ليصل حجم القمامة في اليوم 67,20 طن/اليوم، و هذا في ظل الحالة السيئة جداً للعتاد و لحضيرة البلدية مما يحدث أعطاب المتكررة في العتاد.

ناهيك عن النقص الفادح في الموارد البشرية المسخرة لذلك ، حيث نجد أن في كل فرقـة عمال نظافة ، عامل واحد مثبت وثلاثة عمال تشيغل الشباب أو الشبكة الإجتماعية ، مما يصعب من عملية رفع القمامة بالنسبة لهذه الفرق .

علمـا أن الوصايـة لـم تسمـح بتوظيف جديد لعمال نظافة خلفـا للذيـن أحيلوا على التقاعـد و بالتالي نلاحظ بأن عملية رفع القمامة تتم يوم بعد يوم و في بعض الأحياء بالأسبوع ، وهذا نظرا لقلة الإمكانيات الموجودة وهي كالتالي :

- 03 شاحنات قمامة محمولة (08 طن) في حالة يرثى لها ،وهي تعمل عمل مضاعف .
- 03 شاحنات k66.
- 06 جرارات.

ومقارنــة بمــا وصلـت إليه الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات N.E.E (NATIONALE EAU ET ENVIRONNEMONT).

حيث بلغت كمية القمامة التي يجب رفعها يوميا من مدينة بوسعادة بـ :(67.20) طن/يوميا مما يستدعي توفير (08) شاحنات على الأقل لرفع قمامة بحمولة (08 طن) وهنا نستطيع القول في هذه الظروف بأن المسير عاجز كليا عن أداء مهمة رفع القمامة المنزلية بالإضافة إلى القيام بتنظيف الشوارع وهنا نلاحظ مما مدا التخلف الكبير الذي شهده هذا القطاع ، و عدم مسايرته للتوسع العمراني الذي عرفته مدينة بوسعادة ، و بالتالي فإنا المسير ظل عاجزا في ظل هذه الظروف ، و في ظل قلة الإمكانيات البلدية للنهوض بهذا القطاع حسب ما تمليه الدراسة التي أشرفت عليها مديرية البيئة لولاية المسيلة .

ـ الخلاصـــــــــة:

لا يكاد يظهر للعيان تأثير التوسع العمراني لمدينة بوسعادة على تسيير شؤونها ، في بعده المجالي و الديموغرافي ، لكن التحليل المعمق إعتماداً على الإحصائيات و البحث الميداني ، و اعتماداً أساساً على تجربتنا كمشرف على تسيير المديرية التقنية لهذه البلدية و هذا لمدة (16) سنة و كعضو دائم في لجنة محاربة البناء الفوضوي ، كل هذا أهلنا بأن نعيش هذا الأثر البالغ الأهمية ، الذي تسبـــب في العديد من المشاكل و العراقيل و الصعوبات على مستوى المدينة . مما جعلها تنمو نمواً غيـــر مستديم ، و جعل مجالها عرضة للبناء الغير شرعي ، و إلى المضاربة العقارية .

و لقد كـــان للمراحـــل التي مـــرت بها المدينة الأثر الكبير في تحديد و توجيه هذا النمو العمراني فمن القصر الذي يتميز بطابعه المعماري و العمراني اللذان تأثرا بالطابع العربي الإسلامي ، إلى النسيج الإستعماري الذي فرضه هذا الأخير لبسط سيادته على المنطقة ، ووصولا إلى ما بعد الاستقلال و ما أملته ظروف كافة الجزائريين الاجتماعية و الاقتصادية ، و ما زامنها قلة الكفـــــاءة و الخبرة و قلة الإمكانيات للنهوض بتنمية شاملة تمس جميع القطاعات ، و تنظر لمستقبل دائم لهذا البلد.

فكانت النتيجة إستيراد برامج و نظم تسيير غريبة لا تمت بأي صلة لمجتمعاتنا. و في ظل هذه الظروف التي عرفتها جميع المدن الجزائرية ، شهدت مدينة بوسعادة كذلك هجرة كبيرة من الريف و من البلديات المجاورة لها ، مما ترتب عنها هذا النمو المتسارع لمدينة بوسعادة ، أخذاً شكله الحالي و الذي لعبت كذلك العوائق الطبيعية التي تمييز المنطقة في رسم حدوده ، و لعل وجود السلسلة الجبلية التي تتوسط المدينة قد ساعد على تقسيم المدينة إلى قسمين : قسم شرقي مخطط ، و قسم غربي غير مخطط (عشوائي) بالإضافة إلى تكوين أحياء فوضوية أخرى مثل حي سيدي سليمان جنوب واد قيلاسة ، و حي ميطر غرب واد الصفى .

و أمام هذا التوسع المجالي الكبير بفعل النمو الديمغرافي للمدينة ، ظهر فشل المسير بالتكفل في توفير احتياجات مواطنيه على جميع الأصعدة السكن ، التعليم ، الصحة ، الثقافة ، الترفيه ، التهيئة العمرانية ...إلخ من ضروريات الحياة اليومية للمواطن في ظل مدينة مستدامة .

- الخلاصـــة العامــة

- النتائج المستخلصة

- التـــــوصيـــــات

- الملـــــخـــــص

- المـــــراجـــــع

- المـــــلاحـــــق

الخـلاصــة العـامـــة:

إن الظاهرة الحضرية لها تاريخها و دوافعها و أسبابها التي أدت إلى ماهية عليه الآن . فلقد سعى الإنسان منذ وجوده على هذه الأرض في توفير غذائيه ، فاكتشف الزراعة منذ حوالي (500 ق م) مما أعطى للإنسان إمكانية هائلة لإقامة تجمعاته البشريـــــة .

فكانت أولى بوادر الظاهرة الحضرية ، أول المـــــدن التي مازلت أثـــارهـــــا إلـــى اليوم في المشرق العربي ممثلة في بلاد الرافدين و وادي النيل (حولي 3500 ق .م) ، و من هنا انتشرت هذه الظاهرة نحو الشرق البحر المتوسط وغربه ، و شمال أفريقيا ، أما أوربا الشمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بعد الميلاد .

لما كان الفرد البشري و تكاثره هو أساس هذه الظاهرة ، فإن الفترة التي سبقت عصر النهضة الأوربية عرفت إيقاعاً سكنياً طبيعياً غير متحكم فيـــــه بمواليـــد و وفيـات مرتفعة ، لقلة العناية الصحية و انتشار الأوبئة و الأمراض و المجاعات و الحروب .

لكن مع ظهور الثورة الصناعية ، و انتشار أثارها في القرن الثامن عشر ، و ما حملته من التقدم في شتى المجالات خاصة الطب ، مما أعطى الإنسان فرصاً كثيرة و إمكانيات عديدة ليتكاثر بسرعة فاقت كل التوقعات ، و لعلى ظهور الثورة الصناعية ، و تطور وسائل النقل سمح بإمكانية نقل البضائع من مكان لأخر و بالتالي تموين المدن ، مع زيادة في الإنتاج الزراعي بأقل مجهود و أقل تكلفة لنقله بسبب تحسن و سرعة النقل و المواصلات .

يبدو أن ظاهرة التحضر تختلف في إيقاعها و شكلها بين دول العالم ، فنجد الدول المتقدمة قد سجلت أعلى نسب التحضر و هي في تزايد مستمر ، مع قلة الهجرة الريفية ، مما يحقق استقرار على المستوى الديمغرافي و الحضري ، و أغلب السكان يقطنون المدن خاصة بأمريكا الشمالية .

أما دول العالم الثالث بعد استقلال العديد منها ، و انتهاجها سياسات التصنيع بغية اللحاق بركب الحضري ، و بالإضافة إلى تحسن ظروف المعيشية و الصحية لسكانها ، مما جعلها تشهد نمواً ديمغرافياً لا مثيل له و هذا بسبب الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان و انخفاض نسبة الوفيات

بالإضافة إلى إهمال الريف ، و غياب تنمية شاملة ، مما دفع سكان الأرياف إلى الإلتحاق بالمدن لتحسين ظروفهم المعيشية .

و على غرار هذه الدول ، شهدت الجزائر هذه الظاهرة التي لم تكن وليدة اليوم ، بل يمتد تاريخها إلى الإجتياح الروماني للمنطقة الذي أسس العديد من المستوطنات في كل المناطق التي وطئها إلا أنه مع الفتوحات الإسلامية تمت إضافة الكثير من المدن ، كما أن للوجود العثماني في الجزائر أثر كبير في الحياة الحضرية و بإزدهار دور المدينة الإقليمي و الإداري .

ومع وجود الإستعمار الفرنسي إنخفض سكان المدن بسب القتل الممارس ضد الأهالي ، ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت بدأت تشهد المراكز الحضرية نوعا من هجرة سكان الأرياف بسبب الأزمات الاقتصادية ، لتتدعم أكثرمع إندلاع الثورة التحريرية ، حيث شهد الريف الجزائري نوعا من التهجير الإجبارية و تدمير للقرى وهذا من أجل خنق المجاهدين و الثورة التحريرية .

و غداة الإستقلال سنة1962 ، و إنتهاج الجزائر لسياسة التصنيع بإقامة المركبات الكبرى في المدن الساحلية ، و لغياب سياسة توازن بين الريف و المدينة ، وجد سكان الأرياف أنفسهم مجبرين للبحث عن ظروف أحسن تمكنهم من تحسين ظروفهم المعيشية و تعليم أبنائهم ، وضمان توفر عناية صحية ، أحسن من الوضع السابق. و بهذا نمت المدن بمعدلات مضاعفة للزيادة الطبيعية .

و هنا بدأت تظهر بوضوح ظاهرة ضواحي المدن ، و المدن الضواحي ، وما ترتب عنها من شعور للمواطنين بالحرمان ن و عدم الإهتمام و اللامبالاة من طرف المسيرين لهذه المدن ، وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور العديد من الآفات الاجتماعية ،و بدأت معالم المدينـة الإجتماعيـة و الثقافيـة و حتى الأخلاقيـة تذوب وسط زخم من العـادات و التصرفات هي أقرب للبداوة من الحضارة .

و لكي يكتمل لدينا مفهوم ظاهرة التوسع العمراني هذا كان لا بد من العودة إلى تاريخ المدينـة و الإنسان ، وذلك بدراسة أهم المحطات و المراحل التي مر ت بها المدينة بصفة عامة ، حيث تبين لنا في الأخير أن الإنسان هو الفاعل الأساسي في هذا المحيط و بالتالي لا يمكن تجزئته عند معالجته ، لأنه ليس مستقل بما يحيط به ، بل يجب أخذ الموضوع بأكثر شمولية و محاولة إيجاد و توظيف تلك الحلقات التي تربط الجزء بالكل .

و بما أن مدينة بوسعادة تعتبر من المدن الجزائرية التي شدت الانظار بتوجه العديد من سكان الريف بالإضافة إلى نزوح بعض السكان من البلديات المجاورة لها ، مما نتج عنه توسع عمراني هائل عرفته هذه المدينة في قصير ، بالرغم من أنها لا تتوفر على منشآت صناعية ضخمة تستدعي هذا النمو الحضري ، الذي أثر سلبا على المحيط العمراني للمدينة بأبعاده المجالية و الفيزيائية .

و بالتالي تولدت مشاكل لا حصر لها ، من إستهلاك غير عقلاني للمجال البلدي دون إحترام أو مراعاة لإستدامة المدينة ، بالإضافة إلى دفع المدينة إلى مواجهة مخاطر المياه الجارفة للبناء فوق الوديان التي تم ردمها، و في حواف الوديان الأخرى و هذا دون رقابة تذكر .

حيث كانت نتيجة ذاك ظهور أحياء فوضوية إنعدمت فيها شروط الحياة ، وعجز المسير في التكفل بهذا الإرث الثقيل الذي يرجع تاريخه إلى سنوات السبعينيات و الثمانينيات ، و التي كان غياب الإستراتيجية التنموية الشاملة للمنطقة ، و عجز أدوات التعمير في التكفل بتطلعات المواطنين و إنعدام القوانين الرادعة و اللامبالاة للمضاربة العقارية و تواطؤ بعض المسيرين فيها ، كل هذه العوامل ساعدت على إستفحال هذه الظاهرة ، بالإضافة إلى وجود أحياء مخططة إنعدمت فيها التهيئة العمرانية لعشرات السنين ، و غياب كل المساحات الخضراء ، و ساحات اللعب للأطفال مع نفاذ المساحات المخصصة للتجهيزات العمومية مما يزيد في معانات مواطني هذه الأحياء ، بالإضافة إلى إندثار مفهوم مركز المدينة شكلا و وظيفة.

أدى هذا التوسع العمراني كذلك إلى الضغط الكبير الممارس على المؤسسات الخدماتية إلى حد العجز عن تلبية طلبات و إحتياجات السكان ، و خاصة في ميدان شبكات المياه الصالحة للشرب ، و التطهير ، و الكهرباء و الغاز ، بالإضافة إلى ضغوطات على مستوى قطاع الصحة و التربية و التعليم .

أما إقتصاديا فنجد أن هذا التوسع العمراني لم يواكبه تطور إقتصادي ملحوظ يسبب عجز مناطق النشاط و التخزين في بعث عجلة الإقتصاد بالقيام بالإستثمارات تقلل من معدل البطالة و إختصار الأمر على قطاع الخدمات ، و صناعة بعض مواد البناء بالإضافة إلى ظهور بعض الأنشطة الإقتصادية غير الرسمية .

أما إجتماعيا فآثارها كارثية ، بحيث أصبحت مدينة بوسعادة أشبه بالريف من المدينة ، من خلال وجود قطاعات الماعــز و الغنــم ، تربية الحيوانات داخل المدينة ، مما شوه المنظر العام للمدينـــة و المحيط ، بالإضافة على اللامبالاة في أوساط المواطنين لما يجري حولهم ،و هذا يؤثر كذلك على المحيط ، ناهيك عن عدم قدرة الأجهزة الأمنية في بسط الأمن و الطمأنينة في كل هذا التـوسع المجالي ، لغياب الإمكانيات المادية و البشرية اللازمة لذلك ، ممال ينمي عدم الشعور باللأمن لدى المواطن البوسعادي .

- النتــائج المستخلصة:

من خلال دراستنا للتوسع المجالي الذي عرفته مدينة بوسعادة عبر المراحل الزمنية التي مر بها لبلوغ الوضعية التي هو عليها الآن ، متحكمة فيها ظروف معينة ، و أوضاع تطبع كل حقبة زمنية . و وصولاً إلى عدم قدرة المسير على التكفل بحاجيات المواطن اليومية في ظل مدينة مستدامة تضمن للأجيال العيش و التفاعل في محيط لائق . بالإضافة إلى عجز أدوات التعمير في مسايرة هذا التوسع العمراني مما جعلنا نستنتج ما يلي :

أ- بالنسبة للنمو الديمغرافي :

إن الدارس للنمو الديمغرافي لمدينة بوسعادة كما سبق ذكره ، يلاحظ أن غياب سياسة واضحة للحد من النزوح الريفي ، و غياب استيراتيجية تنموية في جنوب الولاية ، و في ظل غياب آليات للتحكم في الهجرة ، كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم ظاهرة هذه الأخيرة نحو مدينة بوسعادة .

1 - تراجع دور الريف بالنسبة للمدينة :

من خلال التعداد السكاني الأخير نلاحظ أن عدد سكان الريف في تقلص مستمـر حيث أصبـــح (320) نسمـــــــة سنة 2008 بعد ما كان (631) نسمة سنة 1998 ، و هذا مؤشر خطير على تخلخل ذاك التوازن بين الريف و المدينة .

2 - الهجرة ما بين البلديات :

إن الطريقة التي تمت بها التنمية و المقتصرة على البلديات الكبيرة ، و غياب تنمية موازية في البلديات الأخرى الفقيرة ، دفعت بالكثير من المواطنين إلى المغادرة بحثا عن امتيازات أخرى غير التي هي متوفرة لديهم . و هذا ما تمت ملاحظته و خاصة في السنوات الأخيرة من الأزمة الأمنية التي مرة بها البلاد .

3 - غياب آليات لمراقبة الهجرة و التحكم فيها :

من خلال الدراسة الميدانيـــــة ، و من خلال التعداد العام للسكان و السكان تبين أن هناك هجرة غير شرعية تتم دون علم الجهات الرسمية حيث بلغت سنة 1998 قرابة (5500) نسمة ليرتفع في سنة 2008 إلى (6500) نسمة ، و هذا مما يزيد في الضغط على مراكز الخدمات .

4 - الهجرة و توازن القوى في الانتخابات البلدية :

لقد لعبت الهجرة دورا في تغير توازن القوى خاصة في الانتخابات البلدية حيث تم استقطاب الكثير من الناخبين ، و تمكينهم من الإستفادة بقطع أرضية أو بغض النظـــر، و تشجيعهم أحيانا عن طريق البناء الفوضوي و ذلك لإستفادة بهم في ترجيح كفة الانتخابات .

ب- بالنسبة للتوسع المجالي :

إن غياب الدولة في التسيير و التحكم في المجال عن طريق القوانين أو سواء عن طريق تفعيل بعض الآليات المحلية ، و التداخل في الصلاحيات كل هذا أدى إلى فوضى عارمة في إستغلال المجال ، هذا بالإضافة إلى وجود العوائق الطبيعية التي ساعدت على بروز ظاهرة البناء غير الشرعي و استفحال ظاهرة المضاربة العقارية ، مما أدى إلى عمليات التكثيف العمراني ، في ظل عجز أدوات التعمير في التحكم في استغلال المجال ، وجهل المسير لها و هذا ما تم استنتاجه :

1 - العوائق الطبيعية و البناء غير الشرعي :

لقد لعبت العوائق الطبيعية التي ميزت المجال البلدي لمدينة بوسعادة من استفحال ظاهرة البناء العشوائي أثناء الاستعمار ، و البناء الفوضوي بعد الاستقلال ، حيث كان الاحساس السائد بأنهم ليسوا جزءاً من المدينة ، من خـــلال الحواجز الطبيعية التي تحجب الرؤية و الرقابة .
و بالتالي أصبحت المدينة محاصرة من جهة بالعوائق الطبيعية ، و من جهة أخرى بالبناء الفوضوي .

2 - احتكار العقار و المضاربة العقارية :

لقد تبين بأن فيه أناساً كثيرين يقومون بشراء عقارات وقطع أراضي لإحتكارها لسنوات ثم بيعها بأثمان مرتفعة و هذا ما يسبب نفاذ كل القطع الأرضية . و بالتالي ارتفاع الأسعار بصورة خيالية

حيث بلغ سعر المتر المربع الواحد و سط المدينة إلى (46000,00 دج) و هذا يضاهي قيمة المتر المربع في العاصمة إن لم يكن أكثر من ذلك .

3 - تكثيف النسيج العمراني يقطع أراضيه هامشية :

الدارس لكل التجزءات الترابية تتحول إلى أن جل المخططات تم تعديلها بإضافة قطع أرضية لتمكين المسؤولين من الإستفادة بها ، و هذا على حساب المرافق العموميـــــــة و المساحات الخضراء ، و هذا بتواطؤ الجميع ابتداء من مديريات البناء و التعمير ، أملاك الدولة و الجماعات المحلية ، الوكالات العقارية ....إلخ

4 - معاناة المواطنين من مشاكل التهيئة العمرانية :

لقد تساوى السكان الأحياء المخططة و غير المخططة في معاناتهم من جراء إنعدام التهيئة العمرانية و هذا لمدة طويلة ، بسبب عجز الدولة بالتكفل بتهيئة هذه الأحياء .

5 - عجز أدوات التعمير في مواكبة احتياجات المدينة :

سرعان ما نجد أن أدوات التعمير انتهت صلاحياتها قبل الأوان ، إما بتغير توجيهاتها من طرف المسؤولين أو بسرعة استغلال ما كان مخصصاً في مدة قصيرة و ذاك بسبب النمو الديمغرافي .

6 - جهل المسير لدور أدوات التعمير في تسيير المدينة :

من خلال المقابلة التي تمت مع العديد ممن كانوا يديرون شؤون هذه المدينة لاحظنا أنهم كانوا يجهلون كلياً هذه الأدوات و دورها في تسيير المجال و حل مشاكل العمران .

7- إنعدام الكفاءات في التسيير :

جل الذين كانوا في المجالس البلدية ابتداء من سنة 1962 إلى غاية اليوم كانوا من سلك التعليـــم و يجهلون دواليب التسيير الإداري و التقني للبلدية ، ما عد مرحلة المندوبيات التنفيذية حيث جئ ببعض المختصين في مجال التسيير الإداري أو التقني .

8 - عدم كفاءة المكاتب الدراسية :

أغلبية الدراسات المهمة تستفيد بها مكاتب الدراسات التابعة للولاية رغم انعدام الكفاءات في جميع التخصصات مما يضفي على هذه الدراسات عدم الدقة في المعلومات و عدم القدرة تحليل الظواهر حسب الإختصاص و بالتالي تكون هذه الدراسات سطحيـــــــــة و لا تستجيب للتطلعات المواطنين و حتى المسيرين .

9 - تكلفة الدراسة صورة لنوعيتها :

الملاحظ أن المبالغ المخصصة للدراسات ، غير كافية لإجراء دراسات عميقـــة و حقيقية لأي مدينة كانت ، لأنها لا تكفي حتى لإقتناء صورة حيوية للأنسجة الحضرية أو لتكليف فرقة لأخذ رفع ممسحي دقيق للمجال العمراني ، و ما يقدم من طرف مكاتب الدراسات هو تحايل على صاحب المشروع .

10 - إنعدام الكفاءات في اللجان المكلفة بمناقشة المخططات على مستوى البلديات :

تخضع كل المخططات سواء المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير أو مخطط شغل الأرض عند إعدادهم إلى المناقشة أمام لجان مكلفة رسميا بالإستشارة طبقًا للمادة رقم(08) من المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 1991/05/28 ، فحين أننا لاحظنا فيما سبق بحكم تجربتنا في هذا الميدان عدم إهتمام المسؤولين المحلين بأهميـة هذه المناقشات ، و الإقتصـــار على بعث ممثلين عنهم لا يملكون حتى المعلومات عن قطاعهم ، و بالتالي تكون النتائج كارثية.

11 - ضعف رؤساء البلديات في تسيير المجال :

ضعف رؤساء البلدية السابقين وجهلهم للقانون 405/90 المؤرخ في 1990/12/22 الذي يحدد قواعد إحداث وكالات محلية للتسيير و التنظيم العقاريين الحضريين ، و الذي يخول لهم رئاسة مجلس الإدارة و التسيير و ترك أمور تسيير المجال البلدي في يد أشخاص يتصرفون حسب أهوائهم مما رهن إستدامة المدينة ، بعدم وجود فضاءات تحتضن مستقبلا منشـــآت عموميـة ، و تتماشـــى و تطلعات المواطنين و المرحلة القادمة.

ج- بالنسبة للتسيير :

لقد عرف فن التسيير أو ما يعرف بإسم التفكير التسييري ، تطورا هائلا بفضل مساهمات البحوث في شتى الميادين كالإقتصاد ، المحاسبة ، الرياضيات ، علم النفس ، علم الإجتماع ، العلوم السياسية ، الإعلام الآلي والأنثروبولوجيا بالإضافة إلى ممارسة كفاءات خاصة : تكوين ، سمات القائد ، قدرة الاتصال ، معرفة المهام و قدرة التأثير ... إلخ ، و عليه فإنه في غياب هذه العوامل لا يمكننا الوصول إلى التسيير الحسن .

1 - ضعف الموارد المادية أو البشرية :

ضعف الموارد البشرية و المادية و عدم تجديدها و تأطيرها ليتماشى و التطور العمراني كما وكيفا يدفع بالمسير إلى الفشل و عدم مراقبة و مسايرة التغيرات الجديدة التي تطرأ على التحول العمراني .

2 - عدم توفير إعتمادات مالية لتطبيق الدراسات :

جل الدراسات و خاصة مخططات شغل الأراضي تبقى مجرد حبر على ورق لعدم توفير ملاحق مالية تمكن المسير المحلي من تطبيق الحلول التي جاءت بها الدراسة .

3 - عدم وجود ضوابط في اختيار المسير :

إن ترك الأمور تسير كما هي عليه الآن في مجال الترشح للانتخابات البلدية أو الولائية و حتى التشريعية لا يوحي بنية حسنة للمشرع الجزائري في تحسين شؤون مواطنيه .

4- عدم جدية الدولة في الحفاظ على المجال طبقاً المخططات :

إن تدخل الوصاية في إختيار الأراضي لإقامة مشاريع ما محل لجان أختيار الأرضية ، ووضعها حسب أهوائهم دون مراعاة للمخططات ، يعتبر خرقا قانونيا و يتسبب في تشويه المنظر العام لأي توسع عمراني مستقبلي ، و ما موقع مؤسسة إعادة التربية في طريق الجزائر ، لخير دليل على تلك الخروقات.

التـوصيــات:

تخص هذه التوصيات مدينة بوسعادة (حالة الدراسة) كثاني قطب في ولاية المسيلة بعد مقر الولاية و هي بموقعها تلعب دورا مهما على المستوى المحلي و الإقليمي و حتى الوطني ، و قد هباها الله مناظرا ساحرة ، جمعت بين الرمال و الواحة و الماء و الجبال و الغابات و الشلال ، مما جعلها قبلة للسياح .

إلا أن ظـاهرة التوسـع العمرانـي أثـرت سـلبا علـى هـذه المميـزات ، فزحفـت الخرسـانة علـى الاخضـــرار و علـى الكثبـان الرمليـة و احتلت البنـاءات الفوضـوية الشريط السياحي وتدهـــور المحيــط العمراني ، و أصبحــت إستدامة المدينة في خطـر ، وعليـه فمن خـلال بحثنـا نتقـدم بجملـة من التوصيات لعلهـا تحسن من مظـاهر التوسـع العمرانـي ومخلفاتـه ، و تـوفر للأجيـال القادمـة بيئـة صحية وسليمة .

1- إستيراتيجية لتنمية شاملة لجنوب الولاية :

من خلال الدراسة الميدانية تبين بأن هناك هجرة كبيرة من البلديات المجاورة ، ممـا أحوى بنقص فادح في التنمية في هذه البلديات و عليه فإنه لا بد من استيراتيجية تنمويـة متوازنـة بالمنطقـة الجنوبيـة للبلاد مما يشجع على البقاء و اندثار عوامل الهجرة .

2- التنسيق بين البلديات المتجاورة :

تعتبر مدينة بوسعادة نسق يؤثر و يتأثر ، و عليه فلا بد من ضرورة التنسيق بين البلديات المجاورة لهـا ، و هذا لكي يتسنى معالجة المشاكل على مستوى إقليمي و ليس على مستوى محلي فقط .

3- دقة المؤشرات الحضرية :

بدون توفر معطيات و إحصائيات دقيقة ، تمكن من إعداد المؤشرات اللازمة من أجل إعداد تخطيط سليم وواضح يسمح برقابة مستمرة و جيدة للمحيط العمراني لمدينة بوسعادة ، فبدونها فإن كل عملية تخطيطية ستكون مبهمة الهدف و المعالم .

4- توفر جهاز مستقل و واسع الصلاحيات :

في ظـــل هذا التدخـــل في الصلاحيـــات وعـدم إحترام المخططـــات التوجيهيـة للتهيئـــة و التعميـــر و مخططات شغل الأراضي ، استوجب وجود جهاز يتكون من إختصاصيين من مختلف القطاعات تحت قيادة مهندس معماري أو مخطط حضري ، و خاضع مباشرة لرئاسة الجمهورية مباشرة (مثل جهاز الوظيف العمومي) ، مهمته السهر على المراقبة الفعالة و الكافية و المستمرة للمحيط العمراني و إحترام تطبيق كل المخططات مع توفير جميع الوسائل المادية و البشرية مهما كلف من أموال .

5- العمل على تفعيل حركة جمعوية مقتنعة بالمحيط العمراني :

من مصلحة الدولة وجود جمعيات تتكفل بالمحيط العمراني و تشارك في أي قرار يمس هذا الأخير لأنها هي القناة الوحيدة والسليمة والأقرب للوصول إلى معرفة معاناة المواطنين ، و عليه فإنه من الضروري العمل على وجود مثل هذه الجمعيات المختصة و التي لها رؤية مستقبلية للمحيط العمراني الراقي ، و لا بد من توفير كذلك لها كل الدعم المعنوي و المادي و الإبتعاد بها من كل الحسابات السياسية .

6- إعطاء الدراسات حقها :

إن العمل الذي تقدمه مكاتب الدراسات في ميدان العمران لا يرقى للإبداع و التخطيط السليم لضمان تطلعات المستقبلية للأجيال القادمة ، و لا حتى للمسيرين المحليين ، و ذلك بسب قلة الإعتمادات المالية المخصصة لمثل هذه الدراسات و لعدم توفر الكفاءات المختصة في مختلف الميادين بهذه المكاتب الدراسية ، وعليه فنتيجة ذلك كانت واضحة في معالم التوسع العمراني الذي شهدته كل المدن الجزائرية حاليا.

7- التنسيق بين مختلف القطاعات و الأجهزة الإدارية :

لقد أصبح معروفا لدى العام و الخاص بأن هناك إنعدام تنسيق كلي بين جل القـطـاعـــات و خاصة تلك التي تشرف على المحيط العمراني وهذا واضح لإنعدام وجود جهاز محلي (كما ذكرنا

سابقا بالتوصية رقم 4) يتحكم في عمليات التدخل على المحيط العمراني ، و بالتالي يضمن التنسيق بين جميع المتدخلين .

8- فسح المجال لذوي الإختصاص في التسيير :

لقد عان المواطن البوسعادي كغيره من المواطنين في جميع بلديات الوطن من وجود أشخاص لا يعرفون أبجديات التسيير على رأس المجالس الشعبية البلدية ، مما نتج عنه سوء التسيير و إزدياد معانات المواطنين بسبب تدهور المحيط الذي يعيش فيه ، وعليه فإنه يستوجب على الدولة ضرورة وضع شروط معينة للترشح في الإنتخابات المحلية و الولائية و حتى التشريعية ، و الإبتعاد عن الحسابات السياسية الضيقة .

9- حـــل مشكلـــة العقـــار :

اليوم شغل الأرض أو إستخدام الأرض كما يسميه البعض ، يعتبر المشكلة الأساسية للعمران ، لأن لا أحد يستطيع فعل عملية التعمير إن لم يكن هناك تحكم في الأرض ، و هو أســـاس التـضـــارب بـين المـصالح الخاصـــة و المـصلحة العامـــة ، مـع تـدخل عـدة عوامـل ظاهرة و خفية في تحديد قيمته .

بالإضافة إلى المضاربة العقارية التي استفحلت في السنوات الأخيرة في ظل غياب قوانين تراقـــب و تحدد الملكية و في ظل كذلك إدخال العقار ضمن اللعبة السياسية الضيقة ، متمثلة في التحولات التي عرفها تسيير هذا القطاع بدءا بالتسيير ضمن الإحتياطات العقارية عن طريق المجالس البلدية ثم الوكالات العقارية الولائية ، وهذا ما يزيد من عرقلة التنمية المحلية ، بالإضافة إلى معاناة المواطن البسيط في الحصول على قطعة أرض في ظل مركزية التسيير هذه .

10- توفير الإرادة السياسية :

صحيح أن المدن الكبيرة في الجزائر تعيش عدة مشاكل على مستوى محيطها العـمـــرانـي لكن يمكن التغلب عليها إن توفرت الإرادة السياسية من أجل ضمان محيط عمراني لائق ، كما أن الإهتمام من الآن بالمدن الصغيرة يضمن كذلك لسكانها العيش اللائق في ظل مدينة مستديمة .

الملـخــص :

يعيش العالم اليوم على وقع ظاهرة مقلقة جدا ، ألا و هو النمو الديمغرافي الذي وصل إليه من تجمع سكاني كبير داخل المدن ، أي بمعنى توسع مجالي سواء في العالم المتطور أو في العالم الثالث هذا التوسع الذي تجسدت آثاره في حجم المدن أو على مستوى نسبة التحضر :
فعلى مستوى حجم المدن يمكن ملاحظة نمو ديمغرافي كبير حيث وصل الحجم المتوسط في العالـــم إلـى أكثـر مـن خمسة ملايين ساكن ، بينمـا لا يتعدى مـائتين ألـف سـاكن بالنسبة للمدن المتوسطة حسب ما جاء في تقرير "metropolis à"habitat II .

أما على مستوى معدل النمو الديمغرافي نجد أن نسبة حوالي 60 % من سكان العالم تعيش في المدن بينما غاب ذلك التوازن الذي التوازن الذي كان يربط المدينة بالريف ، و أصبح الكـلام عن مفهـــوم المركـــز و المحيـط و مانتـج عن ذلك من آفـــات إجتماعيـــة مثـــل : الحشيش الـــعنـف والجريمة ...إلخ.

و بهذا فـإن المدن الجزائريـة كبقيـة مـدن العـالم الثالـث ، تواجـه مشكلة أساسية فـي التكفل بمتطلبات هذا التحضر ، لا سيما في ميدان الخدمات و قطاع النقل الجماعي ، التطهير ، التخلص من النفايات التجهيزات الإدارية ، الإجتماعية ، الصحية و الثقافية ...إلخ.

فمن خلال دراستنا لمدينة بوسعادة ثـاني تجمع سكاني فـي الولايـة ، بالإضـافة إلـى أنهـا تحتل وضـعية إستراتيجية هامـة فـي جنـوب الولايـة من خـلال تموقعهـا علـى الطريـق الـوطني رقم 46 الرابط بين بسكرة و الجلفة و الطريق الوطني رقم 08 الرابط بين العاصمة و بوسعادة .

و يبدو أن النمو الحضري يؤثر سلبا على المحيط العمرانـي و علـى تسيير التقنيـات الحضرية مما ينعكس سلبا علـى حيـاة المـواطن البوسعادي ، الـذي وجد نفسه فـي حالـة غير مرغوب فيهـا حيث غياب المساحات الخضراء،وأماكن الترفيه و إنعدام التهيئة في الأحياء المخططة،و إستغلال المجـال بـصورة غيـر عقلانيـة ، حيـث اصـبحت المدينـة محاطـة بالإظافـة علـى العوائـق الطبيعيـة بأحياء فوضوية مثل حي سيدي سليمان و ميطر و الرصفة ، هذا التوسع الفوضـوي الـذي أعـاق

النمـو العمراني الطبيعي للمدينة ، مما زاد في تشويه البيئة العمرانية و تقهقر الطابـع السياحـي و الجمالـي للمدينـــة .

و يبدو أن مجيء قانون 06 /2006/12 الخاص بتوجيهات المدينة سيأخذ على عاتقه فكر جديد يوضح معالم المدينة في المستقبل التي ترتكز على سياسة التقارب و المشاركة من خلال إقحام الحركات الجمعوية و المواطن في تسيير البرامج و العمليات الخاصة بمحيطه العمرانـــي .

Résumé

Aujourd'hui, le phénomène le plus dramatique dans le monde est l'explosion démographique qu'il a atteinte, représenté par une concentration frappante des populations dans les villes.

C'est à dire, une vaste diffusion de l'urbanisation toût dans le monde développé que celui en voie de développent ,ce phénomène qui s'entendu au double plan de la taille des villes et du Taux d'urbanisation .

Au plan de la taille des villes ,nous pouvons observer un véritable phénomène d'explosion ,dont aujourd'hui , la taille moyenne des 100 plus grande villes du monde est de plus de 5 millions d'habitants et une ville de 200.000 habitants est une ville moyenne (d'après le rapport de métropolis à « Habitat II » .

Au plan du taux d'urbanisation , on à presque 60 % de la population mondiale qui vit ou qui vivra dans les villes , de plus l'ancien équilibre ville compagne n'existe plus , pour être remplacé par le concept de centre et périphéries, cette même urbanisation nous à littéralement crée d'autre épidémies que l'on peut appeler : drogue , quartier malfamé , violence et criminalité …etc.

Et de ce fait , les villes algériennes, comme touts les villes des pays sous développes , sont confrontées a la question cruciale des infrastructures urbanismes est des transport , notamment en commun , ainsi la qualité des prestations offerts aux ci traduis en matière de services urbains (transport collectifs , eau , assainissement , élimination des déchets , services administratifs , sociaux ,sanitaires et culturels).

De l'étude effectuée sur la ville de Bou saada , 2 éme agglomération urbaine en matière d'habitants, et qui prend une position géostratégique dans le sud de la wilaya da M'sila et formant un point de rencontre des routes nationales :N° 8 Alger – Bou saada / N° 45 Bou saada - M'sila /N° 46 Biskra - Bou saada- Djelfa .

IL nous à paraît que la croissance urbaine de cette ville influe négativement sur son environnement urbain , sur la gestion des technique urbaines , tous cela se répercute sur la vie quotidienne du citoyen Bou saadi ; qui s y trouve dans des conditions nom souhaitables ,telles que manque de espaces vert ,des lieux de loisirs , la nom viabilisation des quartiers planifiés , consommation du sol irrationnelle et incontrôlable , mettant la ville encerclée plus que les contraints naturelles , par des quartiers illicites telle que Sidi slimaine, Rasfa et Maitar, ce qui a fait un effet des taches d'huile et tendent à se propager de manière rapide . cet urbanisme sauvage incarne de plus en plus la mal–vie , l'incrifort et l'insécurité .et devant cette situation critique qu' a connue la ville de Bou saada , et surtout après Les années 70, les autorités locales restées incapables de trouver de vends adéquates au conséquences de la croissance urbaine , faute de l'absence de la culture urbaine chez le citoyen , et de l'absence totale d'une politique urbaine chez les gestionnaires de la ville .

Et en fin je pense que la l'oi du 06-12-06 portant les orientations de la ville , va prendre le nouvel état d'esprit qui doit initions la ville de demain , en mettant l'accent sur la gestion de la proximité selon laquelle sont recherchés et mis en place les supports et procédures destinés à associer, directement ou par le biais du mouvement associatif , le citoyen à la gestion des programmes et action concernant son cadre de vie d'en apprécier et évaluer les effets engendrées.

المـــراجـــــع

المراجع باللغة الفرنسية :

1- Anatoine Bailly –jean-Marie Huriot- villes et croissance – Europe Media duplication S.A . Paris –Aout 1999.

2- Arlette Heymann – l'extension des villes –presses universitaires de France 1971.

3- Brahim ben youcef –Analyse urbaine eléments de méthodologie OPU Alger 1999.

4- Denis grandet – architecture et urbanisme islamique- OPU Alger 1988.

5- Ecole d'architecture de Grenoble –Algérie –traces d'historie - Architecture urbanisme et art de la préhistoire a l'Algérie contemporaine – CERTU 2003-France .

6- Kevin lynch - voir et planifier- traduction de Chantal thérond - Bordas –Paris 1982.

7- Maouia saidouni – élément d'introduction a l'urbanisme –Casbah Editions –Alger 2001.

8- Patrice Noisette –Franck Vallerugo- le marketing des villes – les éditions d'organisation – Paris 1996.

9- Pierre Bloc- Duraffour – les villes dans le monde- Armand colin – 2006.

10- Pierre Merlin – la croissance urbaine « que sais-je ? » -presses universitaires de France juillet 1994.

11- Youcef Nacib –Cultures oasiennes – Bou Saada essai d'historie sociale –ENAL –Alger 1986.

12- Zucchelli Alberto – introduction a l'urbanisme opérationnel et a la composition urbaine –V1-V4-O.P.U –Alger 1984.

المراجع باللغة العربية :

1- بشير التيجاني – التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية - بن عكنون الجزائر- 1997 .

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان – المدينة دراسة في علم الإجتماع الحضري – المكتب الجامعي الحديث – الطبعة السادسة – 1998.

3- خلف الله بوجمعة – المدينة الإسلامية بين الوحدة و التنوع – دار الهدى للطباعة

و النشر و التوزيع – عين مليلة .

4- روبير أوزيل – فن تخطيط المدن –ترجمة بهيج شعبان – دار المنشورات عويدات – بيروت -1973.

5- مارسياد لاو – تخطيط المدن : الأبعاد البيئية و الإنسانية – ترجمة إيناس عفت – الدار الدولية للنشر و التوزيع – القاهرة – مصر – 1991.

المجـــلات :

1- المديرية العامة لوكالة عدل- كراريبس وكالة عدل – ملف المدن الجديدة – العدد رقم 02 جانفي 1996.

2- Ministère de l’équipement et de l’aménagement du territoire – demain l’Algérie - l’aménagement du territoire dans sa dimension régionale – office des publications universitaires -2006.

3- SARL SOPREF- AMENHIS (Aménagement et histoire –les villes Algériennes) Quel avenir ? – revue bimestrielle N° 6 – Alger .

4- EURL Midi –libre –Midi Economie –revue Hebdomadaire N° 6 – la loi d’orientation de la ville – Alger -20 février 2007 .

المذكـــرات :

1- الذيب بلقاسم - اثر الخلل الاجتماعي على المجال العمراني – دراسة حالة بسكرة و باتنة مذكرة دكتورة –جامعة قسنطينة 2001.

2- بن ياحي رابح – اثر النمو الحضري على المحيط العمراني- دراسة حالة مدينة باتنة – مذكرة ماجستير – جامعة قسنطينة 2005.

3- حاجي محمد – مساهمة الجانب الاجتماعي للسكن في التوسع العمراني – دراسة حالة مدينة بوسعادة – مذكرة ماجستير –جامعة بسكرة - 2007 .

4- أبو دقة فوزي – النمو و التسيير العمراني في مدينة الجزائر مذكرة ماجستير - جامعة العلوم و التكنولوجيا – هواري بومدين – معهد علوم الأرض قسم الجغرافيا و التهيئة 1995-.

5- Mokhtar zinet – la mobilité humaine dans la région du hodna et l'établissement d'un cycle de vie pastoral rural et urbaine –(Algérie) – Mémoire de magistère –université de GENEVE –institut d'architecture - 2000 .

الدراســـات :

1- الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (cadat) - مخطط التعمير المرحلة (أ) – (ب) – (ت) –1974.

2- Nationale –EAU – et environnement –Elaboration du plan directeur de gestion des déchets solides générés par les activités urbaines da la ville de Bou saada – 2003.

3- URBA BATNA – مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – المرحلة (1) - (2) - (3) - 2005.

4- URBA SETIF– المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير – المرحلة (1) - (2) - (3) - (4) - 1996.

الملحق رقم :01

الجمهورية **الجزائرية الديمقراطية** الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

معهد تسيير التقنيات الحضرية

فرع : تسيير المدينة

إستمـــارة استبيـــان

موجهة لسكان مدينة بوسعادة

حـول موضوع :

التوسع العمراني و أثره في تسيير المدينة

إعداد الطالب :

لـمخلـطي أحـمـد

تحت إشـــراف الأستـــاذ :

خـلـف الله بـوجـمـعـة

السنة الجامعية : **2007-2008**

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
معهد تسيير التقنيات الحضرية
فرع : تسيير المدن

استمارة استبيان موجهة لسكان مدينة بوسعادة

مقـدمـــة :

تعتبر مدينة بوسعادة من بين أهم المدن الجزائرية التي لاقت إعجاب الكثير ممن زارها و خاصة السياح الأجانب ، و هذا لما تحتويه من مناظر خلابة ، ألهمت الكثير من الرسامين ، وخاصة الرسام العالمي نصر الدين ديني و التي كانت موضوع الكثير من لوحاته .

إلا أنه مع مرور الزمن فقدت هذه المدينة صورتها الجميلة التي مازالت لاصقة في عقول الكثير ممن زارها و حتى مواطنيها ، فزالت معالم القصر الجميل الذي كان يميز عمران هذه المدينة ، وتهدمت طاحونة فريرو التي جمعت بين جبال كردادة و الشلال و الإخضرار في وسط شبه صحراوي ،و أمام هذه الوضعية التي آلت إليها المدينة نتقدم بهذه الإستمارة من أجل القيام ببحث علمي لعلنا نصل إلى تشخيص مسببات هذا الوضع شريطـــة أن نلقى منكم كل التجاوب في ملأ هذه الإستمـــارة و التي نرجو من المشاركين التحلي بالموضوعية و الصدق و الحقيقة ما أمكن في ملئها و شكرا.

"هـذه المعلومات لا تستخدم إلا للأغراض العلميـة"

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة :

- بيانات شخصية :

– الســـن (العمر) : متـــزوج ☐ أعزب ☐

– عدد الأفـــراد :

– المستوى العلمي : بدون مستوى☐ إبتدائـــي☐ متوســـط ☐ ثانـــوي☐ جامعـــي ☐

– الوظيفة أذكرها :

- ماهي وضعيتك المهنية ؟ عامل (تعمل) ☐ حامل لشهادة و بدون عمل ☐
  أعمال حرة ☐ بدون عمل (بطال) ☐
- أين كنت تسكن سابقا ؟ في مدينة بوسعادة☐ في الـــريـــف ☐ بلدية أخرى ☐
- إذا كنت مهاجرا إلى مدينة بوسعادة فما سبب هجرتك إليها ؟(أذكر السبب الرئيسي)
  للعمل☐ للدراسة☐ لتحسين الظروف المعيشية☐ الظروف الأمنية☐ الإستفادة من مزايا المدينة ☐
- كيف تحصلت على مسكـــن ؟ إشتريت المســـكـــن☐ إستفدت بقطعة أرض أو مسكن إجتماعي☐ بناء فوضوي ☐
- كيف ترى عادات الناس و تقاليدهم بالمدينة ؟محافظين عليها ☐ وجود عادات لاتناسب المدينة ☐
  تغيـــــرت ☐ عادات المدينة لاتناسب بعض السكان ☐
- العلاقات الإجتماعية التي تربطك مع الناس ؟ تقلصت ☐ زادت ☐ متضامن مع جيرانك ☐ معزول عن الجيران ☐
- عند تجولك وقضاء حاجياتك في المدينة ، هل تحس أكثر بـــ :

راحـــــة تـــامـــــة ☐ عدم الشعـــور بالأمن ☐ القلق و التوتر من جراء الازدحام ☐وجود هواء ملـــوث بالـــغـــازات ☐

- هل تمارس هوياتك و مواهبك ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كان لا ، أذكر السبب:بعد المكان المخصص لممارستها ☐ قلة المؤسسات المتخصصة ☐ المكان الموجود غير ملائم أو غير كافي ☐

- أين تقضي معظم وقت فراغـــك ؟ المترل ☐ الشارع ☐ الزيارات ☐ في ممارسة هوايتك ☐

في مكان آخر تحبه أذكره :.....

- كيف ترى مدينة بوسعادة ؟ مدينة سياحية☐ مدينة صناعية☐ مدينة تجارية ☐ مدينة بها ثقافة ☐ مدينة نظيفـــة ☐

لديك رأي آخر أذكره :.....

- هل لديكم لجنة الحي (جمعية الحي) ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كان لا ما الذي يمنعكم من إنشائها :عدم التطرق للفكرة أساسا ☐ عدم تفاهم سكان الحي ☐ موجودة لكن بدون فعالية ☐

- هل ينقص حيكم شيء من المرافق و التهيئة العمرانية ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كان نعم ماهي؟التجهيزات القاعدية :شبكة المياه الصالحة للشرب☐ شبكة الصرف الصحي ☐ الهاتف☐ الغاز ☐ الكهرباء ☐

التجهيزات الإدارية☐التجهيزات الرياضية ☐ التجهيزات التعليمية☐ التهيئة العمرانية☐ التجهيزات الثقافية ☐المساحات الخضراء ☐التجهيزات الصحية☐

إن كان شئ آخر أذكره :.....

- كيف حالة المساحات الخضراء داخل مدينتك ؟ لم تترك لها البنايات مكانا ☐ المساحات الخضراء مهيئة ☐
  المساحات الخضراء قليلة جدا ☐ المواطن البوسعادي يحترم الشجرة☐

- هل شاركت في الإنتخابات البلدية و الولائية السابقة ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كان لا أذكر السبب :.....

مشاركتك في الانتخابات كانت بدافع ؟ الانتماء للحزب ☐ الانتماء للعرش أو القبيلة ☐ اختيار الأكفأ و الأصلح ☐

- كيف ترى الـــمجالس المنتخبة ؟ تقوم بواجبها نحو مواطنيها ☐ عاجزة عن التسيير ☐تقدم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ☐
- في رأيك في إعداد قوائم الإنتخابات ماذا يراعى فيها ؟الإنتماء القبلي☐ الإنتماء الحزب☐ الكفاءة العلمية ☐ذوي المال و الجاه☐
- هل يستشار سكان الحي في برمجة المشاريع ؟ نعم ☐ لا ☐
- هل ترى بأن التوسع المجالي للمدينة سليم ؟ نعم ☐ لا ☐

إذ كان الجواب لا أذكر الأسباب :.....

- في رأيك ، ما سبب تلوث محيط مدينتك ؟

قلة الوسائل البشرية و المادية لنقل القمامة ☐ عـــدم وجود ثقافة للمواطن لوضع القمامة في أماكنها المخصصة☐
كمية القمامة و النفايات كبيرة جـــــدا ☐ عـــدم إنتظـــام مـــرور شـــاحنـــة رفـــع الـــقمـــامـــة ☐

- كيف تحصلـــون على الـــمـــاء ؟ يوميـــــا ☐ يـــوم بعد يـــوم ☐

غير ذلك أذكره :.....

- عند قضاء حاجاتك في معظم الإدارات أو المؤسسات الخدماتية هل تعاني من :
  - تزاحـــــم السكـــــان ☐
  - تقضي حاجتك بسهولة ☐
  - الإنتظـــار الطويـــــل ☐

- هل ترغب في مدينتك أن تصبح مقر ولايـــة ؟ نعم ☐ لا ☐

لـــمـــاذا : .....

"شـــكـــرا جـــــزيـــــلا لتعـــــاونـــكـــم"

الملحق رقم :02

الجمهورية **الجزائرية الديمقراطية** الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

معهد تسيير التقنيات الحضرية

فرع : تسيير المدينة

إستمـــارة مقابلة

موجهة لمسيري بلدية بوسعادة

حـول موضـوع :

التوسع العمراني و أثره في تسيير المدينة

إعداد الطالب :

لـمخلطـي أحـمـد

تحت إشـــراف الأستـــاذ :

خـلـف الله بـوجـمـعـة

السنة الجامعية : **2007-2008**

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

معهد تسيير التقنيات الحضرية
فرع : تسيير المدن

استمارة مقابلة موجهة لمسيري بلدية بوسعادة

مقـدمــة :

شـهدت المـدن الجزائريـة فـي العـشريتين الأخيـرتين عـدة تحـولات كبيـرة تجـسدت فـي التوسـع العمرانـي الهائـل للمـدن ، ومـا أنجـر عنـه مـن آثـار علـى المـستوى الإقتـصـادي و الثقافـي والإجتماعـي و المجالـي ...إلـخ ، فـي حـين نلاحـظ بالمقابـل تكفـل بطيـئ إن لـم نقـل معـدوم مـن أجل مدينة مستديمـة ، تضمن لمواطنيها عيشا كريما في ظل محيط عمراني لائـق .

و كمـساهمة مـنكم فـي إثـراء هـذا البحـث الأكـاديمي ، نتقـدم إلـيكم بهـذه الإسـتمارة بـصفتكم قـد أشرفتم أو تشرفون حاليا على تسيير شؤون هذه المدينة ، علما أن هذه المعلومات تبقى سرية.

- **بيـانـات شـخصيـة :**

– الإسم : ..... اللقب : .....

– المستوى العلمي : .....

– الوظيفـة : .....

– الفـتـرة :.....

– عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي : .....

- هل هناك إنسجـام ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ لا ، أذكر الأسباب :

.....

.....

هل كانت لديكم الإمكانيات المادية و البشرية لتسيير شؤون المدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

- ما هي نسبة إستابة الوصاية للمشاريع التي طلبتموها ؟

.....

- هل المشاريع المطلوبة كانت بناءا على دراسات مسبقة ؟ نعم ☐ لا ☐
- هل هناك تنسيق دائم مع المصالح الأخرى التابعةللدائرة؟ نعم ☐ لا ☐
- هل كنتم تستعملون أدوات التعمير الموجودة لديكم ؟ نعم ☐ لا ☐

إن كان لا لماذا ؟ .....

- هل كانت لديكم الإمكانيات المادية و البشرية للسهر على تطبيق أدوات التعمير ؟ نعم ☐ لا ☐
- ما هي نسبة تأطير البلدية من مهندسين و إداريين ؟ .....
- ما مدى تحكم هذه الإطارات إن وجدت في تسيير شؤون البلدية :.....
- هل كانت لديكم الإمكانيات المادية و البشرية لمحاربة البناء الفوضوي ؟ نعم ☐ لا ☐
- في رأيكم لماذا االدولة عجزت عن التحكم في البناء الفوضوي ؟

  - قلة إمكانيات االمراقبة ☐
  - عدم تلبية حاجة المواطنين من السكن ☐
  - المضاربة العقارية ☐
  - تورط المشرفين على هذا القطاع ☐

- هل إمكانيات البلدية المادية و البشرية كافية من أجل محيط نظيف : نعم ☐ لا ☐

إذا كان لا لماذا ؟ :.....

"شكرا جزيلا على مساهمتكم "